

حاشية اللقاني على تصريف المعزى للسعد التفتازاني
تأليف محمد اللقاني ، ناصرا الدين ، أبي عبد الله
- ٩٥٨ هـ . بخط عبد الحميد هزاد . سنة ١٣٢٦ هـ .

١٠٤٠ ق ١٩ س ٢٠٠ ر ١٣ سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد

معجم المؤلفين ١١ : ١٦٧ ، الأزهري ٤ : ٧٢

١١٠

١ - الوضع والصرف ، اللغة العربية - اللقاني ،
محمد ، ناصرا الدين - ٩٥٨ هـ . يد الناسخ ح - تاريخ
النسخ د - حاشية اللقاني على شرح السعد التفتازاني
على التصريف المعزى .

11.





هذه

حاشية مهمامة عفره وعلامة
مصره الناظر اللقاني على
نصرت الفري السعد
الدين القاراني
رغمهم الله

٩/٣٨٥
٥١٢٩٨/٨/٢٧

مصر اللقاني - ٥٩٥٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب ^{العربي} حاشية اللقاني على نصرت الفري السعد رقم ١١٠

اسم المؤلف ~~برهان الدين بن البرهان بن البرهان اللقاني~~

تاريخ النسخ ١٢٢٦

عدد الاوراق ١٥٤

ملاحظات (صرفت) ٤١٤

٢٠٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتُسْتَعِينُ

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله **فهذه** حواشي كتبها على مواضع من شرح نص الغري للعلامة الثعالبي قدس سرها أرجو أن يعين الله

أنه هو المأمول ومحقق كل مسؤل **أن أروى**

زهر المراد منه تشبيه الكلام باصناف رياض مختلفة الأنواع تشبيها مضمرا في النفس وهو استعارة بالكناية وأثبت الرياض للمثبه استعارة مجازية وذكر الري والزهر والأكام ترشيحاً ويمكن أنه أراد

باروي أبهج وانظر زهر الالفاظ المستحسنة والأكام الالفاظ فتكون هذه الالفاظ استعارة تحقيقية ولا ينافيها ذلك الكلام اذ هو خارج عن المشبهات **وابهي** جبري التفسير ان المذكور

ان ينافيه فالاول ان يكون شبه البيان بالبلاء الثاني بان يكون المراد بالحبر السطور وبالجمالكه الكتابة وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبيان حقيقة

واضافتها الى البيان لحصوله بها وعلى التقديرين

علم الاستعارة في اللغة اعارة شئ لشيء وفي الاصطلاح البيانين الكلمتين المتعلقتين في غير ما وضعت له لغوة المشابهة والاستعارة المجازية انما تجري اذا كان احد الطرفين محذوفاً فان حذف المشبه فالاستعارة محذوفة والتحقيق لا يمكنه تقرر

وهو النظم المصنوع المبرع عما في الضواهر وما حذف المشبه وذكر الموحدة ثم المشاء التحية بانسان عاملاً في اعضاء واثبات

فالاحبار عن ابي جبر محمد الله مشكل اذ شرط صحة كما في ركعتي الطواف للحل صدق الخبر على المتداو ابرهي خبر لا يصدق الحج وان لم يجوز استغفاره عليه حمد الله سبحانه كما لا يخفى الا ان يقال يعقرب عن

في التبعة ما لا يعقرب في الاستقلال **حمد الله** ان قلت قصد من قوله ان اروي الى اخير بداية هذا الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك

وهذا ليس بحمد اعني ان يكون حمد غير مبدونه بل

هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره

فالثناء على حمد ثناء عليه فهو حمد **الوثر** التابع مع تراخ اخذ من الوثر كذا قالوا **والنعماء** بالمد الانعام واصنافه تفيد العموم فلذا صح

الوثر اليه ويصح كونه اسم جمع للغة لولا الانعام كالطرفاء **والوافر** الكاملة **والظاهرة**

البينة الواضحة لكل احد لثناها في العظم والكمال او البين كونها نعمة لعدم وجوبها عليها تعالى

اخذ من وفرا لا زعم اي كل لا عن وفرة اي كماله كما في جزاء موفورا **والترادف** الثغاب **والالا** النعم بمعنى الانعامات جمع الى يفتح وتكسر

اعني قوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذي ذم لم يسد كل امرئ ذم غيره

فما والقبول الى العذر لثنا



٣
المترافرة التي بينهما مقابلة في الوفرة الكثرة في العدد و

المتطاهرة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا اي نصرة

عوارض من المبدء كانه من ظهر اذا غلب ووصف النعم الظاهرة الوفرة
اضافة الشيء للواحدة
الغناء والزاد الى في ذواتها بالثواب دون التعاقب الذي وصف به
الاداء اجاب ووصف
المنعم
اما الكاف او كائنا لانها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعدادها
او مثل او نحو او شبه
منظاهرة فيه ايضا **على نبي** يجوز ان يكون

ع
او متعلق بها لانه صلة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف
اما الفرية وهي المتعلق افراد مشاركا له في الاخبار به عن ان اروي وان تكون
واما اصطلاحه وهي
صلة الرسول
ينبغي ان يتعلق هذا الثاني اروي عطف لجل وفي هذا الثاني عطف لانتفاء على

لذات الاختلاف بالصلاة
لن صلاوة بخلاف
الانبياء بالحمد فانه حمد
ان
الحذوف فيه خلاف **جرائيم** جمع جرثوم وهو الاصل
والانام المخلق وفيل الحز والانس **والاعلام** جمع
علم وهو لجل تشبيه بحذف الاداة **والاوتة** جمع زمام
وهو غان الدابة مقاصد بامساك عناتها **وبعد**

طرف مني على الضم لانفقارة الى لفظ المضاف اليه
لنيه معناه دونه كما قال الرضي والعامل المقدرة
بعد التواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذا لجل
مهما يكن بعد ما تقدم ذكره ولما كان متهما

مبتدا

٤
مبتدا والاسمية لازمة له ويكون شرطا والفاء لازمة له

غالبا ونايت عنها اما الزمها لصوق الاسم والفاء اقامة

للازمة مقام اللزوم وابقاء لاثرة في الجملة قال

الشارح في المختصر والمطول **فيقول الفقير مسعود بن**

عمر فيه ابهام وهو الجمع بين متضادين اي بين مضادين

اي متقابلين في الجملة **القاضي** نعت **عمر القطاراني**

نعت لاحد المتضادين **بيض الله** غرة **احواله** جمع حال

وهي هيئة في النفس غير راسخة فان رسخت فملاكت

والغرة لغة بياض في جمجمة الفرس فوق الدرهم ففيه

استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيها

مضمرا في النفس على راي واستعارة تخيلية وهي اثبات

الغرة للمشبه وذ كرايا هو ترشيح او اراد به اول

احواله فيض استعارة لتحقيقه اي **بيج وورق**

انصاف اماله فيه استعارة بالكناية اي تشبيه

الامال جمع اصل وهو الرجل لا شجار واستعارة

تخيليه وهو اثبات الاغصان جمع غصن وهو ما

تشعب من الشجرة للمشبه واثبات الورق ترشيح **ما**
رايت اي علمت **مختصر الصريف** اي القواعد
الالائي ذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص

المصنف

هذا هو المختصر والمطول
فيقول الفقير مسعود بن
عمر فيه ابهام وهو الجمع بين متضادين اي بين مضادين
اي متقابلين في الجملة
القاضي نعت عمر القطاراني
نعت لاحد المتضادين
بيض الله غرة احواله جمع حال
وهي هيئة في النفس غير راسخة فان رسخت فملاكت
والغرة لغة بياض في جمجمة الفرس فوق الدرهم ففيه
استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيها
مضمرا في النفس على راي واستعارة تخيلية وهي اثبات
الغرة للمشبه وذ كرايا هو ترشيح او اراد به اول
احواله فيض استعارة لتحقيقه اي بيج وورق
انصاف اماله فيه استعارة بالكناية اي تشبيه
الامال جمع اصل وهو الرجل لا شجار واستعارة
تخيليه وهو اثبات الاغصان جمع غصن وهو ما
تشعب من الشجرة للمشبه واثبات الورق ترشيح ما
رايت اي علمت مختصر الصريف اي القواعد
الالائي ذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص

تجدید

تخييله وهوائيات النقاب للوجه وذكر الوجه ايها
اي قورية او تشبيه المعاني بالصورة الحسنه استعارة
بالكتابة واثبات الوجه استعارة تخييله وذكر
النقاب ترشيع قال الشارح نحوها في قول النحوي
ويكشف عن وجهه الا محاذ في نظم القرآن استعار
والربط هنا كالربط فيما قبله في المبالغة والصغير
في صعبه للفظ وفي نقابه للوجه يستكشف اي
يطلب ان يكشف او يبالغ في كشفه **مكون**
من كنه ستره ستر امعنيا او من السد الحسي
فاكنه كما في تكن صيد ورهم **عز** **امضه** جمع
غامض من غمض اذا خفي او انطبق فمراده بطلب
ان يتجلى مشكلات خفية او يتجلى معاني الفاظه
التي هي لكونها قوالها كالمنطقة عليها **ويخرج**
اي بطلب الخروج او يخرج **سر** هو في الاصل
صد الجهر والمراد به الحكمة لا يهتدي اليها
الا بالمعان التامل كالسر الذي لا يهتدي به الا
بمزيد الاصغاء فهو استعارة تخفيفه
حلوه اي سهله الذي هو ليل الطبع الكليل
ومامضه اي صعبه الذي هو لفرة الطبع

عنه **ك** الحاضر فكل منها استعارة تحقيقية
 وعبر بالمكون الذي هو السور يمشكف وفي السر
 الذي هو داخل في التكلم يستخرج طلبا للمناسبة
 في كل منها **مضفا** حال من الفاعل اشرحه ومن
 فاعل بذلك **اليه** اي الى النذيل وما بعده **قوائد**
 جمع فائد وهو ما استفيد من **ك** الامم القوم
شريفه وزوائد جمع زائد اي معنى زائد وهو
 ما استنبطه من نظن لا من كلام غيره اخذ من قول
 صاحب النخيل واضفت الى ذلك قوائد عثرت
 في بعض كتب القوم عليها وزوائد اضعفت في
 كلام احد بالشرح بها ولا بالاشارة اليها
 ووصف القوائد بالشريفه لرفعة رتبها
 باستنادها لكلام القوم والزوائد باللطيفة
 لدقتها واحتياجها لدقيق النظر وبين القوائد
 والزوائد بقوله **عما عثر عليه فكري** اي
 فحيل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية
 يلزمها الحرارة ووصفه بقوله **القادر** اي
 الضعيف الحرارة اي القليل النفوذ فهو مجاز

لا وصف الزوائد
 علم زوائد النفس
 ان كانت في الجفون
 طلبه اما ان كانت
 في الحسنة فحسنة
 علم ان الحسنة ان كانت
 حسنة فاحسن ولا تميز
 من ان كانت معتدلة

مرسل **ونظري** والنظر الفكر المؤدى الى علم او ظن
 ولما كان النظر انما يكون لتخصيل الطالبين وصفه
 بقوله **القاصر** عن بلوغ الطالب وتعلق بقوله
عائنون هو اسم مصدر بمعنى اعانة **الله** اي
 اقداره ولما مناسبة وصفه بقوله **القادر** على كل ممكن
والرجو من الرجاء وهو اعتقاد حصول الخير وتفسير
 بطلب المحبوب تسامح **من** حال من الضمير
 في الرجاء ولا يصح كون من فيه لا ابتداء الغاية متعلقة
 بالوصف لان مبدؤ الرجاء هو الشارح لا من **اطلع**
فيه على عاثر اي خطا يشبه العثرة وهو الزلة في
 في الوقوع في مكروه لا قصدا فهو استعانة لتحقيقه
 وهو من اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول **ان بدرا**
 اي يدفع **بالحسنة السيئة** وهي الخطا المشار اليه بقوله
 عثر او المراد يقابل بالحسنة اي بسط العذر السيئة
 اي الخطا الواقع فيه **فانه** اي الشرح والفاضة
 موضع لام التعليل اذ الفاء العاطفة السببية
 داخلية على المسبب اشعارا بنشيه عما قبلها **اول**
ما اي شئ **افرغته** اي صينه من فرع اذا صب
 لا من فرع اذا خلا كفرغ الاناء او فني كفرغ الزاد

وان كان وصف الزوائد
 العلم زوائد النفس
 ان كانت في الجفون
 طلبه اما ان كانت
 في الحسنة فحسنة
 علم ان الحسنة ان كانت
 حسنة فاحسن ولا تميز
 من ان كانت معتدلة

ونشبه الشرح المابع استعارة بالكناية وإثبات
 الفراغ له تخيله على رأي السكاكي وعلى رأي غيره
 شبه شبهة تفتحه وتهذيبه في النفس بالفراغ
 فاستعار له اسمه فهو استعارة تحقيقه تبعه
في قال بفتح الهمزة هو ما يقابل به الشيء من صفة
 إلى أخرى كالطاع لما يطبع به **الترتيب** فهو
 في اللغة جعل الكل شيئاً في مرتبة وفي اصطلاحهم
 جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم
 واحد **والترصيف** من رصف بالتضعيف والمخفوف
 فيه رصف كضرب رصفاً وهو ضم بعض الجوانب
 إلى بعض شبهة ضم بعض الكلام إلى بعض فهو
 استعارة تخفيفه ونشبه كل من الترتيب والترصيف
 بالشيء المذاب استعارة بالكناية وإثبات الغالب
 له استعارة تخيله **مختصر** أي كسر الصاد حال
 من الضم في أول صحها منه عملها في محل قوله
في هذا المختصر بفتح الصاد المشار به إلى الشرح
 القائم مقام ضمير والأصل مختصراً فيه وإنما
 وضع الظاهر موضع المصغر لإفادة أن الشرح
 في نفسه مختصر أيضاً ولا يصح كونه حالاً من التارة

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

في إفراغه لوقوع الفعل على الها والعائدة على ما الواقعة
 على جملة مصنفاته المقصود حيث يكون إفراغ المصنف
 على حالة اختصارها على ما قرأه من التصريف في
 هذا المختصر ولا يخفى فساد **ما قرأه**
 قرأه تفهم وتحقيق في علم التصريف وسيأتي
 حد وإنه هو والتصريف قد يكونان مترادفين
ومن الله قدم لإفادة الاختصاص أي يقصر
 عليه **الاستعانة** أي الإعانة المطلوبة ولا يصح
 تفسيرها بطلب الإعانة كما هو مفهومها لغة
 إذ يصير تقديم طلب الإعانة كائن من الله وهو
 فاسد إذ الطلب من العبد فلنا مل **والله الزني**
 أي القرب من أي تقرب إلى الله لا إلى غيره **وهو حسب**
 أي كافي **من ترك كل عليه وكفى** بالله محسباً
 أي كافياً فالجملة الأولى لإفادة أنه كاف في تحصيل
 الكفاية لا يحتاج إلى ظهور فالثانية معطوفة على
 الأولى **وما أنا أشرع** أي أنيد وأقواء للضعيف
 في الذكر **بالمقصود** بالذات من شرح ما تضمنه المختصر
بمعنى الملك كسر الهمزة من الملك بضم الميم أي
 الاستيلاء العام على قطر وأقطار **المعبر** بحق
 المقطوع من الأرض

والله اعلم بالصواب

فأقول الفاء لتعقيب مفصل على مجمله كترصنا
فصل وجهه ويديه **لما كان مستمرا من**
الواجب في الشروع على بصيرة **على طالب الشيء**
من علم أو غيره **ان يتصور** **الشأن** أو رسمه **ليكون على**
نفس **بصيرة** شديدا لا بصارا أو على تصرف
طلبه لذلك الشيء بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو توجه النفس على المطالب
وهو مسبق عقلا بالتصور بوجه ما والطلب
المسبق بالتصور هو الشروع في المطالب فلا
مناقاة **وان يتصور غايته** أي الغرض من ذلك
الشيء أي فأنه **لأنه** ذكر الضمير أما
باعتبار تأويل الغاية بالعرض وأما باعتبار عوده للنظر
المنقاد من ان يتصور **هو السبب الحامل**
على الشروع في طلبه أي التليين بذلك الشيء
على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان اختص
واضح والمفهوم من كلام القوم ان الشروع في العلم
لا بد فيه ان يعلم الطالب ان للفعل بالنظر إلى الشئ
في تحصيل ذلك العلم والالتماس فتوجه فيه ولا
بد ان يكون تلك القائدة هي الفائدة التي يترتب على ذلك

زال اعتقاده بعد الشروع فيه فيصير سعيه
في تحصيله عبثا في نظر والى علم ان له فائدة مقدا
بها مرتبة عليه **كلمت** رغبته في تحصيله
وقوى اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح
عبر بالتصور المراد في لفظ العلم مراد منه
التصديق الذي هو احد قسميه وبالسبب
الحامل على الشروع اشارة الى ان الشروع يجب
ان يكون لسبب حائل عليه وذلك هو الفائدة
الموصوفة بان تقدم فتأمل **بدا المصنف** بده
عرفيه وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات
او حقيقة بان جعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي
كالشيء الواحد المبذوب به بتعريف التعريف
في الاصطلاح ليتصور منه طالبه **على**
وجه أي طريق توجه اليها **يتضمن فائدة** أي ذكر
فأدته وهي غاية لتصورها أي يعلمها طالبه فتقوى
بذلك حد وعبر أولا بالغاية وثانيا بالفائدة
اشارة الى ترادفها وترك الشارح الغرض
لتصور الموضوع وان كان مما يجب قبل الشروع كما
اشار اليه أولا بسبب البعضية في قوله لما كان

الذي هو الغرض من العلم
بما هو الغرض من العلم

١٥
من الواجب تبعاً للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف
ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي
قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وما ذكرناه

يطلب ما حاوله اخذ الشارح في هذه اللمية من
بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتاح مختصر
في تامله **مقررنا المعناه للتعريف اشعاراً**

للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف

على بدء بالفاء المصدقة للتعريف المذكور كما مر
مخاطباً الخطاب هو توجيه الكلام نحو العاين

ويراد به كثير اللفظ الخطاب المراد به هنا

الاول بقرينه جعله مفعولاً مطلقاً فوصفه بقوله

العام على مذهب ما يرى ان العموم من عوارض

المعاني كالالفاظ **اعلم** من العلم هو اذراك

الكليات او المركبات اي النسب التي لا يتكون

الا من منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي

هي ادراك الجزئيات والسياسة اما العلم بمعنى

حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والنسب

بمعنى صفة ينجلي به المذكور لمن قامت به فخاص

بالتصورات والتصدقات **ان التصريف**

اليعني

من الواجب تبعاً للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وما ذكرناه يطلب ما حاوله اخذ الشارح في هذه اللمية من بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتاح مختصر في تامله
مقررنا المعناه للتعريف اشعاراً للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف على بدء بالفاء المصدقة للتعريف المذكور كما مر مخاطباً الخطاب هو توجيه الكلام نحو العاين ويراد به كثير اللفظ الخطاب المراد به هنا الاول بقرينه جعله مفعولاً مطلقاً فوصفه بقوله العام على مذهب ما يرى ان العموم من عوارض المعاني كالالفاظ اعلم من العلم هو اذراك الكليات او المركبات اي النسب التي لا يتكون الا من منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات والسياسة اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والنسب بمعنى صفة ينجلي به المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصدقات ان التصريف

اليعنيه ومعنى حكم الذي من الجازم المطابق الثابت
فخاص بالتصديق اليقيني اصله تصديق لوجوب
اشتمال المصدر على جميع حروف بدايت الراء الثانية

بار من جنس حركة ما قبلها وزنه **تفصيل**

بزياده القاء القويه الياء التحتية المدالة من العير

الثانية مشتق من **التصريف للمالفة** في

الماهية بالكمال **والتكثير في عدد المرة نقول**

صرفت الشيء اي عبرته المناسب لقوله

للمالفة والتكثير ان يقال اي عبرته تفيرا عظيماً

او كثيراً **يعني ان للتصريف معنيين** لا يعنى

المصنف ذلك بقوله في اللغة التغير فقط بل

به ويقول في الصناعة الى اخره بدليل قول الناح

والية اشار المصنف الى **وهو** اي مفهوم معنى

التصريف اللغوي من حيث هو لا ذات المعنى اللغوي

للتصريف اذ هو التغير كما مر **ما** اي المعنى

الذي **رضعه** اي لفظ التصريف **له** اي لذلك

المعنى **واضع لغة العرب** وفيه خلاف الاصح

منه انه الله تعالى ولم يقل ما وضعه له العرب

الذي هو اخصر ما ذكر ليحوي على القولين

من الواجب تبعاً للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وما ذكرناه يطلب ما حاوله اخذ الشارح في هذه اللمية من بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتاح مختصر في تامله
مقررنا المعناه للتعريف اشعاراً للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف على بدء بالفاء المصدقة للتعريف المذكور كما مر مخاطباً الخطاب هو توجيه الكلام نحو العاين ويراد به كثير اللفظ الخطاب المراد به هنا الاول بقرينه جعله مفعولاً مطلقاً فوصفه بقوله العام على مذهب ما يرى ان العموم من عوارض المعاني كالالفاظ اعلم من العلم هو اذراك الكليات او المركبات اي النسب التي لا يتكون الا من منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات والسياسة اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والنسب بمعنى صفة ينجلي به المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصدقات ان التصريف

في الواضع والنصريح بالمعسوب اليه في تعريف
المعسوب واصافة اللغة الى العرب الاشعار
بان الفصيح بيان مفهوم معنى التصريف المعسوب
الى لغة العرب قال في قول المصنف اللغة للعهد
الذهني ولو اريد تفسير مفهوم المعنى اللغوي

من حيث هو سواء في لغة العرب وغيرها

لكفي فيه ما وضعه له واضع اللغة والعرب
لا خلاف العجم سكان الوادي والقرى والعرب
سكان الوادي نكلوا في العربية او لا ينهض

عموم وخصوص من وجه فليس الثاني جمعا للاول

واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها

الالفاظ الموضوعية لو قال اللفظ الموضوع لكان

اولى اذ مفهوم اللغة افرادي بدليل فلو لم يقاس

مطرد الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا ومحم

والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الاتحاد التي كل

منها ما صدق مفهومها ويرد على الحد بعدم

الجمع انه غير صادق بالمركان اذ هي غير موضوع

على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا وبعدم المنع

انه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية

كما في قول الفضل الذي دل على معنى

العامية والخامسة الا انه يقال انها باعتبار النحاة
للقوله اليها موضوع لها في اللغة يوضع ثاب

بالنوع فهو مجاز اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق

من لغتي متعلق بما خوذ لا يشتق اذ المشتق

هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والالة

ودائرة الاحداوسع من دائرة الاشتقاق **وصلا**

لغتي اولفرو اوللشك العارض من لغتي ليجوز ان يكون

ياؤه اصلية او منقولة او من واو كرضى وجمود الال

من الحاء لقوله والهاء عوضا اذ لا يجمع بين العوض

والمعوض وقد يذكر الاصل مفرونا بها ونية العوض

تكون بعد الحذف **وجمعها لغتي** انما كان جمعا للام

جنس كثر ونوع لعدم صحة كونه تمييزا للباب خمسة

عشر وعدم صحة تصغيره على لفظه بل على لفظ مقدر

مثلية ريرا وهو حلقه من نحاس يجعل في انف

البعير واصلا بروة كثره غيرت الى لغة بضم الفاء

وحذف الهم **صناعي** هو عند المنطقية والحكام العلم

المقصود لعلم اخر والصناعة عند الحكماء مجموع

الشجاعة والعفة والعلم **اهل هذه الصناعة**

الجموع هي التي لا يكون لها واحد
فان قيل انما كان جمعا للام
جنس كثر ونوع لعدم صحة كونه
تمييزا للباب خمسة عشر وعدم
صحة تصغيره على لفظه بل على
لفظ مقدر

الجموع هي التي لا يكون لها واحد
فان قيل انما كان جمعا للام
جنس كثر ونوع لعدم صحة كونه
تمييزا للباب خمسة عشر وعدم
صحة تصغيره على لفظه بل على
لفظ مقدر

بأعوار ولا بناء ولا تشك انه بخالف تفسير بالتحول
 المذكور في المتن ويمكن الجواب عنه بان التصريف
 يطلق بازاء العلم المذكور تارة وبازاء مفعول آخر
 وبازاء العمل اي التحول تارة اخرى وله بكل معنى
 حذ فلا مانع من اطلاقه في قوله صناعة التصريف
 بازاء العلم المذكور وحده باعتبار معنى اخر من
 المعاني الباقين ونفيه الاستحداً المذكور
 في الديق فتأمل **محول الاصل** من محول المتعدي
 اي نقله فالاضافة فيه من اضافة المصدر لمفعول
 لا من محول القاصر اي انتقاله لعدم صحة حمله على
التصريف الواحد حشر مفيد لانه
 يخرج به من الحد مجموع تحولين لاصليين الى مادة
 وان كان منها دخل فيه وتكرر اصل اولي
 من تعريفه الشعر بوحدة وكونه معروفاً عند
 المخاطب **اي تغيير** فيه تغير الاختص
 بالاعم كما سبصر به وهو فاسد **والمراد ههنا**
المصدر مقتضى صيغة الشئ ان الاصل
 في المتن مستعمل في معناه اللغوي اي ما يبنى
 عليه الشئ وان المراد به ما صدق المعين لذلك
 المعنى

وهو
 اصول بقرينة
 احوال انية
 الكمية
 وعللها
 وهو محول الاصل
 لكونه هذا حاله
 الحوازم ان اراد بالاصطلاح
 الاصطلاح مع اعتقاد
 انه يطلق بمعنى الزعم
 ابن قاسم
 انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو

المعنى ويرشد اليه عدم تقييد الاصل باللغة كما
 هو دأبهم عند بيان المعنى المختص باللغة وحرفه
 هنا بان المراد به المصدر مع قوله فيما ياتي الاولي
 كون المراد به ما هو عظمه ومن الاسم المفرد فيما
 لا ينبغي **الامثلة** جمع قلة لثالوثا لما كان المثال
 غالباً فيسّر بالحرف الذي يذكر ايضاحاً
 للقاعدة ويقابل بالشاهد والمفسر بالحرف
 الذي يذكر حجة القاعدة كما ذكره الشارح
 في شرح التلخيص فسر الامثلة هنا بما دفع ان
 يتوهم كون المراد به هذا ذلك فقال **اي**
ابنية جمع بناء بمعنى مني **وصبغ** جمع صبغة
 بمعنى مصوغ وهما متحدان بالذات مختلفان
 بالاعتبار لان الكلمة المنصرفة عن اصلها بانياً
 تكون حروف الاصل اساساً لما نجد من حروف
 وحركات بناء وباعبار كون حروف المذكور
 كاللادة لها صفة ويرد على قوله الى امثلة
 ان التحول علة في تحقق الامثلة في لا يصح جعلها
 غاية له لاستلزامه تحقيقها قبله وبحاج
 يمنع الاستلزام لجواز تقارن الغاية والمغاي

وهو
 اصول بقرينة
 احوال انية
 الكمية
 وعللها
 وهو محول الاصل
 لكونه هذا حاله
 الحوازم ان اراد بالاصطلاح
 الاصطلاح مع اعتقاد
 انه يطلق بمعنى الزعم
 ابن قاسم
 انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو

كالعلة والمعلول وان الحد بسببه غير جامع لخروج
 الخويل الى مثال او مثالين منه مع صدق
 التصريف عليه ويجاب بان اسم الجنس المعدود
 حامل لمعنيين احدهما الحسنه والاخر العدد
 فقد يقصده به الاشارة الى الاول فقط كما هنا
 وقد يقصده به الثاني فقط كما في قوله تعالى لا تتخذوا
 الهين ولذا اتبع بقوله اثنين نبيها على هذا القصد
 كما اشار اليه في الكثاف ونقله الشارح عنه
 في شرحه فامل **وهي الكلم** التي هي الاصل مجردا
 عن هيئته **بما اشار به** **التعريض** خرج بهذا القيد
 اي العروض الاصل في نفسه من المصدر والاسم
 المفرد لاصالة هيئته وهو صواب لكن يخرج
 به ايضا نحو فلك وبحب مني ومجوعا وهي
 مثالان قطعان فيجيب بان الضم فيها في
 هاتين الحالتين غير في حالة الافراد كما به عن
 خروجها عن حد التكسير بما تغير منه بناء المفرد
من الحركات حنا ونوعا نحو اقرب من امثلة
 ضرب وفرح من امثلة فرح **وتقديم بعض**
الحروف على بعض عدة من انواع الهيئته العارة

الحد في المثالين
 والحد في العروض
 والحد في العروض
 والحد في العروض

عند ذلك
 واحدة من
 واحدة من

بأنه قد
 في قوله
 في قوله

التصريفية بناء على ان المراد بالتصريف الاستفاد من
 الكبر المشروط فيه الموافقة في الاصول والمعنى
 فقط لندرج فيه جند من الحذب مثلا لا
 ما يختص الصغير المشروط فيه الموافقة بما ذكر
 وفي الترتيب ايضا والصواب رعاية الهيئته العارضة
 للفظ التغير بالتقدم والتأخر دون التقديم والتأخر
 المشار اليه بقوله **وتأخير** اي تأخير بعض حروف
 لا باعنا بوصف التقديم ونقسم الهيئته الى ما ذكر
 غير حاصرا لانواعها لخروج الزيادة العارضة فقط
 فلهذا من امثله هذا والتقصير العارض فقط
 كدحرج من امثله دحرجة **مختلفة**
بأختلاف الهيئته اي الاختلاف لامثله
 بسبب حصوله للهيئة التي هي جزء مدلول الامثلة
 اذ الحاصل للجزء حاصل لكل في الجملة والله اعلم
مصدر وميم هو المصدر المدور بسيم
 زايد لغیر المفاعلة فخرج بالزائدة نحو الميز وغيره
 المفاعلة نحو المفاعلة **من العناية** بناء على ما
 سيأتي من ان المصدر الزيد مشتق من مجرد **نقل**
الى معنى النقول يصح في الاضافة ان يكون يائنه

الحد في المثالين
 والحد في العروض
 والحد في العروض
 والحد في العروض

عند ذلك
 واحدة من
 واحدة من

بأنه قد
 في قوله
 في قوله

اي المعنى الذي هو المفعول اي الذي وقعت عليه العناية
 وان تكون حقيقته باصنام اسم مضافا الى المفعول
 مراد به لفظه اي الى معنى لفظ اسم المفعول وهو
 لفظ معنى **هو** اي معنى المفعول **ما براد من**
اللفظ اي ما يربده الواضع لا المتكلم لانه قد يربد
 باللفظ غير ما وضع هو له تقريظة ولا يسمى ذلك
 معناه اذ المراد بالمعنى عند الاطلاق ما وضع اللفظ
 لانه فان قلت ما الداعي الى دعوى نقل المعنى الى
 المراد باللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق
 المصدر الى المفعول مجازا قلت الداعي اليه البناء
 للذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة
 وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرفت
 به المنطقيون من انه الصورة الذهنية التي وضع
 اللفظ بارائها اي من حيث ان المتكلم عما هابه اما
 من حيث ان السامع فهمها منه فيسمى مفهوما
 وعلى ما رجحه حدان الاصوليين من ان اللفظ
 موضوع للمعنى الخارجي لا الخاص للذهن **لاجل**
حصول معان اشارة الى ان الامر للتعليل
 وان العلة من كلام المصنف مضمرة من حولة

بان في اللفظ
 التخييل في اللفظ
 معنى كلام
 بذهب الشافعي
 والامر بكذا

وهي حصول المعاني اي في ذهن السامع اما حصولها
 في الخارج او في ذهن المتكلم فغير متوقف على الاشياء
منصودة تاكيد لما علم من معاني اذ المعنى كما مر
 ما يراد من اللفظ اي يقصد به اي المراد بها ما مر
 شأنها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها وهذا
 يصح ما سأل في مزان في الكلام ترتيبها على الاحتياج
 الى هذا العلم **لا تحصل الا بها** برده عليه ان
 الصاربية المفادة يضارب مثلا تحصل بغيره
 كزبد يصدر منه الضرب وكذا كل مثال يحصل به
 معنى يمكن ان يحصل معناه بمثال اخر بمعناه مع ان
 التحول اصل الى مثال الحصول معنى بصدق عليه انه
 تصرف فلوحذف اداه المحصر لكان صوابا **نتيجه**
على ان هذا العلم الاشارة بهذا العلم الى القواعد
 المدونة في هذا الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذي
 منه عليه تعريف المصنف الاحتياج الى التعريف
 المعروف بما ذكره من تحويل الاصل الى اخره وهو غير
 هذا العلم ووجه التنبه على الاحتياج الى التعريف
 المذكور ان مقصوده بمعنى من شأنها ان تقصد لفرط
 الاحتياج اليها كما مر فالعالم بالمقصودة متوقفة

بأن في اللفظ
 التخييل في اللفظ
 معنى كلام
 بذهب الشافعي
 والامر بكذا

على الامثلة المتوقفة على التصريف والاحتياج
الى التوقف يلزم منه الاحتياج الى التوقف عليه
ودلالة التثنية عند الاصوليين دلالة اللفظ
على ما يلزم من معناه الواضع مما قصد ولم يتوقف
عليه اى على اضراره صدق الكلام ولا صحة اما
ان يتوقف عليه وقصد دلالة اقتضاه وان لم يكن
فدلالة اشارة **مثلا** بمعنى المثال اذ المثال
والمثل والمثل والمثل بمعنى التثنية وهو كما جرى
بذكر لا يصح القاعدة اما المثل الذى هو كلام
شبه مصرية بمرده فغير مراد ههنا ونصبه
اما على انه مفعول به بفعل محذوف اى اذكر
مثلا واما حال مقدمة من الضرب وفيه
مع كونه اظهر في المعنى ضعفا من محي الحال
من المتداونقدها عليه **هو الاصل الواحد**
الضمير اما للفعل واما متبدا فكل منهما
مقتضى لقصر المسند على المسند اليه وهو فاسد
الا ان يكون الامر فيه لواحد باعتبار عهديته
في الذهب كقولك ادخل السوق والداعي الى التي
ارتكابه هذه العبارة محاكاة للمثول ولوحذف الضمير

فقد علم ان المقصود
ان يتوقف عليه وقصد
دلالة اقتضاه وان لم يكن
فدلالة اشارة مثلا
بمعنى المثال اذ المثال
والمثل والمثل والمثل
بمعنى التثنية وهو كما جرى
بذكر لا يصح القاعدة
اما المثل الذى هو كلام
شبه مصرية بمرده
فغير مراد ههنا ونصبه
اما على انه مفعول به
بفعل محذوف اى اذكر
مثلا واما حال مقدمة
من الضرب وفيه مع
كونه اظهر في المعنى
ضعفا من محي الحال
من المتداونقدها عليه
هو الاصل الواحد
الضمير اما للفعل
واما متبدا فكل منهما
مقتضى لقصر المسند
على المسند اليه وهو
فاسد الا ان يكون الامر
فيه لواحد باعتبار
عهديته في الذهب
كقولك ادخل السوق
والداعي الى التي
ارتكابه هذه العبارة
محاكاة للمثول
ولوحذف الضمير

ونكر الاصل وصفتها بل حذفها كان صوابا
من **النصب الحاصل في الزمان الماضي او الحال**
او غيرها فشر مرتب ولو عطف الاخير من منهما
بالواو كاللفظ نظر الى مطابقة اللفظ في قوله امثلة
لما كان صوابا **هو التعريف** القرافي كالتعريف
في هو الاصل اعراضا حوايا **والتاسية** **بجها**
اي بين التغير والتحول **ظاهرة** فان التحول لكونه اخص
من التغير كما ساقى بصدق عليه انه تغير
ولا مناسبة اشده من المناسبة المصححة لصدق
احد التاسين على الاخر **والمراد** اى مراد المصنف
بالنصريف ههنا اى المذكور تعريفه وهم
من التقييد وبالنظر انه في غير هذا الموضع قد يراد
به معرفة احوال ابنية الكلام اى العلم بالقواعد التي
تعرف بها احوال ابنية الكلام التي ليست باعراب
ولانها كما مشى عليه ان الحاجة في الشافعية ولما
هنا فان تفسيره بالتحويل قرينة على ان المراد به
غير علم النصريف ولما كان النصريف يختلف
معناه باختلاف الارادة عبر فيه بالمراد ولما كان
علم حقيقته متحدة لا تختلف غالبا لم يعبر فيه بالمراد

فقد علم ان المقصود
ان يتوقف عليه وقصد
دلالة اقتضاه وان لم يكن
فدلالة اشارة مثلا
بمعنى المثال اذ المثال
والمثل والمثل والمثل
بمعنى التثنية وهو كما جرى
بذكر لا يصح القاعدة
اما المثل الذى هو كلام
شبه مصرية بمرده
فغير مراد ههنا ونصبه
اما على انه مفعول به
بفعل محذوف اى اذكر
مثلا واما حال مقدمة
من الضرب وفيه مع
كونه اظهر في المعنى
ضعفا من محي الحال
من المتداونقدها عليه
هو الاصل الواحد
الضمير اما للفعل
واما متبدا فكل منهما
مقتضى لقصر المسند
على المسند اليه وهو
فاسد الا ان يكون الامر
فيه لواحد باعتبار
عهديته في الذهب
كقولك ادخل السوق
والداعي الى التي
ارتكابه هذه العبارة
محاكاة للمثول
ولوحذف الضمير

بل وصفه بما هو حقيقة غالبة بقوله الذي
الذي هو أي علم التصريف **معرفة أحوال الأبنية**
 قال الجارر ردي الخفيف في هذا الموضع أن يقال
 المراد بانية الكلمة في اللفاظ باعتبار حروفها
 وحركاتها وسكانها الموضوع لها باعتبار كونها
 مادة الكلمة وبأحوال الأبنية هي العوارض التي
 يلحقها بحسب كل غرض فالمراد بالأحوال الأصول
 الكلية وبالمعرفة المضافة إليها ما العلم محازا
 انحصت بالجزئيات والعلم بالكلمات كما
 هو الاصطلاح لبعضهم وأما حقيقتها انما
 مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالعلم
 مفروض بعلم الخرفانة علم باصول تصيد معرفة
 الاعراب والبناء وهما من أحوال الأبنية وما
 اقتضاه ضيعه الشارح من التصريف
 قد يعرف بما عرف به علم التصريف من العلم بالأحوال
 المذكورة هو قول المحققين الرايين على بعض
 الفضلاء وما زعمه من تقدير علم قبل التصريف
 في قول ابن الحاجب التصريف علم باصول زعمنا
 منه أن التصريف مخصوص بالفعل وعلم التصريف
 بالأدراك

هذا هو العلم بالاعراب والبناء وهو من أحوال الأبنية

والعلم بالكلمات كما هو المذهب لبعضهم

هذا هو العلم بالاعراب والبناء وهو من أحوال الأبنية

والأدراك فزعمه بعض الفضلاء ههنا من كلامنا
 جار على المذهب غير مستقيم وما اقتضاه تصدينا
 بالغالب فيما سبق من أن علم التصريف قد يطلق
 على غير العلم المذكور صحيح لأنه قد يطلق كغيره
 من أسماء العلوم على المسائل المدونة في الكتب
 كالفقه والنحو وغيرها **واختار الخويل على**
الغير عدها بعلى لضمين اختار معنى ربح أو انش
لما في الخويل أي ما في لفظ الخويل بنا، على أن اللفظ
 كالظروف للمعاني أو لما في المعنى الموضوع له الخويل
 لكون النقل جزء منه بنا، على أن الكلمة كالظرف
 للجزء **من معنى النقل** الإضافة أما يانه وأما
 حقيقه بنا، على أن المراد بالنقل معناه أو لفظه
 ولما كان قوله لما في الخويل من معنى النقل دعوى يحتاج إلى
 بيان صرح به في قوله **قال في المغرب** **والأم**
 أي اسم مصدر **منه** أي من حوال المنعدي
 والقاصر **الحول** بمعنى الخويل أو الخويل فهو أي بسبب
 كون الخويل فيه معنى النقل دون التغير ثبت أن
 الخويل **احص من التغير** والتغير أعم منه فإن قلت
 أفعل الفصل يقتضي اشتراكها في كل من وصفه

رح انظر

أما التحويل

أما النقل

المختص والعوم وهو باق في المقصود من انضاف
 التحويل بالمختص فقط والتغير بالعموم فقط فك
 بل المراد وصف الاول بالاختصية والثاني بالعمومية
 فاشتركا في اصل كل من الوصفين صحيح نظرا الى
 ما فوقها وما تحتها من المفاهيم فلا منافاة
ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب مثلاً
الى ضرب وبضرب وغيرهما هذا هو الشق
 الثاني من شق علة اختيار التحويل مقترنا بدليله
 من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل
 الى الامثلة مما لا يخفى بمنع بل المقطوع به عدم
 النقل اذ الحروف كيفيات تفرض الصوت وجود
 كل منها مشروط بعدم الباقي فتعلقها بالتحول
 اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعاً بل السمع
 اذا تعلق بالاصل ثم مثال منه مثلاً حصل
 في الخيال منه صوراً ان متحدان مادة ومختلفان
 هيئة فلو لم تجد حكان احدهما ان الصورة للمادة
 انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه
 الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والاخر
 الصورة بالطرف فباقية لانها دها والحيات متعاقبة
 عليها

والشق الاول في انك تنقل حروف الضرب الى ضرب وبضرب وغيرهما هذا هو الشق الثاني من شق علة اختيار التحويل مقترنا بدليله من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل الى الامثلة مما لا يخفى بمنع بل المقطوع به عدم النقل اذ الحروف كيفيات تفرض الصوت وجود كل منها مشروط بعدم الباقي فتعلقها بالتحول اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعاً بل السمع اذا تعلق بالاصل ثم مثال منه مثلاً حصل في الخيال منه صوراً ان متحدان مادة ومختلفان هيئة فلو لم تجد حكان احدهما ان الصورة للمادة انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والاخر الصورة بالطرف فباقية لانها دها والحيات متعاقبة عليها

ط
 انك تنقل حروف الضرب الى ضرب وبضرب وغيرهما هذا هو الشق الثاني من شق علة اختيار التحويل مقترنا بدليله من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل الى الامثلة مما لا يخفى بمنع بل المقطوع به عدم النقل اذ الحروف كيفيات تفرض الصوت وجود كل منها مشروط بعدم الباقي فتعلقها بالتحول اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعاً بل السمع اذا تعلق بالاصل ثم مثال منه مثلاً حصل في الخيال منه صوراً ان متحدان مادة ومختلفان هيئة فلو لم تجد حكان احدهما ان الصورة للمادة انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والاخر الصورة بالطرف فباقية لانها دها والحيات متعاقبة عليها

عليها وهذا يشير اليه قول الشارح فيما مر وهي
 الكلام باعتبار هيئات تفرض الحكم اقرب من الاول
 تنزيل الحروف منزلة المادة الخفية والهيئات
 المتدلة منزلة الصورة الخفية **فيكون اولى**
من التغير الى البقاء اشارة الى مدخولها نتيجة
 قياس مركب من مقدمتين متحدتين استغنى عنهما
 فقدره التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل
 مطابق له فيه فهو اولى ودليل ودليل المقدمة
 الاولى ما صرح به في قوله قال في المغرب وقوله
 ولا يخفى فان قلت قد تقرر ان التحويل مساو للتصريف
 في معنى النقل والتغير اعم منه فيه فمقتضاه ان
 التغير بالتحويل واجب لا اولى كما قال الشارح لانه
 التعريف بالاعم والاختص بمنوع قلت المنوع التعريف
 بالاعم بما فيه الاعم اذ اريد بها تصديره مساوياً كما
 هنا واما التعريف بما فيه الاختص فلا يجوز لانه
 تعيين الخاص كما اليه اشارة بقوله **ولا يجوز**
ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم غالباً خاص
 بالبين باي او ان **التصريف لغة بالتحويل لانه**
 اي التحويل **اخص من التصريف لغة** والاختص لا يجوز

فقد تقرر ان التحويل مساو للتصريف في معنى النقل والتغير اعم منه فيه فمقتضاه ان التغير بالتحويل واجب لا اولى كما قال الشارح لانه التعريف بالاعم والاختص بمنوع قلت المنوع التعريف بالاعم بما فيه الاعم اذ اريد بها تصديره مساوياً كما هنا واما التعريف بما فيه الاختص فلا يجوز لانه تعيين الخاص كما اليه اشارة بقوله ولا يجوز ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم غالباً خاص بالبين باي او ان التصريف لغة بالتحويل لانه اي التحويل اخص من التصريف لغة والاختص لا يجوز

ط
 انك تنقل حروف الضرب الى ضرب وبضرب وغيرهما هذا هو الشق الثاني من شق علة اختيار التحويل مقترنا بدليله من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل الى الامثلة مما لا يخفى بمنع بل المقطوع به عدم النقل اذ الحروف كيفيات تفرض الصوت وجود كل منها مشروط بعدم الباقي فتعلقها بالتحول اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعاً بل السمع اذا تعلق بالاصل ثم مثال منه مثلاً حصل في الخيال منه صوراً ان متحدان مادة ومختلفان هيئة فلو لم تجد حكان احدهما ان الصورة للمادة انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والاخر الصورة بالطرف فباقية لانها دها والحيات متعاقبة عليها

التعريف به لانه غير جامع **بشم التعريف** **شمل**
 لا لالة الوضع وغيره **على العلة الاربع** **الثابتة**
 الامثلة من جملة المركبات الاختيارية الثابت
 كل منها ذلك وهي العلة المادية وهي مامعه
 ذلك المركب بالقوة والعلة الصورية وهي مامعه
 ذلك بالفعل والعلة الفاعلية وهي المورث في ذلك
 حقيقة او عمادة والعلة الفاعلية والباعث
 على انجاز ذلك وهذه الاخيرة علة له ذهنا معلومة
 له وهي خارجا كالحب وكالصورة الحاصلة بعد
 تركيب الاجزاء وكالتماز وكالحلوس بالخشبة
 للترور وهي الامثلة المذكورة بحروف الاصل **ط**
 والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من
 اجتماعها والواضع مثلا وحصول المعاني المفردة
 واشتمال التعريف على علة متعلق بالمعرف كما هنا
 قليل والغالب اشتماله على علة المتعرف والمعرف هنا
 الذي هو التعريف حقيقة الخارجيه بسيطة والعلة
 مركب على اجزائه المادية اجزاء التعريف المذكور
 من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصرورته
 الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله **المشعر**
 وغاية

علم ان كل مركب صادر
 من غير علة له من اجزاء
 اربعة وهي الصورة والمادة
 والفاعل والفاعل وهذا
 بالاطراد

وغاية تميز تلك الماهية عن غيرها عنده واشتمال
 التعريف على العلة او شئ منها اما بان تقع هي
 او شئ منها متعلق الاجزاء المحولة على المتعرف
 كما هنا اما بان يترع منها اجزاء تحمل عليه كان
 يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا الثاني
 هو التعريف بالعلة واشتمال التعريف على العلة
 اعم من التعريف بها وبها قررناه في تفسير العلة
 للثالث عرف وجه التضعيف الذي اشار اليه الشارح
 بقوله في تفسيرها **فيل التحويل هو الصورة**
 اذ التحويل حقيقة التصريف وبعضهم في توجيه
 التضعيف كلام فاسد لاحاجة لنا الى بيانه
 والتضعيف المشار اليه متعلق بقوله التحويل
 هو الصورة فقط **والاصل الواحد هي المادة**
 واقتضاه في بيان المادة التي هي حروف الاصل
 والهيئة العارضة لها بعد التحويل على الاولى
 لانها اظهر الجزئين لكن القصر المعاد بضمير
 الفصل مشكل **التحوّل هو الواضع** همزة الاستفهام
 محذوفة قبل هو يدل ام المعادلة في قوله ام
 اي قبل لفظ والتقدير هو ام

منه في
 منه في
 منه في
 منه في

غيره والصواب أم هو وغيره أو ما هو أعم منه
ومن غيره لا قضاء عبادته السؤال في الشق الثاني
عن أن الحول عين وذلك مما لا يترهه أحد فيقال
عنه فامل لما يقال في **المعرف** **صيرفت**
الكلمة أي لقول كل أحد من التصريفين في عرفهم
صرفت الكلمة بأسناد التصريف إلى ضميره فهو
أسناد حقيقي أذ هو أسناد الفعل أو معناه إلى
من هو له عند التكلم في الظاهر وإذا كان التصريف
أعم من تصريف الواضع أو غيره فالحول الواقع في
تعريفه كذلك **لكنه في التحقير**
أي في إثبات الشيء بدليله في الخارج **هو الواضع**
لغة وقد اختلف على أقوال أصحابها أنه الله تعالى
لأنه الذي حول الأصل الواحد إلى الأمثلة
هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد والدليل
الصحيح قوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها
أي كبرية الكلمة أي الكلمات كلها إذ كل منها اسم لغة مخصوص
الاسم ببعضها عرف طار وتاويله بالجهة وضعها
أو علمه ما سبقه وضعه خلاف الظاهر

ولم يحول

ولم يجعل يصح بالنون عطفا على ما قلنا وبإلإاء
عطفا على حول **موضوعه** **برأسها** لما كانت الرأس
في كل شيء أصلا الذي يبنى عليه سائر غيره بها
هنا عنه والباء الداخلة عليه للملازمة
في محل نصب على الحال من الضمير في موضوعة أي موضوعة
هي في حالة كونها متلبسة بأصلها ولا يتحقق
ذلك إلا بكونها أصلا في نفسها غير محولة
عن أصلها إذ الحول عنه متلبس بحروف الأصل
لأنه ويجوز أن يكون الباء للسببية والرأس بمعنى
التعريف بالبعض عن الكل فجاز أي موضوعة بالنظر
إلى نفسها لا إلى شيء آخر **لا هذا دخل**
في المناسبة إذ المناسبة الحاصلة بين
اللفظ مثلا المتفق للحروف والمعنى تأكيد بكون
أحدهما عن الآخر **وأقرب إلى الضبط** لأن
تعليل حكم بأصل وما يشق منه أو عت من تعليل
بالفاظ عينت بالتعداد لجواز الفعلة في الثاني
عن بعضها **يصح على المذهبين** في صحة على
المذهب الكوفي بحث أذ الفعل الذي هو لا
عندهم دال على الحدث والزمان فتحواله إلى المصد

التنق

اللفظ مثلا
المتفق للحروف
والمعنى تأكيد
بكون أحدهما
عن الآخر

أي كبرية الكلمة

مثلا تصريف ولا يصدر عليه انه محمول
 الاصل الى مثال المعنى لا يحصل الآيه لا يقال
 معنى المصدر وهو الحدث وحده ولا يحصل
 في التفسير ولفظ لانه لا نأقول فيه الوحدة غير مذكورة في تقدير
 التعريفات لم يرد **من الفعل** ظاهر الادلة المتقولة عنهم ان المراد
 ولم يقع **بمعان** بالفعل هو الماضي **فالاصل الواحد عند هم الفعل**
 اذ يلزم من اشتقاق المصدر عند هم من الفعل
 اشتقاق ما عد المصدر ومنه بطريق الاول
والعمدة هي التي المعتمد فلو قال من ادلتهم يد
 قوله **فانسد لاهم** كان اظهر اذ الاستدلال
 طلب الدليل او اقامته وكلاهما لا يكون
 ظرفا للعمدة بهذا المعنى لا يتكلف او لعمدة الاعتماد
 فالجار وهو على محذوف من قوله **ان المصدر**
يعمل باعمال الفعل كاعماله فاما بقلب
 العين الواو به با بسبب اعمال قام بقلبها فيه الفا
 لخر كها وانقاس ما قبلها وبصح تصحيحه كصح
 العين في لو ان التصحيحها في لا وذكرا كل شي يعمل باعمال
 الفعل وبصح تصحيحه فهو فرعه وهذا قياس
 ذكر المفصود من صفراء وحذف ما عداه للعلم به

في التفسير ولفظ لانه لا نأقول فيه الوحدة غير مذكورة في تقدير التعريفات لم يرد

وهو ان فعل المذوق في باب الشكوك المذوق في

وهو ان فعل المذوق في باب الشكوك المذوق في

ونتيجة قوله **فهو** اي المصدر **فرع الفعل واجب**
بانه اي بان الشاق او بان المصدر وقد لزم من
 القياس المذكور فرع منه للفعل في الاعمال
 والنصح لا فرع منه في الاشتقاق الذي هو مدعيكم
 فلا يصح اثباتها به اذ ليست بالارضية له
 وهو ظاهر ولا نتيجة **اذ لا يلزم من**
فرع منه في الاعمال والنصح فرع منه
في الاشتقاق اذ الفرع في الال
 ترتيب وجود لطيفة فيه على وجود صفته
 في الفعل والفرع في الاشتقاق ترتيب وجود
 وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لوجود وجود
 شيء على آخر وناحر وجود صفة فيه عن وجودها
 فيه عن ذلك الآخر **كما** ما تمهله بين
 الجار وهو كاف التشبيه ومحروره وهو **ان**
نحو اعد وبعد بنون المشكلم وتعد بنا الخطا
فرع يعد الباء المشاة من تحت **في الاعمال**
 بحذف الواو والتي هي فاء الكلمة لوجه الاختلاف
 وهو ثقلها بوقوعها بين كسرة وباء تنزل منزلة
 كسرتين وحمل البواقي عليه **مع انه** اي نحو

في التفسير ولفظ لانه لا نأقول فيه الوحدة غير مذكورة في تقدير التعريفات لم يرد

وهو ان فعل المذوق في باب الشكوك المذوق في

وهو ان فعل المذوق في باب الشكوك المذوق في

من التصريف والنصب عطفا على تحويل ذلك
 اشارة اليه ومعنى كفى لجر بالوجه الثاني وعلى
 هذا فالعريف بما ذكر المصنف مساول تعريف
 ابن مالك في شرح كافيته بقوله تحويل كلمة
 الى غير ما لغزها لغز لفظي او معنوي **فان**
قلت فيما تقدم من قوله وهو تفصيل من الصرف
 للمبالغة والتكثير اشارة الى هذا السؤال وجوابه
 فالامعنى لمذكرها **معناه** اي مع ان
 التصريف بمعنى الصرف فاختر الاول ترجيح لا
 المتاويلين بالا مرجح او ترجيح للمرجح اذ الصرف اظهر
 وكونه بمعناه مع ما ان سبذكر من ان التصريف
 معناه المبالغة والتكثير في معنى الصرف غير
 ملئم الا ان يريد به تشاركها في اصل المعنى
لان في هذا القلم المبالغة التي يدل
 عليها لفظ التصريف في كلام المصنف انما
 هو في معناه عندنا وهو التحويل المذكور لاني
 الاحكام المذكورة في هذا العلم المدون كما تقدم
 الاشارة اليه **تصرفات** هي مطاوع تصرفات
 بمعنى التصرفات النازلات البليغة الكثيرة والتميم

عقود ما اخذ الاصل
 الاصل الاخذ بشئ
 لا علم الا بشئ
 ف...
 لفظي كالحذف
 ومعنوي كالتهنئة
 والنسب وفرد ذلك

فانها

في وصفها بقولها **كثير** تأكيد واقادتها للكثرة
 مع انها جمع سالم وهو للعلم لان بناء مفرد لها
 يدل على الكثرة فكيف يجمعه وكون المذكور في هذا
 العلم تصرفات لا تصرفات فيه مناقشه
يدل لزيادة حرفه **على المبالغة** في الفعل بالوصول الى
 مثله **والتكثير** في عدد مراته بايجاد اشياء
 كثيرة منه والمطابقة للقيمة حين ان يكون
 في العلم صرف بلغة كثيرة لا تصرفات ولا تصرفات
 لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف دالا على
 على المبالغة والتكثير مناف لما قدمته ودل
 عليه تعريف ابن مالك في شرح **كافيته**
 من صدقه على تحويل الاصل الى مثال واحد **هذا**
او ان ترجع الى المقصود اي المقصود بالذات فالمراد
 بالرجوع الترجيح لاحقيقه التي هي العدد **فان**
 اذ التعريف وشرحه من المقصود لادائه **ان**
الكلمات اسم وفعل وحرف هو من تقسيم
 الى اجزاء بخلاف تقسيم الكلمة اليها فانه من تقسيم
 الى جزئياته **معناه عن الفعل** كانه اراد به الماضي
 لتصريحه في اول فصل امثلة تصرفات الانفا

نحو من تصريف

فان المضاف مشتق من الماضي **وما يشق منه**
 اي من الاشياء التي تشق من الفعل كالامر واسم
 الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه في قوله
 فان قلت الى اخره في يشق ضمير مرفوع به عائد
 على ما وضع منه عائد الى الفعل ومجته حينئذ
 على احوال المصدر في اخر المتن استطراد جعل
 الضمير المرفوع يشق ما بدا على الفعل وضمير منه
 على الموصول به حينئذ المصدر لحاقضه على جعل
 الاشتقاق حقيقيا فيه بعد **شرح في بيان**
نفسه لرحذف البيان لكان الكلام اخصر
 واظهر فان قلت فارجو انبانها قلت وجهه ان
 التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وغيره
 حصول الاستقراء في التقسيم بالصدق به ثم قصد
 بيانه بالكتاب والتلفظ وبيان اما مصدر
 من بان اي ظهر قاضاه للتقسيم اضافته الى
 الفاعل واما اسم مصدر من بين اي اظهر قاضاه
 له الى المفعول ثم **الفعل** المراد من ثم الترتيب
 الذكرى لا الزماني بقيد المهلة ولا بدونه والرد
 بالفعل الماضي فقط لان المجرد لا يمكن في المضارع
 القول

اضافة

والقول فيما سياتي واما الرباعي فهو فعل **لكلمة مخفية**
 اي دالة بجوهرها على حدث وبهيانها على من معين
 وضعا وكون المكسر الفاء اسما لما ذكره المقترح الفاء
 مصدر انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما
 مصدران لفعل بفعل **اما ثلثي واما رابعي**
 منسوبان الى الثلاثة واربعه على غير قياس قال الجاردي
لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب
 الاستقراء لما وجد في الخارج من ذلك **ثلاثة**
او اربعة اعلم ان واحدا واحدا المنكر والمضاف
 للضمير الراجعين في سياق النفي للعموم اذا حذف
 المضاف في تأويل واحد المنكر كقولك القوم ما جاء في واحد
 منهم او احد منهم اصل احدى اي احد منهم
 الا ان واحدا واحدا قد يراد بهما المقرود عن غير لقربة
 يشتمل عليهما المقام كقولك ما جاء في واحد
 اثنان ولا تخط الدنيا ولا احد الزبد بل هما معا
 وكذلك في الوجهين معا احدهما او احدى المضمومتين
 من الشا طيف باو وفي سياق النفي كقولك لا اثم
 زيدا او عمرا او بكرا او احدهم زيدا واحدا منهم قال
 تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وكقولك لا

الاعراب

هذا الذي يارزبدا و عمر ابا ايهما معا اي لا نقطه احدهما
 مفردا واما النعاطف بالواو وفي سياق النفي ان يكرر
 حرف النفي كان المعنى على الاستغراف في الوحدات
 مجتمعين او مفردين كقولك لا تشتم زيدا ولا
 عمروا ولا تكر اي واحدا منهم على اي حال
 كان ولم يتكرر كقولك ما حان زيدا وعمروا وكرر
 احتمل معناه ذلك اي ما جاء في واحد منهم واحتمل
 ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفي
 صادق بالثبوت لبعض اذا قرر هذا فاعلم
 ان المعطف في ثلاثة واربعه باو كما وضع الشارح
 اولى منه بالواو اذ الخي بمعنى الانتفاء فلو تسلط على
 على الثلاثة والاربعة معطوفة بالواو كان
 المعنى الظاهر للخلو عن اجماعهما وهو صادق
 عليه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى
 الظاهر للخلو من احدهما اي واحد منهما اي ليس
 فيه واحد منهما وهو كاذب والصادق سلبه
 ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلوا بمعنى لا يدخروا
 معنى الاثبات والله اعلم **اذ لم يبين** تقييل
 لقوله لا يخلوا الى قوله او اربعة لا لقوله فالاول

الله

والثاني الربا على فساد المعنى **والاستغراف** تقديمه على
 التبع ليقع تفسيره له لكونه اوضح اولى **على الاطلاق**
 بين القلة والمودية للضعف والكثرة المؤدية
 للثقل **عن قول ما ينطوف اليه من التغيرات** ان
 قلت اصل قوع عي وفي قد خالها التغير بجذب الآخر
 الآخر للناس وهما على حرفين قلت سهل ذلك ان
 وضعها على ثلاثة احرف **خطا** مفعول
 من اجله والعامل فيه عند بعضهم تركوا المضموم
 من لم يبين **ولكونه** معطوف على خطا لانه في
 تأويل الخط لكن كون الفعل اقل من الاسم في التحقيق
 انما هو علة لمنع الخاسي من الفعل لا لترك النع من
 الاسم **والفاعل** كون الفاعل مدلول الفعل الا
 فيه مناقشة لمخالفة ما صرح حوايه من ان المصدر
 ما سوى الزمان مدلول الفعل الذين هما الحادث
 والزمان وظاهر ما صرح به الشارح في حاشية
 العنيد في بحث الحاز من ان علماء البيان اتفقوا
 على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير
 دلالة بحسب الوضع على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي
 ويمكن ان يقال الفعل دال بهيئة المخصوصة الموضوع

الخطا مفعول
 من اجله
 والعامل فيه
 تركوا المضموم
 من لم يبين
 لكونه معطوف
 على خطا لانه
 في تأويل الخط
 لكن كون الفعل
 اقل من الاسم
 في التحقيق
 انما هو علة
 لمنع الخاسي
 من الفعل لا
 لترك النع من
 الاسم
 والفاعل
 كون الفاعل
 مدلول الفعل
 الا فيه مناقشة
 لمخالفة ما
 صرح حوايه
 من ان المصدر
 ما سوى الزمان
 مدلول الفعل
 الذين هما
 الحادث والزمان
 وظاهر ما
 صرح به
 الشارح في
 حاشية العنيد
 في بحث الحاز
 من ان علماء
 البيان اتفقوا
 على ان الفعل
 لا يدل الا على
 الحدث والزمان
 من غير دلالة
 بحسب الوضع
 على ان فاعله
 حقيقي او غير
 حقيقي ويمكن
 ان يقال الفعل
 دال بهيئة
 المخصوصة
 الموضوع

هو عليها على ان له فاعلا او نائبا عنه وان لم يد
بها على خصوصية وفي كلام اهل البيان وفي
بحث الاستدلال الى الله والله اعلم **لا يقال**
هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم الفعل
الى ثلاث رباي تقسيم الشيء الى نفسه **والنفس** **غيره**
اي ماصدقات تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
لان كون من ذلك يتوقف على ثبوت شيئين
احدهما ان المضم اما ثلاثي واما رباعي والثاني
ان يكون التقسيم اليها تفن عن البيان واما الاول
فالاشك انه جعل المضم فلو وجد منه مقدمة
صغرى وهو ان **مورد القسمة** اي الشيء الذي
ورد عليه التقسيم **فعل** ولا شك انه حصر تمام
الفعل في الثاني والرابع فوجد منه مقدمة
كبرى وهو ان **كل فعل فهو اما ثلاثي واما رباعي**
على سبيل منع الخلل والجمع وهذا قياس من الشكل
الاول من قول **مورد القسمة ايضا احدهما**
اي احد الامرين اللذين هما الثلاثي والرباعي
وهو المطلوب وقوله ايضا اشارة الى ان مورد
القسمة ثبت له احدهما كما ثبت له اولا

انه فعل واذا ثبت ان المضم احدهما وان تقسيمه
اليها فان كان المضم في نفس الامر هو الثلاثي كان
تقسيمه اليها تقسيما للثلاثي الى الثلاثي والرباعي
وان كان في نفس الامر هو الرباعي كان تقسيمه
اليها تقسيما للرباعي الى الرباعي والثلاثي وكلاهما
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما اشار اليه بقوله
واباما هي على اي شرطية مركبة بما المراد منصوص
خبرا مقدا ما لقوله **كان** واسمها ضمير مستتر
عائد على مورد القسمة **ويكون** مرفوع اما على انه جواب
الشرط الماصي كقوله وان اناها خليل يوم مسبقه
يقول لا غايب مالي ولا حري مسئلة. واما على
انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد
القسمة واحد وهو دليل جواب الشرط المحذوف
الفعل الذي هو مورد القسمة وهو المحمول في
المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو مورد
كل في المقدمة الكبرى فان المراد به ماصد
هذا الفعل الذي هو مورد القسمة فالمحمول في الصغرى
والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الانتاج لاتحاد
الوسط فان قلت هذا الجواب يفضي بضرورة المحذوف



المذكور بعينه في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى
قطعا قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقي
وهو الحكم بالثاني في الصدق على كل واحد من الأفراد
موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بأن الماهية
منقسمة الى افرادها اي صادقة على كل منها
وصادقة فانها على افراد هية غير متمايزة بل مجموعة
عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالو اوجود
منه باو والفرق بين الانفصال الحقيقي والتقسيم
غير هين **فالمراد به مطلق الفعل** اعلم انك
الماهية تعتبر تارة بشرط لا شيء وتارة لا بشرط
شيء والاول مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة
ايضا كسمية الفقه بالمطلق الماء المقيد بعدم
الغير ولما كان المراد بالمطلق الفعل هنا ماهية
الفعل بالامتناع الثاني اردفه بما تعين المراد وهو
قوله **من غير نظر الى كونه على ثلاثة احرف او**
اربعة ولو اراد المعنى لقال مع النظر الى عدم كونه
الى اخرى ولما كان التقسيم به صادقا على شيء
من التسميات **وهكذا جميع التسميات**
لو قال سائر اي باقى يدل على جميع لكان اصوب
لان هذا

وهو انظر الى الراجح

لان هذا التقسيم المذكور في المتن من جميع التسميات
الواقعة مشبهة فيلزم تشبيهه الشيء بنفسه لانها
هذه الكلية مقصورة بتقسيم الكل الى اجزائه فان
مورد التسمية فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها
كقولنا كل سرير ينقسم الى خشب ومسامر لانا نقول
الظاهر ان التقسيم حقيقة في تقسيم الكل دون
الكل لقول السد في حاشية القطب الشيء ما كان
منه رجائحه واخصر **او مزيد فيه** نبي من زاد
الواضع في الشيء اعاد رفع الزيادة فيه تزل منزله لقا
اذ الغرض مقابلة المحرور من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل بانبات الزيادة المطلقة دون بيان
كمية الزيد ولو بنا من زاد اليافيه على
اصلها من التعدية بنفسها لاثبت بنفسها كقوله
تعالى وزادهم ايماننا لقال او مزيد حرفا او اكثر مثلا
لانه لا يخلو اما ان يكون اي اما ذوان يكون
او لان حال كل واحد منها والداعي الى تقدير واحد
الشيئين المذكورين ان خزان هو عن اسمها فان
يدان يكون صادقا عليه **باقيا على حروفه الاصلية**
اولا يتقرر التعريفات طردا وعكسا بفقر ربع ونحوها

ما حذف منه بعض اصوله دون زياده ولا ذاك
 على يكون معطوفين على يكون المقدمة **فصارت**
الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاث
 والرباعي في اربعة هي المحرود والمزبد فيه السلم
 وغيره وترتبعها ان القسم الاول مؤلف من الاصل
 الاولى في التقسيمات الثلاثة مبتدأ من
 تقسيمه الاول فهو الثاني في المحرود كضرم تغيير
 كل وصف بتقسيمه مبتدأ من الاخير مما ترتب
 التقسيمات فالثاني الثاني في المحرود غير السالم والثالث
 الثاني المزبد فيه السالم ككرم والاربع الثالث
 المزبد فيه غير السالم كاوعد والخامس
 الرباعي المحرود السالم كدحرج والسادس الرباعي
 المحرود غير السالم كززلزل والسابع الرابع المزبد
 فيه السالم كدحرج والثامن الرابع المزبد فيه
 غير السالم كززلزل **من حروف العلة** لو
 قال احرف التي هي جمع قلة كان اولي **من الضعيف**
 هو في اصول الثلاثي كون عنه ولا منه من جنس
 واحد وفي اصول الرباعي كون فائه ولا منه الاولي
 وعينه ولا منه الثانية من جنس واحد وكرر من
 مع

فوقه
 ثم الفعل اما لا
 واما يا عثم
 قوله وكل واحد منهما
 اما محرود او مزبد فثم
 قوله وكل واحد منهما
 اما سلم او عد
 سلم انت
 فاعلم

او دور الضعيف
 لانه ليس من جنس
 احرف

مع الضعيف دون الهمزة لانها من جنس الحروف
 دونه **وفيد الحروف** تسمية ذكر لغت العام للبعد
 مرافق للغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه
 يسمى عندهم بالخصيص والتقييد المطابق **للمخرج**
عنه نحو مست رطلت فيكون ذلك مخرجا بالقد
 المذكور بحث لانه جمع مضاف فاقله ثلاثة فقم
 المفقوطة والمقدرة اصلية او زائدة والموجود
 في نحو مست بعد الحذف لا يصدر عليه حرف
 لو صدقت عليه لم يخرج بالاصلة اذ المراد بالاصلة
 ضد الزائدة وهذه لا المقدر وجودها في الال
 وان اعتبر الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف
 كان ذلك كافيا في اخراجه **لبدخلفه نحو اكرم**
 يعني ان قوله حروف جمع مضاف للصغير فقم الحرف
 الاصلية والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم
 ما سلم كل حرف من حروفه مما ذكره فخرج
 منه نحو اكرم فلما خصص الحروف بالاصلية تقي
 ان المعبر سلامة الاصلية دون الزائدة وصدق
 حينئذ التعريف على نحو اكرم وانت تعلم ان القول **بفعل**
 شأنها الاخراج الا اذا خال الا اذا كان بينهما وبين

الضم
 انك لا تعرف
 من المفسرين
 كذا المعنى
 انما يفهم
 جميع الحروف

انما يعرف
 من الحروف
 من الحروف
 من الحروف

المقيد بها عموم وخصر من وجه فالصواب
 ان حروفه لا تقبل من حيث العموم بل من حيث
 الجمع مطلقا الصادق بالاصلية وبالزائدة فهو
 مطلق فيها فند بالاصلية لاخراج ما سلمت
 حروفه الزائدة فقط كتقسيم وتظهر ما هو
 به في تعريف الشق بما وافقه اصلا بحروفه الاصل
 ومعناه من ان الاصول لاخراج ما وافق اصلا
 بحروفه الزائدة كالاستباق والاستعمال القابل
مخلو اصولها عما ذكرنا اما خلاصولها
 عشوب واحمار من حروف العلة فطاهروا
 من الضعف فقيه منافته لان الضعف
 ان ازديده المضاعفة الاصطلاحية التقدم
 تعريفها فاخلو من ظاهركم لا معنى للتقية
 بالاصلية بالنسبة اليه حيث اذ لا يكون الا
 فيها وان اريد به تكرار الحروف مطلقا كما
 شهد به قوله انما تسمى الزائد للضعف
 فاخلو منه منوع اذ عين عشوب ولا ماحار
 اي كررت ويمكن ان يحاب باختيار الشق
 الثاني ومعنى سلامة الاصول من الضعف

والعوى وهم تكرار الحروف مطلقا
 اصول التلوذ كون عينه ولان من الضعف
 ان الضعف فقيه منافته لان الضعف
 ان ازديده المضاعفة الاصطلاحية التقدم
 تعريفها فاخلو من ظاهركم لا معنى للتقية
 بالاصلية بالنسبة اليه حيث اذ لا يكون الا
 فيها وان اريد به تكرار الحروف مطلقا كما
 شهد به قوله انما تسمى الزائد للضعف
 فاخلو منه منوع اذ عين عشوب ولا ماحار
 اي كررت ويمكن ان يحاب باختيار الشق
 الثاني ومعنى سلامة الاصول من الضعف

ويمكن ان يحاب ان يثبت
 الشق الثاني ويثبت
 التقية بالاصلية بالنسبة اليه حيث اذ لا يكون الا
 فيها وان اريد به تكرار الحروف مطلقا كما
 شهد به قوله انما تسمى الزائد للضعف
 فاخلو منه منوع اذ عين عشوب ولا ماحار
 اي كررت ويمكن ان يحاب باختيار الشق
 الثاني ومعنى سلامة الاصول من الضعف

ان لا يكون

ان لا يكون شئ منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى ان
 عشوب واحمار سالم بهذه المعنى فامل **وكذا ما**
احد حروفه الصحيحة حرف علة كقولك
 سدت القوم اي سدستهم اي جعلتهم
 سدة اخذ من السادى في السادس لما وافقه على
 الفعل لان كلام المصنف انما هو فيه والتبديل
 بقولهم الثاني في الثالث والصفادى في الصفاد
 ونحوها من ان السالم في قوله ونفى بالسالم مراد
 به ما هو اعم من الفعل والاسم **سلامته من**
التغييرات لو عمل بالسلامة مما ذكره في التعريف
 كان اجزى على قاعدة ثم في الزائد عند بعض وعند
 بعض التي ثبت في جميع التعاريف والتعريف من
 تضمنه وجه المناسبة في التسمية **والنفس**
الحروف الاصول هذا هو الفت الذي يقصد
 به الكشف عن معنى النعوت كما ذكره اهل المعاني
 ومثاله بقوله الامعى الذي يظن بك الظن كان قد
 راي وقد سمعوا منه قوله نعم ان الانسان خلق
 هلوعا اذا صه الشرجوعوا واذا صه الخوضوا
 وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للتعليق بالعلمين

ان الضعف فقيه منافته لان الضعف
 ان ازديده المضاعفة الاصطلاحية التقدم
 تعريفها فاخلو من ظاهركم لا معنى للتقية
 بالاصلية بالنسبة اليه حيث اذ لا يكون الا
 فيها وان اريد به تكرار الحروف مطلقا كما
 شهد به قوله انما تسمى الزائد للضعف
 فاخلو منه منوع اذ عين عشوب ولا ماحار
 اي كررت ويمكن ان يحاب باختيار الشق
 الثاني ومعنى سلامة الاصول من الضعف

اي القائلين اذهي موقوفه على العلم بالاصول
 فلوقوف عليها الزم الدور فانه محال قال معناه
 الجار بردي ويمكن ان يقال انه تعريف لفظي لمن
 يعرف المقابلة بما ذكر ويحمل معنى الاصول
لكن هو استدراك على ما فهم من قوله انفسه
 انه تصحيح **ينبغي ان يستثنى الزائد** اي من قوله
 انما يستثنى ما على الذي تقابل بكذا فان الزائد المذكور من حروف
 المحرر في الاصول لا يخلو من الاصول فيصير التعريف
 هكذا التي تقابل بالفاء والعين واللام وليست
 من الزائد للضعف ولا للحاق فيرد عليه ان الزائد
 ما هو الاصل للحاق والوضوح فاحذره من الهدى
 معاملة الاصل فاصول بصير التعريفات للشيء مما ساويه فما ذكر وهو
 ممنوع وان لم يزد كـ الزائد بان قيل وليست للضعف
 مما ذكره الزائد للضعف
 من ذلك ما لا يفتقر لزيد ولا للحاق كان غير منفي كس الخروج نحو شد وزلزل
 من زلة الاصل عنده **للضعف** هو التكرير بحرف اصيل قبله سواء كان
 المكرر وهو الثاني من حروف الزيادة المجموعة سالتوها
 وفيها اوس هل نمت وفي اليوم تنساء كقول من غير كثير
اول الاحاق وهو جعل كلمة من باب مؤنث
 تلك الكلمة اصل في ذلك الباب سواء كان ذلك
 الزائد

ينبغي ان يحذف الهمزة
 انما يستثنى ما على الذي تقابل
 المحرر في الاصول لا يخلو من الاصول
 فيصير التعريف هكذا التي تقابل
 بالفاء والعين واللام وليست
 من الزائد للضعف ولا للحاق فيرد
 عليه ان الزائد ما هو الاصل للحاق
 والوضوح فاحذره من الهدى معاملة
 الاصل فاصول بصير التعريفات
 للشيء مما ساويه فما ذكر وهو ممنوع
 وان لم يزد كـ الزائد بان قيل
 وليست للضعف مما ذكره الزائد
 للضعف من ذلك ما لا يفتقر لزيد
 ولا للحاق كان غير منفي كس
 الخروج نحو شد وزلزل من زلة
 الاصل عنده للضعف هو التكرير
 بحرف اصيل قبله سواء كان
 المكرر وهو الثاني من حروف
 الزيادة المجموعة سالتوها وفيها
 اوس هل نمت وفي اليوم تنساء
 كقول من غير كثير اول الاحاق
 وهو جعل كلمة من باب مؤنث
 تلك الكلمة اصل في ذلك الباب
 سواء كان ذلك الزائد

الزائد للمحق مكررا كحليب امر لا جوب وادخول
 هذا القسم في الاستثناء زاد الشارح الاحاق
 المدخول له على المكرر الذي اقتصر عليه ان الحاق
 و غيره وهو الصواب وفي قوله للضعف او لا
 دون المضعف والمحق اشارة الى الاستثناء عن زيادة
 ان الحاق بعد الاستثناء المذكور لا يثبت دليل
 دال على عدم قصد التكرار كعدم فعال فان
 دليل على ان بطننا افعالون اذا الفعل المستفاد باللام
 من مستلزم المقصد وان كان بين افعالين فوف
 من جهة ان الاصل في التكرار مقصده عند ان الحاق
 وعدم بعده عند الشارح ولو عطف الاحاق
 بالواو كان أولى منه بل لو ان اقتضت عموم استثناء
 ايضا نظر الى اداة العموم في الزائد **وهو القاء والعين**
واللام ذكر الضمير لان المراد هو اللفظ المركب
 من سميات هذه الاسماء وهذا اللفظ المراد
 لشمول اقسام التثنية والرباعية والخماسية مما تكرر
 احدا اصوله وعين احسن من قولهم فعل الحرف
 بالفعل التثنية في الجود لكن في كلام الشارح نظر
 من وجهين احدهما ان المشار اليه في المتن
 اللفظية

الزائد للمحق مكررا كحليب امر لا جوب وادخول
 هذا القسم في الاستثناء زاد الشارح الاحاق
 المدخول له على المكرر الذي اقتصر عليه ان الحاق
 و غيره وهو الصواب وفي قوله للضعف او لا
 دون المضعف والمحق اشارة الى الاستثناء عن زيادة
 ان الحاق بعد الاستثناء المذكور لا يثبت دليل
 دال على عدم قصد التكرار كعدم فعال فان
 دليل على ان بطننا افعالون اذا الفعل المستفاد باللام
 من مستلزم المقصد وان كان بين افعالين فوف
 من جهة ان الاصل في التكرار مقصده عند ان الحاق
 وعدم بعده عند الشارح ولو عطف الاحاق
 بالواو كان أولى منه بل لو ان اقتضت عموم استثناء
 ايضا نظر الى اداة العموم في الزائد وهو القاء والعين
 واللام ذكر الضمير لان المراد هو اللفظ المركب
 من سميات هذه الاسماء وهذا اللفظ المراد
 لشمول اقسام التثنية والرباعية والخماسية مما تكرر
 احدا اصوله وعين احسن من قولهم فعل الحرف
 بالفعل التثنية في الجود لكن في كلام الشارح نظر
 من وجهين احدهما ان المشار اليه في المتن
 اللفظية

ان اللفظ المذكور مقابل به اي ميزان لا انه هو الميزان
 بصفه المحصور كما قال وثانيهما انه عل اللفظ المذكور
 مع عمومه بامر خاص بالفعل الثاني الجور ويقول
لانه اعم الافعال معنى منصوب على التمييز من
 النسبة اى لان معناه اعم معان الافعال
 اى معان الافعال التي هي سواء اى كلما صدق معنى
 من معاني الافعال المذكورة صدق معنى فعل من
 غير عكس **لان الكل** اى كل فعل والمراد معنى
 كل فعل **فيه معنى لفظ الفعل** اذ لفظ معنى لفظ
 وهو احد مدلولي فعل مطلق الابداد وكل من الافعال
 الخاصة كضرب من معناه الابداد الخاص متعلقه
 والمعنى الاول داخل في هذا البعض من المعنى الثاني
 دخول المطلق في مقياس والمعنى الثاني موجود
 في لفظه الموضوع له وكما صدق معنى فعل
 من الافعال الخاصة على شئ صدق عليه معنى
 فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم من معنى كل
 فعل خاص لا يقال بطل دعوى اعني ابعدهم صدق
 على الاعتقاد ذات الصادق عليها علم
 وفهم ونحوها لانها انفعالات لا افعال كما حقن

الظاهر بان هذا القول
 والحوار في كلامه
 انما هو

في هذه

في موضوعه لا فانقول علماء هذا الفن لا يابون عن جعلها
 افعالا للفن فابان فعل كل بحسبه وبعضهم ان المراد
 معنى الفعل الابداد فمعنى فعل اوجد ومعنى الافعال
 الخاصة الاثار الحاصلة بالابداد فمعنى ضرب الاثر
 الخاص المعبر عنه بالضرب باعمية المعنى الاول تعلفه
 جميع المعاني الثانية اذ يصح في ضرب فعل الضرب
 وقتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه محكما
 صرفا ومخالفا لاصطلاحهم في الاعية مع انها صدق
 الاعم على كل ما صدق عليه لاصطلاحهم في الاعية
 مع انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
 من غير عكس مخالف للنقول عن اهل العربية ميزان
 المعاني المصدرية عندهم هي الابدادات لا الاثار التي
 هي عند المتكلمين **وهو التقى** اى انبى بالميزان الكثير
 الدوران على الالسنه **من جعل** التي للثروع في الفعل
 وان مشاركة في اصل مطلق الفعل كما يدل عليه
 قوله انما لمجي جعل بمعنى آخر **الخفة** تكون فائه
 حرفا شغويا وثقل جعل يكون فائه حرفا مخرجه وط
 اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران **معنى**
آخر هو فعل تفصيل من اخرى تاخر معناه اشد

في موضوعه لا فانقول علماء هذا الفن لا يابون عن جعلها
 افعالا للفن فابان فعل كل بحسبه وبعضهم ان المراد
 معنى الفعل الابداد فمعنى فعل اوجد ومعنى الافعال
 الخاصة الاثار الحاصلة بالابداد فمعنى ضرب الاثر
 الخاص المعبر عنه بالضرب باعمية المعنى الاول تعلفه
 جميع المعاني الثانية اذ يصح في ضرب فعل الضرب
 وقتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه محكما
 صرفا ومخالفا لاصطلاحهم في الاعية مع انها صدق
 الاعم على كل ما صدق عليه لاصطلاحهم في الاعية
 مع انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
 من غير عكس مخالف للنقول عن اهل العربية ميزان
 المعاني المصدرية عندهم هي الابدادات لا الاثار التي
 هي عند المتكلمين **وهو التقى** اى انبى بالميزان الكثير
 الدوران على الالسنه **من جعل** التي للثروع في الفعل
 وان مشاركة في اصل مطلق الفعل كما يدل عليه
 قوله انما لمجي جعل بمعنى آخر **الخفة** تكون فائه
 حرفا شغويا وثقل جعل يكون فائه حرفا مخرجه وط
 اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران **معنى**
آخر هو فعل تفصيل من اخرى تاخر معناه اشد

تأخر أثر صار مراد به المغاير **مثل خلق** أي مثل
 المعنى المعبر عنه بخلق وهو وجد بقدرى الواحد
 نخرج جعل الظلمات والنور ومشي على الشارح
 من أن جعل يرد بمعنى خلق كلام ظاهر والتحقيق
 كاف الكشاف أن خلق يشعر بالتقدير وجعل
 لا يحدث من شيء آخر هو أصله كما يجب وأظهر
 من الإجماع الكثيرة والنور من الأجرام الشفافة المضيئة **صير**
 وهو حول من حال إلى حال فيعدى إلى اثنين نحو جعلهم جذاذا
مجهول الشفة راجع للفاء بفتح السين وسكونها والمراد
 به اللسان لأنه بين الشفة والحنك وفيه مخرج اللام لأن
 ابتداء مخرجها كما قال الجار بردي ما دون طرف أحد
 حافتي اللسان ممتدا إلى طرفه وما يلي ذلك من الحنك الأعلى
 فوق الشايات والرياحيات والأياب **والحنك** وفي
 وسطه مخرج العين وداعى الشارح الترتيب في الحاج
 مبتدأ من الأعلى ولوراعى الترتيب في الحروف لقدم
 الحروف على الوسط **هو الأصل** أي الذي يبنى
 عليه غيره من الزيد والرباى وقوله **لمجرده وكوته**
 تشريف في قوله الثلاث المجردة غير مرتبة وفي بعض
النسخ السالم أي بعد الجرد وبنافيه التثنية **سالم**

سالم

فلا يقال وقد يقال لا بنافيه لا بقوله ويجزئ أي
 مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو أعم من السالم
 وعنه **من أن يكون ما فيه** الإضافة فيه من
 إضافة الأعم إلى الأخص والموصوف إلى صفته أي المفعول
 الذي هو الثلاث المجردة أو من الإضافة الحقيقية بناء على
 أن ماهية الثلاث مجرد الذهبية أعم من الماضي وانما
 بحسب الخارج **على وزن فعل** يحتمل أن يريد بوزن
 ظاهره إياه من المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله
 أو المفعول أي يشكل موزون بفعل **لأن الفاء لا تكون**
الأمفوحة فيه دليل على أن الفعل المبني للمفعول مفعول
 لا من الأصل الذي كلامه فيه والمراد بكون الحرف
 مفتوحا فتح الفم عند النطق به وعلى هذا قياس في المضموم
 والكسور والمطبق والمنع على فساد المشتق فيها
 إلى ضمير الحرف أسناد مجازي من أسناد الفعل إلى ظرفه
 المجازي لما لا يستلزم إياه **لرفضهم** أي تركهم
الابتداء بالساكن أي ابتداء الكلمة بالحرف الساكن
 أي جعل الساكن بدأ لها والابتداء به بهذا المعنى
 ممكن بالاتفاق وإن رفضوه ولا مكانة غير الرفض
 وهو الترتيب الذي يشترط فيه كما قال السيوطي

الابتداء بالساكن
 أي ابتداء الكلمة
 بالحرف الساكن
 أي جعل الساكن
 بدأ لها
 والابتداء به
 بهذا المعنى
 ممكن بالاتفاق
 وإن رفضوه
 ولا مكانة
 غير الرفض
 وهو الترتيب
 الذي يشترط
 فيه كما قال
 السيوطي

المرافق امكان الضدين فان استحال او احدث ف لا يسمي
 عدم الفعل بالترك وبعضهم توهم ان المراد بالاستدراك
 النافذ به والخلاف في استحالة امكانه شهي في علم
 الحكمة وغيرها وان التغير بالرفض اشارة الى اختيار
 امكانه وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم
 هو ومن المستلزم ان يكون له بالمعنى الاول لا مكان بدا الكلمة بالساكن
 مناسب في فعل الفعل ويبدأ التلطف بما قبله موصولا به فامله منصف
 انهم لا يرفضوا الفاء **وكون الفتحه اخف** اي من الضمة والكسرة لان في الضمة
 التلطف مناسب اعمال عضلي الفم وفي الكسرة اعمال السلي ولا اعمال
 من شأنها الاستدراك **والامر** يصح فيها عطفا على الفاء
 مع العلم بالمراد والتقدير والرفع على الاستيفاف **مفوحة** فتحة تارة الامايشي
ما سدر نحو في فصل امثلة نصريف الافعال
 من قولنا على الفتح الى اخره **واما ما جاء** هو اشارة
 الى سؤال وارد على قوله والعين لا تكون الا متحركة فلا
 خصصه بقوله **بفتح الفاء وكسرها مع كون العين**
 ولو قصد ابراده على قوله ولا يخالو الى اخره لزيد على
 قوله ما سبق وكسرها **فمزال** اي يخرج عن الاصل
 اي الهيئة الاصلية الى الهيئة المذكورة **كضرب**
 اي نوع من الخفة اي التخفيف للعين بتسكينها اما
 بحرف

قوله الاستدراك عدم حصوله
 بالمعنى الاول لان الاستدراك
 هو ومن المستلزم ان يكون له
 مناسب في فعل الفعل ويبدأ
 التلطف بما قبله موصولا به
 فامله منصف انهم لا يرفضوا
 الفاء انهم لا يرفضوا الفاء
 التلطف مناسب اعمال عضلي
 الفم وفي الكسرة اعمال السلي
 ولا اعمال من شأنها الاستدراك
 والامر يصح فيها عطفا على
 الفاء مع العلم بالمراد والتقدير
 والرفع على الاستيفاف مفوحة
 فتحة تارة الامايشي ما سدر
 نحو في فصل امثلة نصريف
 الافعال من قولنا على الفتح
 الى اخره واما ما جاء هو
 اشارة الى سؤال وارد على
 قوله والعين لا تكون الا
 متحركة فلا خصصه بقوله
 بفتح الفاء وكسرها مع كون
 العين ولو قصد ابراده على
 قوله ولا يخالو الى اخره
 لزيد على قوله ما سبق
 وكسرها فمزال اي يخرج
 عن الاصل اي الهيئة
 الاصلية الى الهيئة
 المذكورة كضرب اي
 نوع من الخفة اي
 التخفيف للعين بتسكينها
 اما بحرف

بحذف حركتها فقط واما بنقلها الى الفاء بعد حذف
 حركتها **وفيه** اي في نعم وشهد **كسرها** مع كون
 العين لنقل كسرة العين الى الفاء **وكسرها** لكون
 حرف الحلق قويا يستتبع ما قبله **وفتح الفاء مع كون**
العين الخفة **وهذا** اعمال اللغات الاربع **او فعل**
 هي زيادة بيان والافقد علم من قوله وفيه اربع لغات
 ولو عطفه بالواو كان **او فتح** بفتح الفاء واما اللام
 فلا فتحها تغلب للفعل وجوها تغلب للاسم واحترز
 به عن مضموم الفاء ومكسورها فان عينه ان بقيت فانه
 كفتح وايل في الاسماء ولما اى ضم في الصفات
 قال ابن الحنبل ولا ثالث لها جازا كانا والاصل
 فقط والاف لا يجوز غير الاصل كطرد وعب **مكسور**
العين يجوز في مكسور العين نعت لو احدث من اسم
 او فعل او لفعل بناء على ان اضافته مقبولة ان
 المقصود به الاستمرار المقيد للثبوت والنصب
 حال الامر فعل واحترز عن مضمومها كقصد فلا
 يجوز فيه مع الاصل الا كانا عن مفتوحها
 كسبل وسا كفا كصب فالجوز فيها الا الاصل
وعينه من اقامه الظاهر مقام الضمير **حرف**

قوله الاستدراك عدم حصوله
 بالمعنى الاول لان الاستدراك
 هو ومن المستلزم ان يكون له
 مناسب في فعل الفعل ويبدأ
 التلطف بما قبله موصولا به
 فامله منصف انهم لا يرفضوا
 الفاء انهم لا يرفضوا الفاء
 التلطف مناسب اعمال عضلي
 الفم وفي الكسرة اعمال السلي
 ولا اعمال من شأنها الاستدراك
 والامر يصح فيها عطفا على
 الفاء مع العلم بالمراد والتقدير
 والرفع على الاستيفاف مفوحة
 فتحة تارة الامايشي ما سدر
 نحو في فصل امثلة نصريف
 الافعال من قولنا على الفتح
 الى اخره واما ما جاء هو
 اشارة الى سؤال وارد على
 قوله والعين لا تكون الا
 متحركة فلا خصصه بقوله
 بفتح الفاء وكسرها مع كون
 العين ولو قصد ابراده على
 قوله ولا يخالو الى اخره
 لزيد على قوله ما سبق
 وكسرها فمزال اي يخرج
 عن الاصل اي الهيئة
 الاصلية الى الهيئة
 المذكورة كضرب اي
 نوع من الخفة اي
 التخفيف للعين بتسكينها
 اما بحرف

حرف واحترز به عن تحوكت فلا يجوز كسرهما
 ونسبة الوجوه الاربعة لغات فطما نشأه اللغة
 ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الاصل
 منها فقط وغين وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير
 اليه قولهم يجوز رد بعض هذا الاوزان الى بعض **فان**
كان ماضيه فيه اضافة الى ضمير الثلاثي المجرد
 الوجوه السابقة **على وزن فعل** فدر الشارح
 وزن لان الماضي لم يشتمل على فعل بل على موافقة
فصارعه عود الضمير على ماضيه هو الظاهر
 بل واجب عند من يوجب اشتمال جملة اجزاء على رابط
 لها بالشرط وتختل عوده الى الثلاثي المجرد الذي عايد
 ضمير ماضيه **يفعل** ترك الشارح هنا تقدير وزن
 المصنف ما يوجبته وهو على فالمراد بفعل
 موازته **او يفعل** او للتقسيم يقتضي ان افراد القسم
 وهو مضارع فعل مخصوص في هذين القسمين
 لا يخرج عنها الى ثالث الصادق بجواز الضم والكسر
 على البدل في ذات مضارع مخصوص ووجوب
 احدهما في ذات واخر في اخرى العلوم تفصيل
 ذلك من المطولات لا التحيز بينا على ان قوله

في قوله على قوله الشارح
 من ان يكون ماضيه الاضافة
 في اضافة الضمير
 الى الهمزة
 في ان ذلك ما لو لم يقدّر مراد
 فلهذا قدرة كذا قدرة في ذلك
 الاول
 علم هو بالشرط عند بعض
 واجب ان يكون في رابط
 يعود على الشرط وغند
 بعضه كذا في فعل
 قول الاول اضافة مضارع
 عايد على ماضيه على قول
 ان ذلك لا يبعد عن
 هي الثلاثة الجود انتهى
 فيكون بعد الطلب
 فيضم النفي في قسم
 في قوله يقول وغنى في قوله
 فيقع التمسك هنا في قسم

فصارعه في قوة محي مضارعه يقتضي لجواز الوجهين
 على البدل في كل مضارع كما نوهده بعضهم فاحتاج الى
 تفيد بقوله هذا التوزيع هو الاصل في غير راوي العين
 واللام وباني احدهما واويا الفاء والمضارع على ان قوله
 التوزيع نظرا للتوزيع جعل الشيء الواحد وهو اصل في مطلق
 المضارع لاني المقيد بغير الاربعة المذكورة **بضم العين**
وكسرها اما بدل من يفعل او يفعل بدلا او بعض من كل
 فافيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل او من يفعل فاوليت
 للتقسيم ولا التحيز بل بمعنى الواو الداخلة على الشرع
 الف ادل عنها الى اولها كلمة العطف قبله **نحو نصر**
نصر هو من سره اللفاظ الغير المركبة كقولك وحده
 اثنان ثلاثة او الفعل الثاني معطوف حذف منه حرف
 العطف وفي حذفه في الاختيار شئ **مثال لضم العين**
 مثال مند الحبر محذوف هو ضمير عايد على بنصر فقط ولو
 قال مثال لماضي المفعول العين ومضارعه لمضمومها
 لكون المبدأ عايد على نصر بنصر لكان اولى **ونصر الفث**
الامر اي **اغافها** هذا انكار لا فائدة فيه والاشارة
 فيه الى الفث مجازي **اي لن يزرقه الله** هذا التقدير
 بنحو على ان الهاء في لن بنصره عايد على من ولو عايدت

في قوله على قوله الشارح
 من ان يكون ماضيه الاضافة
 في اضافة الضمير
 الى الهمزة
 في ان ذلك ما لو لم يقدّر مراد
 فلهذا قدرة كذا قدرة في ذلك
 الاول
 علم هو بالشرط عند بعض
 واجب ان يكون في رابط
 يعود على الشرط وغند
 بعضه كذا في فعل
 قول الاول اضافة مضارع
 عايد على ماضيه على قول
 ان ذلك لا يبعد عن
 هي الثلاثة الجود انتهى
 فيكون بعد الطلب
 فيضم النفي في قسم
 في قوله يقول وغنى في قوله
 فيقع التمسك هنا في قسم

الذي صلى الله عليه وسلم كان المراد بالنصرة الاغاثة
المعجزة وفي الاستدلال بهذه القصة كونه معنى النصرة
الاغاثة نظرا لان كون الرزق بفتح الراء نصرا لانه على اغاثة
جزئية اسعمل فيها الكلي مستوفى على ان مفهوم النصرة
مطلق الاغاثة فلواتيت هذا الموقف بذلك
الموقف لزوم الدور ولو عطف قال ابو عبيد بالو
على ما قبله كما في بعض النسخ ليس من هذا **ايس**
فلا مفعول وكذا عطف بيان او بدل او مثالا
وكذا مفعول به فان قلت المثل كلام شبه
مضروب به بمورده وكذا كتابة عن مركب تارة
كافي وضرب لنا مثالا وعن مفرد اخرى كافي وضرب
امه مثالا قريبة وفي هذا القسم لا يصح جعل كذا
بيانا ولا دلا ولا جعل مثالا لالكاف بطلان التل
تارة على ما ذكرت واخرى على الشئ المشبه به هو
المراد به في نحو هذا التركيب **اذا كان عين فعلة**
وهو الماضي ولو اسقط فعل من العين كان اظهر **لغلام**
حرف الحان لا يظهر فتحه على المفعولية فالفاعل
فتح العين اذا المراد به ان الثقل الناشئ من حرف
الحلق تعادله **فتحة العين** كما هو المؤدى بهذا الاعراب
بسر

وليس المراد ان خفة الفتحة تعادلها ثقل حرف الحلق
كما هو مؤدى عنك بشهادة الذين السليم **وما**
اشبه ذلك مستغنى عنه بقوله بمنزلة **انه يحى**
على يفعل اذا وجد هذا الشرط يعني وهذا المقول
فضبه مشروطة غير مفيدة بضرورة ولا دائمة
انها مشروطة انتفاء الفتح عند انتفاء الشرط لان
تأثيره في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله **فتى**
انتفاء الشرط لا يكون على يفعل بالفتح ومقتضى انها
غير مفيدة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه جائز
لا واجب كما اشار اليه بقوله **لان** بكرة الهمة
عطفها على انه **اذا لا يلزم من وجود الشرط وجود المنزلة**
الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحاجة
للعلم واما عاد كغيب السلم لصعود السطح ولما
شرعي كالطهارة لصحة الصلاة وكل منها ينطبق
على حد الشرط المذكور واما الشرط اللغوي وهو
مدخول ان واخوانه فالمحققون على انه ملزم بحجاء
لازم اوسب والحجاء سبب فوجوده ملزم

الشرط لا يكون على يفعل بالفتح

ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه الوجود

لوجوده استلزاما لذاته لاقتضائه اياه اقتضائه انما
 او جعلها وتخلفه عنه انما هو لاقتضاؤه شرطه او جود
 مانع اذا نقرر هذا فنقول الشارح اذ لا يلزم من
 على انحراطه في سلك الشروط وفيه ما فيه فالوجه
 ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله
 محي الذي هو معنى الجزاء معناه يصح مجبته والصحة لان
 في الوجود للشرط المذكور وان تخلف المحي
 فان قلت لا داعي الاثبات بل محي يصح كما قلت اذ بقائه
 ظاهر من لزوم مجبته مفتوحا عند
 وجود شرطه لا ينافي محي فرد
 من المضارع المذكور على غير الفتح لان المحكوم في القضية
 المذكورة هو ما يصدق عليه مضارع بفعل من غير
 بيان كية افراده فهي مهمله وهي في قوة الحملية الوجهة
 التي حكم فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع
 فالسالبة الجزئية لا تافضها قلت بل المحكوم عليه
 فيها هو كل فرد من افراد موضوعها اذ موضوعها اشم من
 مضارع فيتم الصالح فقد بين فيها طلبة الافراد
 فهي كلية موجبة فالسالبة الجزئية تافضها
 فامل وهي **اي حروف الحلق** الامم للعهد المذكور

افهم كلام العبد ان
 الشرط للغير كغيره من
 الشروط باعتبار ما هو
 ان غلب السببية وقد
 بعد من شدة اشتباهه
 فراجع زاهر واول كلام
 المحلل ينظر على ان كفه
 من الشروط كما ان المحل
 في حاشية وما في
 محله على ان معنى في مقام
 التوجيه الذي يقتضي
 نفس ذلك بتفان

اذ لا

اذ المركب الاضافي اذ اكرر ونصدا الاشارة الى ان
 الثاني هو الاول محي بالامر في المضاف اليه كقولك
 عند ثلاثة اثواب بفت ثلاثة اثواب اي بحرف
 المتقدم ذكرها التي تقع العين لرفع احداهما عنها ولا
ما ستة باسقاط الالف اذ هي لا تكون الا متقلبة
 فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سببه الشارح عليه
 فليس كحصر في السبعة اعتبارا لمذهب الخليل من ان
 حروف الحلق مطلقا ستة كانوا هم **حرف اليبال**
 وفراغوا وشهد وشهد ونكة ونكة ونفيع ونفيع
منع وحجج يحد وخرج يخرج ونحس ونحس ونفسح
 وبفت بفت ومضع بمضع **لان مخرجها** هو مصدر
 مبي اي خروجها من **افعى حلق** ويجوز كونه اسم مكان
 الخروج ومن التي بعدا لبعض **نزلها** اما
 معطوف على المخرج فقدم حقيقيا فالمعطوف عليه اضافي
 فالمعطوف اما مفعول لمذكر محذوف **والوافي**
علمه **الترتيب** والاولى على هذا الترتيب الذي
 هو وصف الحروف بالترتيب الذي هو وصف المذكور
 هو كون مخرج الثاني اعلى من مخرج الاول وهذا المذكور
 لا يبعد في اي محل من الحلق يكون مخرج كل منهما والمذكور

افهم كلام العبد ان
 الشرط للغير كغيره من
 الشروط باعتبار ما هو
 ان غلب السببية وقد
 بعد من شدة اشتباهه
 فراجع زاهر واول كلام
 المحلل ينظر على ان كفه
 من الشروط كما ان المحل
 في حاشية وما في

افهم كلام العبد ان
 الشرط للغير كغيره من
 الشروط باعتبار ما هو
 ان غلب السببية وقد
 بعد من شدة اشتباهه
 فراجع زاهر واول كلام
 المحلل ينظر على ان كفه
 من الشروط كما ان المحل
 في حاشية وما في

افهم كلام العبد ان
 الشرط للغير كغيره من
 الشروط باعتبار ما هو
 ان غلب السببية وقد
 بعد من شدة اشتباهه
 فراجع زاهر واول كلام
 المحلل ينظر على ان كفه
 من الشروط كما ان المحل
 في حاشية وما في

في كلامهم ان الاولين من الافصى والاوليين
من الوسط والآخرين من الاخر **لزم استعراضا**
من الشعور اي الادراك فاستفعل اما الطلب
لانه طلب من نفسه ان يشعر باعراض واما بمعنى
فعل وهو شعر وان كان شعرا نابتعد بالياء **القياس**
هو عند الناطقة قول مولف من قصبا اني سلمت
لزم عنها لاذنها قول اخر وعند الفقهاء الحاف
مجهول معلوم لا شتر اكها في علة حكمه وعند اهل
العربية القاعدة وهي هنا قولهم يحي مضارع فعل
الآخره فان قلت مستدركا في مخالفة فرع عن
وجود قياس صحيح اي قاعدة تخالفه ووجود القياس
فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو
متف اذ بان من افراده مخالف له في حكمه فلا قياس
صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح متوقف على
اندرج غالب الافراد لا جميعها فالتقياس صحيح **ولا**
يعنده من الاعتماد افعال من العدد ضمن معنى المبالاة
فقدى بالياء **ولا يرد نقضا** هو ابدأ صورة وحذفها
الحكم بدون علمه التي نزعها الاستدلال وقدم ان
المشر على اللغوي علة لجزائه وهو الفتح ولا يخفى ان هذا

عكس ما عرف به اهل الاصول والجدل من انه ثبوت الوصف
المدعى علة في صورة بدون الحكم وعطف كلاما منها لا يعتد
به ولا يورد بالفاء لانه على ما قبله **لانا في وقوعه في**
كلام فصيح لانه سبق الى بعض الاوهام كما في القول من انه
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصحة من الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
وايد بعضهم بان اتفاق وصف الحرف كفصاحة الكلمة
مثلا لا يوجب اتفاق وصف الكل لانه كما قال في القول
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة من تعريف
فصاحة الكلام حيث فالوا فصاحة **الكلام** لا يخرج
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة
الكلمات وخلص كل منها من تنافر الحروف والغرایه ومخالفة
القياس فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلام جز من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع المفرد غير عربي
في الكلام العربي فاسد لوجوه منها انه لم يشترط في
الكلام العربي ان تكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في
فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصحة بل لما اشار
اليه بقوله **فانهما قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام قسم**

مخالف للقياس دون الاستعمال كالقود والصيد
واستخوذ **وقسم مخالف للاستعمال دون القياس**
 نحو وام او عال كها او اقربا والاستعمال اضافة مثل
 الى الصمير وكلاهما مقبول لا اعتراض عليه على فائده
وقسم مخالف للاستعمال والقياس معا نحو
 الاجل يفتك الاعم **وهو مردود** على فائده فالمقبول
 فصيح يصح ان يقع في الكلام الفصح والمردود غير فصيح بنا
 وقوعه في الكلام الفصح فان ذلك قد سبق ان فصاحة
 الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام وان جلت
 الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها
 وفضيه ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فيناف
 وقوعه في الكلام الفصح ثبت فالتفصيل مخالفة
 القياس ان تكون الكلمة على خلاف القانون السبط
 من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعه وما
 هو في حكمها كحروب الاعمال في تخوفاً والاعوام في نحو
 مد وغير ذلك مما يشمل عليه علم الضريف واما نحو
 الجباب وعور واستخوذ وفطط شعره والي ماؤها شبه
 ذلك ومن الشواهد النافذة في اللغة فليست من المخالفة
 في شي لانها كذلك ثبت عن الراضع نحو الاجل يفتك
 الاعم

فما عابرو
 استخوذ استخادو
 فطط فطط وال
 اهل وما وما

الادغام انتهى وفضيه ان ما وقع الاستعمال لا مخالفة فيه
 للقياس ومخالف الاستعمال القياس كليا بالكون غير فصيح
 وهو خلاف ما هنا فيها قاطبة **اي باب لام**
 افرد الصمير اما لانه عايد على ياي فقط واما اليها بناو
 المذكور **حرف حلق** هذه القضية صغيرة قياس حذف
 كبراه منبج لنفي الشذوذ والتقدير اي ياي ذولا وهي
 حرف حلق وكل ما هو كذلك فهو جائز الفصح فالي ياي
 جائزه ولما كانت الصغيرة محتاجة اليان فيها قياس
 ايضا حذف صفراء والتقدير ان الامر الف والالف من
 حروف الحلق فالامر من حروف الحلق وهو معنى قولنا الي
 ياي ذولا وهي حرف حلق وعلى هذا القياس معان احدهما
 على صفراء وهو اننا لانسلم ان الامر الالف بل هي الي
 المنقلب عنها الالف اذ المقابل بحرف الميزان هي حرف
 الاصلية الوجود بدليل انك تقول اي فعل بفتح الامر بهذا
 المنع بوجه الاعتراض والجواب المذكور ان في المتن
 ولو ثبت ان الالف من حروف الحلق وثابتها على كبراه
 وهو المشار اليه بقوله لاننا نقول الي اخره **فلذا**
 الفاء للعطف لا للمبى ايضا والامر للتعامل نقديا
 للتأسي على التاكيد **ولكن** الامر لا ينداء لا للتوطئة

فما عابرو
 استخوذ استخادو
 فطط فطط وال
 اهل وما وما

لعدم ما يجاب به القسم **لكن** استدراك على ما قد توهم
 ما جواب الشرط المحذوف وهو فاللام الف للزوم
الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه لكون الفتح
 لاجلها لا بدليل قوله انفا فلا وكان الفتح لاجلها لا جواز
 اذا لا زمره جواز الدور لاحصولة وذلك **لان جوب**
الالف في باب ليس اصلي موقوف على الصبح بل عارض
 في العين لان باي واذا تقرر ان وجود الف موقوف
 على الفتح **فلو كان الفتح بسببها** موقوفا عليها **للزم**
الدور الصريح وهو الدور بمرتبة لتوقف الفتح عليها
 كما فرض وتوقفها عليه كما حققنا لكن الا لازم
 وهو الدور بحال اذ المتوقف عليه متقدم على المتوقف
 فيؤدي الى تقدم الشيء على نفسه فاللزوم وهو كون الفتح
 لاجلها كذلك وديجاب انه دور معي لان توقف
 وجود كل منها انا هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو
 جائز لانه لا يوردي الى ما ذكر وقد اوما الجاز بذكر
 الى هذا الجواب بقوله كأنهم لما علموا ان الباء تنقلب
 الفاعل على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون حينئذ
 مع حرف الحلق وربما يجب ايضا بان الشرط وجود
 حرف الحلق في الماضي وهو غير متوقف على الفتح في الماضي
 فان

اي يوردي لا تقدم الزم

اعا هل الهدف غيره

وفكون الالف الثقيلة عينا او لا ما نظروا في
فهو مفتوح العين في الاصل جملة معطوفة
 على التهمة المحذوفة هي والمقدمة الاستثنائية والمقدّر
 لكن الدور بحال فكون الفتح بسببها كذلك **بفتح العين**
لاجله ان قلت ان هذه العبارة تقتضي ان حرف الحلق
 علامة للفتحة وقوله فيما مر اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
 الشرط يقتضي انه شرط قلت قد سفت اشارة
 الى ما عيارته السابقة من الواحدة فهذه الجارية على
 الصواب **والفصح الكسر** اي اللفظ المكسور والعين
 اذ الفصاحة وصف للمفرد او الكلام او التشكيل **والا**
كسر العين ان قلت لو قال الاصل ولم يعل الفصح
 كما في الذي قبله قلت لان الفتح في يفتح في المضارع
 فعل مفتوح العين اصلا واستعمالا بدون شرط فالكسر
 فيه هو الفصح الموافق للقياس والاستعمال الشائع
 والفتح في بقيت فتح في مضارع فعل مكسور والعين في
 وهو ظاهر ولا يجب التحول لانه تحول عن الاصل عندهم
 لعله هو الخفيف **تقلير** اي كسر العين **وهذا اي**
 قلت كسر العين فتحه واللام الف **قياس**
 بفتح ان يكون معنى قياسي اي وهذا ثبت فيما لم يسمع

ان الالف الثقيلة لا تكون
 عينا ولا شأنا بل هي
 على وجهين ففتح
 وهو قوله وهو
 على وجهين ففتح
 الكسر وهو
 اي في الرض والاستعمال

فيه بالقياس الى ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة
 وسيت قياسا لانها كبرى القياس المؤلف من مقدمتين
 فهي اعظم جزئية من تسمية الجزء الاعظم باسم الكل
 كايغال مثلا في عجمه مكسورة ولامه ياء وكل
 عين مكسورة ولامه هي ياء وتقلب كسرة فتحه واللام
 الفاق في قلب كسرة عنه فتحه ولامه الفاك **وما**
ركن اي واما فتحها اذ تدخل اللغتين
 لا يصدق الا على فتحها لا عليها **فن تدخل اللغتين**
 اي دخول كل من اللغتين على الاخرى بدخول ما صحت
 احدها على مضارع الاخرى والعكس فاشتركتا في
 الدخول فصم الفير بالدخول **اعني انه** اي المذكور
 الذي هو ركن ركن لا يصدق الفتح فيها اوبه وقوله
جا يعني ايضا من الاول من الحائز الاول **فانه حاجات**
بكر العين فيها وجوابها بعض وهو ثمانية ومئة
 ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق
 وورم وورم الى اخره اكثر من السمن وجواز في البعض
 وهو تسعة حبس ونعم ونيس من البؤس ونيس
 من الباس ونيس من البس وغيره ووجوب بالمهولة اذ الهب
 غضبا ووله ووهل اذ اشتد فزعه فيجوز في مضارعها

قوله في مقدمتين
 عينا منه انما هي فاق
 للمضارع المراد

الظلال في الافعال
 وشرحها وضمها هذه
 الافعال

كسرة عنه وفتحها وزيد وزع بالشئ او بلغ به ووعم
 الذي منه عم صاحبا **ومت** بكر الميم فنقول اليها
 من الراوي المحذوفة لانتفاء الساكنين وانما مثل بالسند
 التام لظهور الكسرة فيه دون عين **لان هذا الباب**
 وهو فعل بفعل يضم العين **موضوع للمصنفات**
 جمع الصفة اي المعنى القائم بالذات اللازمة للذات
 الموصوفة اي الدائمة القائم لقيامها لعلاقة تقتضيها
فاحتمل المصارع فان قلت كون الصفة لازمة
 قلت اما التحديد فلا ينافي الزوم اي الوجود بانه
 الدلالة عليها بالفعل الدال على مجرد معناه اي حصوله
 شيئا قسريا وحدونه اي وجوده بعد العدم وقيل
 بحجة الاسمية دالة على الدوام المقابل لحدوث والثبات
 المقابل للتحديد اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال
 واما الحدوث اي حدوث اللازم للزوم فانها الزوم
 المطلق اي وجود اللازم في جميع اوقات وجود الزوم
 لا مطلق اللازم المصادق بعد الوجود وهو المراد هنا
 ولزوم الوجود هو الاول **الانضمام الثقب**
 وفي انضمامها تالازمها حال النطق وبه صحت انضمام
 المعين بالضم وبه حصلت المناسبة بين الالفاظ

ثانيه
 في الزوم المطلق

ومعانيها **ويكون** أي وزن فاعل **لافعال** جمع فعل
 بالمعنى النحوي أي الأفعال الدالة على **الطبايع** جمع طبيعة
 فالله المطول في الغريب جمع غريبه وهي الطبيعة وفنوت
 بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها
 احقاق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من
 فالاسد في حاشيته غير رؤية الا ان الاعتبار مدخل في الخاود والغريق
 مع المطول قوله فانه أي تلك الغريب قتل الكرم والقدرة والنعامة ومقابلاتها
 اوله بدو اسطره ونكث الغريب قتل الكرم والقدرة والنعامة ومقابلاتها
 كالا عطاء للكرم والمغنى عن التامى وفنوت الملكة ايضا فيه بانها الهية
 والكره في شئ من الغريب فلهذا **كالحسن** تمثيل
 ان فاسم
 كانه ومن ذلك ان
 الحسن الصور بسبب طبعه عنه الحسن الصور الذي هو الحلقة التي هي مجموع الشكل
 ان فاسم
 واللون وقوله **ونحوها** الضمير للطبايع لادخال الملكات
 فيما سطر المطول في حاشيته
 قوله الحلقة لا يصفى
 وما ذكره هنا هو قول المرادى ولا يرد الالمعنى
 او لا يستعمل ولا يرد
 بهن في الامكنة صفتين في المطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولوم او بطوع
 كفته وخطيب او شبهه نحو جيب شبه نجس
 ولا يكون الا لازما وهذا بخالف قول المرادى ولا
 بنعنى لا يتضمن تخرجكم الدار ونحو قول
 على ان بشر قد طلع اليمن أي وسعكم وبلغ ولا يجوز
 في الامكنة

في حاشيته
 الدالة على هذه المعنى
 النحوي
 فالاسد في حاشيته
 مع المطول قوله فانه أي
 اوله بدو اسطره ونكث
 كالا عطاء للكرم والمغنى
 والكره في شئ من الغريب
 ان فاسم
 كانه ومن ذلك ان
 الحسن الصور بسبب طبعه عنه
 ان فاسم
 فيما سطر المطول في حاشيته
 قوله الحلقة لا يصفى
 وما ذكره هنا هو قول المرادى
 او لا يستعمل ولا يرد
 بهن في الامكنة صفتين في المطبوع

نحو سدنه والاصل سودنه بفتح العين حرا الى فعل بضمها
 للاعمالين العين واو زقلت الضمة الى الفاء عند حذف
 العين **والما الرابع** أي المجرى هذا هو القسم النحوي والسادس
 من الاقسام الثمانية المتقدمة قدمها هنا على المزيد
 الثالث لخردها **فهو فعل مقتضاه** انحصار الرابع
 المجرى في فعل ولا يصح لانه يقتضى بفعل المبني للمفعول
 وفعل امر كجرح لان كلالها مجرور اذ يصدق عليه
 حد المجرور المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سبويه
 والثاني اصل ايضا بنفسه ما خوذ من المصدر كالماضي
 عند البصريين وفديك مرادة المجرور المنحصر هو
 الاصل فقط والاول فرع عن المبني الفاعل عند اكثر البصريين
 والثاني مقطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال اما
 الرابع المجرور فالمرجوح من ماضيه فعل المكاتب
 احسن **كدخول** دخول الكاتب سرعه اما ارادة القطر
 فهو اسم واما اقامة القول مقام القول المحذوف **جد**
ودعها لادخلها في المثال فذكرها لافادة ان
 فعل المصدره على فعالة وفعالا لا فالاولا فاعى
 والثاني سماعي **لان الفعل الماضي** شروع
 في الاستدراك على انحصار الرابع المجرور في فعل

في حاشيته
 الدالة على هذه المعنى
 النحوي
 فالاسد في حاشيته
 مع المطول قوله فانه أي
 اوله بدو اسطره ونكث
 كالا عطاء للكرم والمغنى
 والكره في شئ من الغريب
 ان فاسم
 كانه ومن ذلك ان
 الحسن الصور بسبب طبعه عنه
 ان فاسم
 فيما سطر المطول في حاشيته
 قوله الحلقة لا يصفى
 وما ذكره هنا هو قول المرادى
 او لا يستعمل ولا يرد
 بهن في الامكنة صفتين في المطبوع

اليه الفعل بدون الحرف المعدي كقولك ان هبت زيدا
 اي اوصلت الذهاب الذي هو معنى ذهب الى زيدا
 سيرة اي قد ذهب **غال** منصوب على انه صفة لظرف
 الاستقرار في الغدية اي هو كاي في الغدية زمانا **غال**
 على سائر الازمنة والمصدر والاستقرار اي كونا **غال**
 واما على ان حال من الغدية متاويل **الابصال** **مخر**
الكمته ان قلت جعلته من الالف الغدية يفضي ان
 المراد به صبرته كبريا كما مر والمراد به انما هو اوصلت
 المعرفة اليه قلت لعل كرم المحرير دارة بمعنى جود
 النفس وتعدبه صبرته كبريا اي جوادا ودارة بمعنى
 تناول المعروف وهذا لم يشغل وتعدبه **تأ** اوصلت
 المعروف اليه اي صبرته اخذاله وهذا هو الشايع
 في الاستعمال **الما اشتق منه الفعل**
 ان قلت قد مر ان الذي اشتق منه الفعل هو المصدر
 واشتقاقه عند واصبح من الغدة والصبح ولما بصدا
 بل الاول اسم دارة معروف والثاني هو اسروفت
 وهو ابن دارة الفارقت لعل المراد هنا بالاشتقاق
 الاخذ وهو واسع دارة من الاشتقاق وبحقيقه
 نحو قولنا اوراق الشجر او يقال ان الفعل مشتق مما ذكر

٨٨
 بواسطة اشتقاق المصدر الذي هو اصله منه اي اخذ
 منه وهو قريب من الاول **ولو جرد الشئ**
 من اضافة المصدر للمفعول اذا المراد بالوجود العلم على
صفته في الخارج بردي اي لوجود الشئ على وجهه
 ان الفاعل في الفعل موصوفا بصفة مشتقة من اصل
 ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل
 الفعل لازما نحو انخلته اي وجدته بخلاف في معنى المفعول
 ان كان منفردا نحو اجدته اي وجدته نحو **اقلت**
بجته اي لبته ومنه حروف المعجم اي الخط الخال
 بجته بالنظر **والزيادة في المعنى** المدلول عليه اصل
 الفعل بناء على ان الزيادة في تبعها زيادة المعنى غالبا نحو
شغلته **واتشغلته** فالامثلة المدلول عليه تشغل
 دون الامثلة المدلول عليه يشغل **واعلم** انما عبر
 بهذه الصفة اشارة الى الاهتمام والقار بالال الى
 بعد ها لاجتماعه الى تنبه لغرضه ومخالفته
 للقال على افعول من كونها لغدية الفاصر **قد**
ينقل الشئ اي فعل المحرر **فيصير** اي افعول المفعول
 اليه **فاكب** اي فاستلق على وجهه ومنه اقب
 يمشي مكبا على وجهه والنصيح بقوله بعد على وجهه

ان كان
 الفاعل
 موصوفا
 بصفة
 مشتقة
 من اصل
 ذلك الفعل

نوضح والمجاز لبساعة هذه الحالة **وعرضه اي انهم**
 احراز اعرض العود على الانوار والسف على الرمح اي وضعها
 على العرض **ولا ثالث لها** ان قلت انتفاء غيرها
 يقتضي ان يقول اولاً وذلك هو اك واعرض لآخر
 اك واعرض فلت القضية المثل لها مفهومها
 كلي مفعول شيء افراد ذهنية منتشرة والتثيل بجمع بكل
 منها وان يوحد منها في الحاج او وحده عدد محصور **فما**
سمع ان اراد الزورق فيما سمعه فناء للمفعول فالا
 اعراض وان اراد فيما سمعه الناس فالمحصر بمنوع
 فقد قال الزمخشري يجعل اك مطاوع كيه يقال
 كيه فاك من الغريب والشواد ونحوه قشعت الريح
 السحاب فاشع وما هو كذلك ولا شيء من ياء افعل
 مطاوع ولا يقتضيه هذه الاحالة كتاب سيبويه
 واما الباب من باب انقص والامر ومعناه دخل في الك
 وصار ذاك وكذلك اشع السحاب دخل في الشع
 ومطاوع كب وقشع انكب وانقص انتهى وبهذا
 ظهر انهما متى عليه الشارح نظر لا يخفى **نخرج**
تقرحاً اصله تقرحاً للوجوب اشتغال المصدر
 على حرف فغله فخر ابدلت الزا الثانية من جنس حركة
 مائتها

الافضه فيفضل التي
 والكار من الفضل يظهر
 فلا يفسد الحكم اذا تقدمت
 في باب الاعداد

ما قبلها **هو الاول** على تقدير همزة الاستفهام **والثانية**
 او ثالثة عن امر المعادلة وهو عاقبة من تغلب الاصل الخلف
 في الزائد المجاب به هذه الجملة الاستفهامية **لان الحكم بزيادة**
الساكن اولى لما قبل الزائد يكون منقطع
 بالقبول من الحكم بزيادة **من المتحرك** لما فيه من تكرار
 الزائد بكونه حرفاً وحركة فان قلت القول يحتمل بزيادة الحكم
 الساكن لا اولوية كما قال الشارح قلت
 اولوية لا اولية علتها فهو ارجح من مقابله والمصير
 الى الارجح متعين ولو حذف الحكم والياء كما في
 مقابله كان اخصر واظهر **والوجهان** هما زيادة
 الساكن وزيادة المتحرك لا الحكان اذ الحكم جزم بالزائد
 بعينه ولا معنى لكون الجزم من جازين عنده اذ المراد بقوله
جائزان محتملان لتكافي الدلائل فان قلت سبويه
 هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلفت قلت
 لان قاعدهم تضمن الجملة الاستفهامية الواقعة بعد
 اختلاف الاقوال المشار اليه باختلاف فلو قصد
 الاشارة اليه لقال هو الاول او الثانية او هما جائزان
وهو للكثرة في الفعل هو اقادة ان الفعل كثير
 في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته



فيحقق مع اتحاد الفاعل **نحو حوت وطوفت**
أولى الفاعل هو افادة ان الفاعل من حيث تعلق
 به كثير في نفسه ويلزمه كثرة الفعل المتعلق به **نحو**
موت الأبل أولى المفعول هو افادة ان المفعول
 الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه ويلزمه كثرة
 الفعل الواقع عليه لا كثرة الفاعل **نحو عاقت الأوب**
 لا يصح هذا الاعتبار غلقت الباب وقطعت
 الثوب ففي كثرة غلق الباب الواحد وقطعت الثوب
 بالتشديد بالاعتبار الأول كما يدل له ما في
 شرح المفصل **ولسبة المفعول** يمكن ان يقال في
 نحو فسفته انه للتفدية أي جعله فاسفا والجعل
 بالقول والاعتقاد أو الفعل **أول فعل ذلك**
 كالصبر وروية في عجز المرأة وثبت والتوجه في
 كون الرجل وشرق وغرب **ومن قال كذب كذبا**
 أي ومن حافظ على بقاء حروف الفعل على
 هيئاته في المصدر فقال كذبا بمصدرها بكاف متحركة
 ثم زيد اليه مدغم أو لاها كما الأمر في الفعل لا تكذبا
قال في مصدر **قال** لا يقبل الالف باء ضرورة
 امتناع النطق بها بعد الكسر لا ثا لا لكن قال
 الجار

الجار رد كرجاء فيفعال فائله فينالا ومن ثم قالوا
 ان ثا لا فرع فيثا لا من حيث كان جاريا على الفعل
 قلبت الالف ياء لا لكسار ما قبلها انتهى
 وظاهر الشرح ان فعلا الصيغة اصلية **وبروي**
ما بره مر **وقائله ثا لا** يعني يتشد بدال
 والثاء المدغم ثان بدلان من الكسرة المقلدة عزاء لف
 الفاعل على عكس دنيار في دنار **وهو** أي فاعل
تأسيسه أي وضعه على الأساس **على أن يكون** أي الحد
 المدلول عليه بحده **بصاحبه** أي فيه ما فعل الصا
 به أي الحدث الذي أوجده الصاحب فيه فالفعل
 هو الإيجاد والمفعول هو الأثر الذي هو الحركة والكون
 ف لا يرد عليه الزام اتحاد الفعل والمفعول **أي للتكثير**
 لا يصح ان يكون للتكثير تفسير المعنى فعل لوجود الأمر فيه
 وان يكون مع أي بدل لا من معنى فعل لوجود أي المانعة
 من حلول محل المبدل منه فالوجه أن أي داخل على
 يكون مقدرة وهي ومعمولاها مفسرة ليكون أولى
 ومعمولها أو يكون للتكثير تفسير القول بمعنى فعلا
 وفي ضيغة إشارة إلى ان التكثير أصل معاني فعل
نحو ضاعفه وضغفه بمعنى كثرت من ضعفه

فتح الضاد مصدر اي تكرره فهو للتكرير في الفعل
 وقضية ان تكرر الشيء مرة واحدة لا يستعمل فيه
 فيه ضعف مشدد ابل ضعف مخففا او اضعف
 والمراد بالتكرير هنا غير التكرير من الكثرة المقابلة
 للوحدة فان الاول مستفاد من الهيئة والثاني
 من المادة **نحو عافا الله واعمالك** اعمالك
 للعبودية اي جعلك عافيا اي كثير القوة من
 عفي الشيء كثر ومنه حتى عفو الامن عفي معنى درس
وسافر وسفر اي خرج مسافرا وفي اثنان
 هذا المعنى لفاعل بالمثاليين نظرا للدفع في الاول
 من الله على بعض الناس وعادة جارية بمقابلته
 بدفع ايضا من المدفوع وان كان دون الدفع الاول
 فلم يخرج عن معناه الاصل وسفر في المثال الثاني
 يمكن ان يكون معنى السفر اي الظهور كما صح
 في الصحاح بان ذلك مصدره ولا يضرب فيه
 في نفعه اذا خرجت السفر اذ يقال ذلك
 في الظهور حيث كان **ما كان ما منه على خمسة**
احرف ينقص نحو تكرر وتبا عدم ان ليس من
 هذا القسم **وهو نوعان** تشبيعية نوع وهو كل موصول
 بالكون

وهو قول الشرح هنا هو
 مستفاد من الاول
 وهو غير الكثير

على كثيرين متفقين بالحقيقة والمراد به هنا ما اتفقت
 افراده في الحرف المبدوء به ثم ان اتفقت في الزائد
 الثاني فهو باب واحد بابا او ابواب ومن ثم كان في النوع
 الاول وهو المبدوء بالنا كبابان تفعل بزيادة احد
 العينين وتفاعل بزيادة الالف وفي النوع الثاني
 وهو المبدوء بالهمزة ثلاثة ابواب تفعل بزيادة
 النون وتفاعل بزيادة التاء وتفاعل بزيادة احد الالف
 وقد اشار اليه ذلك بقوله **وللمجموع خمسة ابواب**
 فان قلت ادخال مثل كل من الابواب الخمسة كقوله
 مثل تفعل وتفاعل ومثل تفعل الخ يقتضي عدم الاختصاص
 فيها وهو منافي لقوله والمجموع خمسة ابواب قلت
 قد عبر مرة الافراد الذهنية لا تنحصر في الافراد الحادية
 فلا منافاة **وتكرر العين** زادت تكريرا كون صالحا
 للذهاب الثلاثة المتقدمة في فعل على ان الدوق
 السليم تدرك من تكرير العين الزائدة هو الثانية
وهو لطاوعة فعل بتشديد العين ومطاوعة مصدر
 مضاف للمفعول والاصل تفعل ففعل وفيه مجوز
 استاء لطاوعة تفعل فاعل فعل اذ المطاوعة قول
 الانزاع النام عن فعل الفاعل المفعول كقول الاناء لا ان

كثير من المتفقين
 على كونه خمسة ابواب
 في قوله والمجموع خمسة ابواب
 لان كل واحد من هذه
 الاربعة ابواب قد يكون
 مضافا لمفعول او فاعل
 او مفعولا معه او مفعولا
 له او مفعولا لغيره
 او مفعولا لغيره

٩٥
الثاني من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك
الانافي قولك مثلاً كسرتة فانكسر فالطواع
اسم فاعل وهو المتأثر وهو الانار لا الانكسار
والطواع اسم مفعول وهو المؤثر هو الانار لا
الكسر وهو التكميل لا الكسر الذي هو التأثير اذا
نقرر هذا علمت ان المطاوعة الحارزة هي التي عرفها
الشارح بقوله **حصول الاثر من تعلق الفعل**
المتعد المتعد هو الذي هو ممدول تعلق
مثلاً والفعل المتعدى هو فعل مثلاً واد المطاوعة
الحقيقة كان التعريف فاسد لا حصول الاثر
للمفعول ليس ناسياً من تعلق الفعل المتعد بمفعول بل
من تعلق فعل الفاعل الذي هو الابداء الصادر منه
وتفعل وفعل مثلاً يخرج ان عن ذلك **الحصول**
الاثر ~~الاعلام~~ وعن ذلك التعلق السابق كل
منها على الفعلين المذكورين ثم اعلم ان حصول
من التعلق ليس لازماً بل هو غالب قد يتخالف
كما في كسرتة فلم ينكسر ولكنه فلم يعلم صريح البضاد
في وعلم ادم الاسماء كلها ولا جمل كونه غالباً ينكسر
بالاعلام بحصول الاثر بالاعلام بالتأثير كقولك

كسرتة وبما قررناه ينبغي ان يفهم **فانك اذا قلت**
كسرتة فالماصل له التكسير على ان الحصول غالب
لا لازماً **جانب الفعل** اي الحدث المدلول عليه بالجر
الذي هو اصل تعلق فالمدال على الجانبية هو الهيئة في تعلق
لا المادة **نحو تهجد اي جانب التهجود** وهو النوم ليلاً
وفي الصحاح تهجد وتهجد اي نام ليلاً وتهجد تهجد
اي سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح في ان التهجود
والتهدد مشتركان بين النوم ليلاً وسهر فليس تهجد
لجانبية الفعل كما هنا لكن في البضاد اي غيره نحو ما في الشرح
وفي اعراب السمين ما حاصله ان فيه غلواً فاقبل
التهجود النوم وقبل مشترك فان قلت لم نقل في هذا
جانب اصل الفعل كما في الذي بعده والذي قبله قلت
لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدر فهو بعينه اصل
تفعل وفي غيره تفعل نفسه فالابد من ذكر اصل البص
المعنى المقصود **ومرة بعد مرة** الاولى منصوب على
انه مصدر مبين لعدم العامل وهو حصول وهو مفعول
مطلق والتقدير على حصول اصل الفعل حصولاً واحداً
بعد حصول واحد **جرعة بعد جرعة** في الصحاح
الجرعة الحسوة **والطلب نحو تكبر** ان قلت ما الفرق

عارضين لذاته واحدة ^{١٣} اما المعنى الذي التزموه فلو
كان لازما للمطابقة لم يحاجوا الى التزمه **ولزيادة**
المبالغة الاضافة بيانه اى الزيادة الى على المبالغة
فالزيادة معنى المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من
اضافة المصدر لمفعوله اى ولزيادة الشكر المبالغة
او من اضافة لقاعله اى لزيادة المبالغة ولا يجوز
في ذلك كله ان يكون على معنى الزيادة فيها
بان يكون اصل المبالغة تابعا بدورا وزيادتها زيادة
لا هذا مناف للمنقول ولقوله اى بالغ واضطرب
فانه جعل مدلول الفعل هو المبالغة المفسرة بالا
نحو اكتب اشار بالتمثيل هذا الى قوله تعالى
لها ما اكتب وعليها ما اكتب قال في الكشاف
لما كان الشرح مما تشبهه النفس وهي مخدنة اليه
وامارة به كانت في تحصيله عمل واحد فجعلت
لذلك مكتوبة فيه ولما لم تكن في باب الحذف كذلك
لقورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على
الاعتماد والنصرف انتهى فالكسب يحصل الشيء على
اى وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتماد
فيه في الآية تنبيه على لطفا له تعالى على خلافه
فانتهى

واثبت لهم ثواب الفعل على وجهه كان ولم يثبت
لهم عذاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتماد فيه
قاله الجار برده وما في الكشاف منى على ما ذكره الجار برده
من التعريفين والتنبيه على سر الآية الكريمة فمن
العجايب فوهم بعضهم انها متخالفان فقال بعد نقل
كلام الجار برده والاولى قول صاحب الكشاف من
تبعه لما كان الى اخره نعم في قول الجار بردي تبعا لان
الحاجب في شرح الفصل لم يثبت عليهم عقاب الفعل
الا وجه مبالغة واعمال اشارة الى ان الشريعة
على وجهين وكلام الزمخشري صريح في انه لا يقع
الا وجه المبالغة **في نحو حذب في اجندب** ان قلت
لم يجعلوا اجندب للمبالغة نحو اكتب قلت لجواز
وقوعه في جميع موافق حذب وبالعكس بدل عليه قوله
في الصحاح الحذب المدحذبه وجبذه على القلب وحذب
به ايضا انتهى ففصول بعضهم بعد نقل كلامه عن ابن
عصفور يخالف هذا فتشيل الشارح مستفاد من تقدم
وفد ذكرنا ان فعل معان اخر يرجع عند التأمل الى
ما ذكره الشارح **واللام الاولى والثانية** اشارة
الى الخلاف السابق في فعل تكبر العين فان قلت

نحو حذب في اجندب
فان قلت حذب
فان قلت حذب
فان قلت حذب
فان قلت حذب

القول بان الزائد اول العينين في فعل الكونه ساكن
 لا يحرك هنا في الامم الاولى من فعل الكونه في الاصل
 متحركا بدليل ما سبق في فعل من انه لو اسكن لزم النفاذ
 الساكن عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول
 الثالث لان مكان هذا الوجه عنده لصحة دليله وكفا
 لدليل مقابله قلت لما علم ان وضعه متحرك الامم الاولى
 عملا بالدليل السابق يفتي الى وجوب سكونه الاغم
 في مماثلة نزل هذا السكون العارض لوجوبه منزلة
 السكون الاصل فخرى فيه القولان المذكوران **اي**
حر الاولى ان يقول اشتدت حرته لوافق قوله
 وهو للمبالغة **واختص بالالوان والعيوب**
 البار الداخلة على المفصور عليه وقد مر ان ذلك
 استعمال صحيح ولا ينافي الاختصاص بها مجيء
 مندورا في غيرها كازور الليل انتصف لاخوانها
 القمر اي قوي ضوؤه لان الصور ملحق بالالوان **وهو**
لطلب الفعل اي المصدر المشتق منه استعمل
 ومعنى ان استعمل للطلب قال الجارر **كسنة**
 الفعل الى فاعله لا اراده فحصل الفعل المشتق هو
 منه ذاك فذكون صريحا نحو استكبت اي طلبت

الكناية

الكناية وقد يكون فقيرا استخرجت الوند من الجابط
 فليس هنا طلب صريح بل المعنى ازل اللطف واتحل
 حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب انتهى فقوله الشارح
نحو استخرجته ان كان الضمير لما يصح ان يطلب منه كريد
 فقال للصريح وان لم يكن كالوند فقال للمفرد وكان
 الشارح لم يأت بالظاهر ليصلح مثلا للنوعين **فيل**
انه الطلب اي الطلب المفرد لا الصريح ولذا قال
كانه اي كان فاعل استقر **طلب الضار من نفسه**
 ووجه تضعيفه ان استقر يصح الى ما يمنع منه
 الطلب كما استقر لغيره هذا القول هو مقتضى ما قرره
 الجارر في استخرجت الوند من الجابط اذ لا فرق
 في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه وهذا
 اسقطه من معاني استعمل **وافعال بزياده لظهوره**
والامر الاخرى قادمة من الاشارة الى الخلاف
 اي يزداد الاولى او الثانية ولا منها الاولى فحركة
 في الاصل ثم سكت للدليل السابق ومن ثم
 تقول احاررت مثلا **وحكم حكم احمر** من انه للمبالغة
 ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب
 ولما كان هذا الكلام موها لساويها في المبالغة

ان يقال استخرجت الوند من الجابط
 اي طلب الزائدة

ان يقال استخرجت الوند من الجابط
 اي طلب الزائدة

استثنى مقدارها في افعال فقال **الاول** **المالعة فيه**
زائد عليها في احوالها قال حكم حكم افعال يرجع الضمير
 في حكمه وفيه على افعال لكان اسم فائدة وقوله حكم
 حكم احوالها في التثنية المؤكدة بحذف اداة **نحو**
احلوا ذمهم السير اجلوا اي دام مع السرعة وهو بذلك
 معجزة اخذوا **واحد الامم** انما حكم بزيادة العلم
 بان اصوله لا تقدر وتغير بذلك اشارة الى الخلاف
 السابق ولعل وجه القول بان الزائد في هذه هو
 الاول وان كان متحكما وقوعه موقع ما حكم بزيادة
 لسكون **اي خلف** بتثنية الامم يعني ذهب الى
 خلف بصدوره كشرق ذهب الى الشرق وغرب
 اي ذهب الى الغرب **ورجع** بتخفيف الجيم اي بصدوره
 الى خلف فهو تأكيد لما قبله وهو كقول الجارري
 نحو افسس اي نأخر ورجع الى خلف ويحمل ان يكون
 رجوع معناه ذم بطنه ورجوع مخففة لجم لانه
 ينعدي بنفسه ومنه قال رب ارحمني
والالف اي هو لا يخاف كما ذكره انفا
 لا للتأنيث **اي نام على ظهره** النوم ليس بشرط والمراد
 به الاضطجاع عليه فبقي عنه قوله **ورفع على فاء** كما اقتص

عليه الجارر **وبالاول** **الاختران** وهما التفضل بزيادة احد
 الامم **وانفعل** واطلاق الاختراع على اولها اضافي
 وعلى الثاني حقيقي **من المحقق** **يا حرم** ان قلت المحقق يا حرم
 هما الامم المذكوران لا غير فالصواب ان يقال لمحققات
 به قلت الخبر هو قوله من المحققات وهذا تامه وقوله
 يا حرم يتعلق بحذف تقديره المحقق يا حرم وهو جواب
 عن سؤال فتا بما قبله كانه لما قال من المحققات قبل بما
 المحققا فاجاب بما ذكر فان قلت لم يجعل متعلقا بالمحقق
 بناء على ان غيرهما الحوثة ايضا كقولهم احبطا بالهزيمة
 فهو افعلاء واحو فصل الطائر فهو افعول قلت لانهم
 جعلوا هزيمة الاول محتملا لا بدال من الف والحق
 لا يثبت به حكم والثاني لم يثبت لمفرد صاحب كتاب
 العين بقله وما تفرد به لا يلتفت اليه **فالوجه** **لظنهما**
في تلك ما تقدم المراد بالظن العذر والملك وهو
 لفه الخط الذي تنظم فيه حيات اللؤلؤ ومزيد
 الثلاثي وما تقدم البوابه شبه الابواب لشابهها
 باشتراكها في كل اللؤلؤ تشبيها مضمرا في النفس فيجوز
 استعارة بالكتابة والاثبات السلك استعارة بـ
 والنظم تجريد ومراد الشارع ان الوجه نظمه في

أي قول الحق على قول
 سلك ما الحقايق إذا الحاق كما أمر جعل كلمة من باب
 الحاق والحق موزون تلك الكلمة أصل فيه ويمكن توجيهه بأن الحاق
 يستعمل مفايرة الحق للحق في حقيقة فلا بد من معرفة
 حقيقة الحق ومزاي أنواع وبأنه يمكن الحكم بأنها
 ملحقة بحقيقة من نوع وبأن آخر **والنصف لم يفرق**
بذلك الذي ذكر من الحق من مزيد الثلاثي وبين
 غير وهو ما لم يلحق منه فيه أفراد اسم الإشارة إلى
 متعدد وحذف المعطوف على مجرورين ويجوز أن
 ويجوز أن يرجع اسم الإشارة إلى ما تقدم فلا حذف
 وهذا انتهى به القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة
 وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجارود
 قال وهي **أ** الثلاثي المزيد فيه إما أن يكون
 موازنا للرباعي أو غير موازن والموازن إما أن يكون
 ملحقا أو غير ملحوق والمحق إما بدحرج أو بدحرج
 أو باجرنم أما الحق بدحرج فهو شمل أي أسرع و
 حوقل أي ضعف وهو مريب أي عمل البيطرة من
 البطر وهو الشق وجهور أي جهر وقلنس أي ليس
 القانسوة وأما الحق بدحرج فهو تجلب أي ليس
 الحلباب ونجورب أي ليس الجورب وتشيطن
 أي نفر

هذا إذا قلنا
 من باب الحاق
 والحق موزون
 تلك الكلمة
 أصل فيه
 ويمكن
 توجيهه
 بأن الحاق
 يستعمل
 مفايرة
 الحق للحق
 في حقيقة
 فلا بد
 من معرفة
 حقيقة
 الحق
 ومزاي
 أنواع
 وبأنه
 يمكن
 الحكم
 بأنها
 ملحقة
 بحقيقة
 من نوع
 وبأن آخر
**والنصف
 لم يفرق
 بذلك**
 الذي ذكر
 من الحق
 من مزيد
 الثلاثي
 وبين
 غير
 وهو ما
 لم يلحق
 منه فيه
 أفراد
 اسم
 الإشارة
 إلى
 متعدد
 وحذف
 المعطوف
 على
 مجرورين
 ويجوز
 أن
 ويجوز
 أن
 يرجع
 اسم
 الإشارة
 إلى
 ما
 تقدم
 فلا
 حذف
 وهذا
 انتهى
 به
 القول
 في
 مزيد
 الثلاثي
 وهو
 خمسة
 وعشرون
 بابا
 وخلاصة
 القول
 فيه
 ما
 قاله
 الجارود
 قال
 وهي
أ
 الثلاثي
 المزيد
 فيه
 إما
 أن
 يكون
 موازنا
 للرباعي
 أو
 غير
 موازن
 والموازن
 إما
 أن
 يكون
 ملحقا
 أو
 غير
 ملحوق
 والمحق
 إما
 بدحرج
 أو
 بدحرج
 أو
 باجرنم
 أما
 الحق
 بدحرج
 فهو
 شمل
 أي
 أسرع
 و
 حوقل
 أي
 ضعف
 وهو
 مريب
 أي
 عمل
 البيطرة
 من
 البطر
 وهو
 الشق
 وجهور
 أي
 جهر
 وقلنس
 أي
 ليس
 القانسوة
 وأما
 الحق
 بدحرج
 فهو
 تجلب
 أي
 ليس
 الحلباب
 ونجورب
 أي
 ليس
 الجورب
 وتشيطن
 أي
 نفر

أي فعل فعلا مكررها وترهوك أي تختار وتسكر
 أي أظهر الدال والحاجة وتعاظروكم وينبغي أن يعلم
 أن تحقق الحاق في تجلب إنما هو تكرار الباء والتاء
 إنما دخلت لغنة المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج
 لأن الحاق لا يكون من أول الكلمة وفي تجورب وتشيطن
 وترهوك بالواو والياء لهما وفي تشكن كذا في
 باب زيادة أي انما زائدة توهب أصلها الز
 تصاريف الكلمة وليت الالف في تفاعل الحاق
 لأن الالف لا تقع حشا في الاسم والفعل وتضعف
 العين لا يكون الحاق فكل لا يكون ملحقا ذكر
 جميع ذلك في شرح الهاد ثم فلفه إطلاق لفظ
 الحاق هنا هو وأما الحق باجرنم فهو
 اقنسر واسلف فهذه أقسام الملحقات وهي
 خمسة عشر كذا قال وكانه اسقط منها نحو
 شريق سهو ثم قال وأما غير الحق من الموازن
 فالأثر نحو اخرج وجرب وقائل وإنما حكم بأن
 شمل ملحوق بدحرج دون اخرج وأخويه لأن شرط
 الحاق توافق المصدرين وقد قالوا شمل شمل كما
 قالوا اخرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج وأخويه

هذا إذا قلنا
 من باب الحاق
 والحق موزون
 تلك الكلمة
 أصل فيه
 ويمكن
 توجيهه
 بأن الحاق
 يستعمل
 مفايرة
 الحق للحق
 في حقيقة
 فلا بد
 من معرفة
 حقيقة
 الحق
 ومزاي
 أنواع
 وبأنه
 يمكن
 الحكم
 بأنها
 ملحقة
 بحقيقة
 من نوع
 وبأن آخر
**والنصف
 لم يفرق
 بذلك**
 الذي ذكر
 من الحق
 من مزيد
 الثلاثي
 وبين
 غير
 وهو ما
 لم يلحق
 منه فيه
 أفراد
 اسم
 الإشارة
 إلى
 متعدد
 وحذف
 المعطوف
 على
 مجرورين
 ويجوز
 أن
 ويجوز
 أن
 يرجع
 اسم
 الإشارة
 إلى
 ما
 تقدم
 فلا
 حذف
 وهذا
 انتهى
 به
 القول
 في
 مزيد
 الثلاثي
 وهو
 خمسة
 وعشرون
 بابا
 وخلاصة
 القول
 فيه
 ما
 قاله
 الجارود
 قال
 وهي
أ
 الثلاثي
 المزيد
 فيه
 إما
 أن
 يكون
 موازنا
 للرباعي
 أو
 غير
 موازن
 والموازن
 إما
 أن
 يكون
 ملحقا
 أو
 غير
 ملحوق
 والمحق
 إما
 بدحرج
 أو
 بدحرج
 أو
 باجرنم
 أما
 الحق
 بدحرج
 فهو
 شمل
 أي
 أسرع
 و
 حوقل
 أي
 ضعف
 وهو
 مريب
 أي
 عمل
 البيطرة
 من
 البطر
 وهو
 الشق
 وجهور
 أي
 جهر
 وقلنس
 أي
 ليس
 القانسوة
 وأما
 الحق
 بدحرج
 فهو
 تجلب
 أي
 ليس
 الحلباب
 ونجورب
 أي
 ليس
 الجورب
 وتشيطن
 أي
 نفر

على ذلك فان قلت قد قالوا اخرج اخرها كما قالوا اخرج
دحرجا قلت اجب عنه بوجهين الاول ان
الاعتبار انما هو بالفعل لا بالظواهر وعمومها
في جميع صور فعل واما الفعل الال فلا اعتداده وانما
هو داخل فيه غير مطرد ومجس في بعض الصور فانه
لم يقلوا قاطبا او عريارا بل قالوا قاطبه وعريده الثاني
ان الشرط توافق المصادر راجع واما غير الموازن
فسعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشتهب
واشتهب واعذرون اى طائل الشعر واعلوط
بغيره اذا تعلق بعينه وانما حكمنا على اقتنيس
بانه موازن لاحرج وعلى استخراج بانه غير موازن
له لانهم تعين بالموازنة صورة حركات وسكنات
وانما اعتداه وقوع الفاء والعين واللام في الفرع مو
في الاصل المحو به وانما كانت زيادة فلا بد من
وقوع مماثلة بالحق واستخرج بالنسبة لما خرج
على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا
اما في الاصلية فالان الحاء وهو فاروق موقع
النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فالان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس

في الاصل

في الفرع نون في موضعها انتهى وبه يعلم ما في كلام
المصنف فيما مضى وبما سياتي من قوله ولحقوبه
اي بتدريج نحو تجلب الى اخره **ثلاثة** اى ثلاثة
الباب وهو ثوبان لان لوله امانا واما هجرة فان
قلت كيف قصرها على ثلاثة وقد عد بعضهم من
ابنية اجرم اى اجتمع وذهب تاجية فهو افعلا
قلت قال الوجيهان يظهر لى ان من مزيد الثلاثى غير
المحق والمماثل ففعل المصنف والشارح من ذهب الى
ذلك **ويقال** هذا المعنى اخضع من الاول **ولا يجوز**
الارغام بهذا حكوا على تضام القوم بعدم الالتفات
بتدريج والاقالوا تضاموا بالفتك **والاعلال**
ان قلت قد نصوا على ان اسلفوا واخضعوا لمخافان
باخرنجم كما مرر اليها منقلبه عن يار لخر كها فانفتحاح
ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالتفات عند المحققين
انما الحقت يار لخر كها وانفتح ما قبلها فقلت
الفا قلت في كلام ابن الحاجب يقتضى تقديم الاعلال
بالحق فانه بعد ما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير
الاخر لم يخل اما ان لخر متحركة بعد فتحة او عردة
فان الحقت على الاول انقلت الفاء تردد وجه الالتفات

لغوات الحركة فيها بنفوت المعنى الذي من أجله الحقت
على الثاني وجب أن يبقى فلا يكون الفاء بخلاف الآخر
فإن حركته عارضه من معديها في الزنة انتهى
وبه يعلم ما يرد على الشارح من الإطلاقات في موضع
التقييد **والفروق بين بابي اقنيسر وأجرم** باب
اقنيسر وهو أفضل الثلاث في الأصول وباب أجرم
هو أفضل الرباعي الأصول **أنه يجب في الأول تكرير الألف**
ليصح مقابلة الحرف الزايد بالألف لولم تكرر فغير عن
الزائد بلفظه على ما تقدم من الصواب فيخرج عن
باب أفضل كالتقول في جنطى مثلاً **افعالاً دون الثاني**
فإن الحرف الذي بعد الفاء والعين فيه أصله فيغير
عنه بالألف مما شاع لا كان أو أوماً للفرق بين هذين
البابين لحصول السر بينهما باتحاد الزنة وهي أفضل
والألف الفرق العهدي الذكرى وهي الأولى والثانية
والأخيرة **فتح الألف الأولى مخففة أو مشددة** هذا الضبط بأثر
الحالة الحاصلة له مع الاستعمال وأما حال الوضع
فيل هو كذلك أيضاً فيكون بناء مقتضياً وهو ظاهر
صنع الشارح والمصنف وقيل هو بناء ملحوظ بأجرم
فأصله أشعر لجرم زاد وافية همزة واحد الرائي ثم

نعرضه

نقلوا إلى العين فتحه الراء توصلاً إلى إذغامها في الثانية
فوزنه فلا حصل فعل لكون الألف الأولى مدغمة في
الثانية واستدل على الحاقه بأجرم باتحاد مصدرها
أقول وكانهم لم يختاروا هذا القول لما مر من اللحق
به إذا كانت فيه زيادة يجب اشتغال اللحق عليها ووقع
فيه موقعاً في الأصل والوزن من أجرم متقية من
اقنيسر إذ متحد اتحاد المصدرين لا يكون دليلاً على
الالحاق به بل فالابد مع ذلك من استيفاء شرط الإحاطة
والله أعلم **الفعل الذي يتعدى** أي المقطع المخصوص الذي
يتعدى هو سبب تعدد مدلوله وهو الحدث **من الفاعل**
التي عن التي لا تبدأ الفاعلية مع أن تعدى متعد بنفسه
لإفادة أن الفاعل مصدره وأنه ليس له مدغمة غيره بتعد
منه إليه ثم إلى غير كما أشار ومن سافر إلى الشام إلى
البصرة ثم إلى الكوفة فإن المستعمل فيه تعدى البصرة
إلى الكوفة لا تعدى من البصرة إلى الكوفة فتقول
الشارح أن نحاور ليس بمطابق لمراد المصنف
من إفادة ما ذكرتم لو كان المراد بالتعدى التأثير على
لأن ذكرهم وحذفها شبيه **إلى المفعول به** ينبغي
أن تكون الباء في الإلتصاق أي الذي الصق الفعل

به او المقابلة كما قال الرضوي ان يكون المراد بالمفعول
 به الجنس لتناول المفعولتين والثلاثة في ظنت
 زيدا عالما واعلمت زيدا كجاءا في تناول التعريف
 نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى
 المفعول الثاني نظرا في العلم والاعلام انما يقع
 على غيرهما **قولك ضربت زيدا** مدخول الكاف
 هو حرف لما قبله بقصد ذكره توضيحه وهو هتا
 قولك فلا يصح ان تواد بها حقيقة وهي اللفظ
 ان لم يستخرج بيان الفعل المتعدي فوجب على
 القول وضربت زيدا بعده عطف بيان قال معناه
 السيد في بعض حواشيه في قول الشارح من عند
 ذكر المات قول كذا **فان الفعل الذي هو الضرب**
قد جاوز الفاعل لا زيد هذا بيان لما حصل التقد
 له ومنه رآه على الحقيقة وتبينته صحة نسبة
 المتعدي الى لفظ الدال عليه في التعريف فقوله الفعل
 الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع في
 التعريف بل بيان مدلوله **قال دور** الذي قد نوههم
 لزومه لتعريف المصنف لسبب اشتماله على ما يتوقف
 معرفة على معرفة المعروفة بالفتح التوقف على معرفة المعرف

بالكسر واجزائه **مدفوع** عن التعريف **فان المراد بقوله**
يتعدى الواقع في التعريف **معناه التعدي**
 وهو مطلق الجواز كما مر المراد بالمتعدي الذي هو
 المعرف معنى الاصطلاح وهو الثاني للمفعول به فمع
 يتعدى لا يتوقف معرفة على معرفة معنى المتعدي وفي كون
 هذا الموهوم دور النظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف
 عليه والتوقف يقتضي التفريق بين المتوقف والتوقف
 عليه بل هو تعريف الشيء بنفسه ادعى الفعل المتعد
 بالفعل الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الاول الذي
 انما رآه الشارح بجواب آخر وهو ان المراد بالتعريف
 المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني
 ان هذا التعريف لم يعرف ان الفعل من متعدي من الفاعل
 الى المفعول فيعمل فيه منه لا يكون كذلك ولم يعرف
 ان اللفظ المتعدي لا يجرها وضع وهذا جواب كثير ما
 سلك الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم في
نصب ما عد المفعول به ما موصول اسمي فيجوز في المفعول
 النصيب بعد او الحذف ما لا موصول في كماله لا يفتي
 وما نعم المفاعيل والحوال والتمييز والاستثناء ولا يفتي
 على عكس التعريف **نحو ضربت قولا** **ما ضربت زيدا**

١١٧
ما اقترن بحرف التثنية فانه مفرد ولا تصدق
عليه ان تعدى من الفاعل الى المفعول به فكوت
جامع فيفسد وجوبه قوله **لان الفعل** الواقع
في التعريف **ان اريد به لفظه الذي هو ضرب**
والصواب الذي هو صادق على ضرب ونحوه
لان الفعل الواقع في التعريف مفهوما على كل كلمة
دلت معنى مقترن بزمان معين فلا يصح تعريفه
بالذي هو ضرب اذ هو حقيقي والحزبي لا يختل على
كله وان صح العكس نعم ان يفسر قوله
لان المراد الفعل اعترض الذي هو اعترضه العوض
از اريد به لفظه الذي هو ضرب دون ما اقترن
به من الباقي وقوله ان اريد به لفظه معناه ولم يرد
مع ذلك بالفاعل والمفعول لفظها بل معناه
هو اي هو ما ضرب زيد اي هو ضرب في هذا التركيب
قد تعدى لفظه بالنظر الى تعدى معناه كما مر **ال**
الفعل به في نحو ضرب زيد ما هو مثبت وان لم يتعد
اليه في السلب فقد صدق عليه انه يتعدى قصد
الحد عليه فلا يكون خارجا عنه ويرد عليه ان
سلب التعدى عنه في التركيب السلب حقيقة
فلا يكون

١١٨
فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجاوزا
والغدير في الغارقت التأول المحقق وان الحيثيات
مراعاة في الحدود وان لم يذكر فقوله هو الفعل
الذي تعدى اليه اي من حيث انه يتعدى اليه
فلا يصح بناؤه له احد من حيث السلب لا اتفاق
الحيثية **وان اريد به لفظه الفاعل والمفعول**
اي مع ارادة لفظ الفعل ايضا في بعض النسخ زيادة
به بعد اريد والباء بمعنى مع والهاء عمدة الى
لفظ الفعل المتقدم وما فرقتاه في الشق الارض من
قولنا مع اراده لفظ الفعل ايضا المقابلة بين الشقين
وحصل الربط ايضا بين الشق المعطوف على الشق
الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل الخبر عنه بحمل
الشروط وجوابه الحاجة الى ما يرتبطها به قائل
ذلك **فهذا** المعتزض به وهو خروج نحو ما ضرب
زيد **مدفوع بالاحقة** وان كان مدفوعا عنه عن الاول
ايضا لكن خفاء **وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل**
صادق بماله فاعل ولم يتجاوز به كقام وبما لا فاعل له
مثل كان واخواتها ناضية لقولهم السالبة تصدق
بسلب الموضوع وبعضهم كان هتافا يجعل هذا

واسطة بين المنعدي واللازم وما نحو ضرب زيد
بالنار للمفعول فنعد لأن بقاء له بعد مجاوزته
إليه **للزوم** أي لفصوره ولذا عده يعل **وعدم**
التفكاك أي عدم رزواك الفعل **عنه** وهذا لا يطرد
في الأفعال التي معانيها تتحد وتنقضي كقام وقد
قال الذي ينبغي أن يعبر التفكاك بالمجاوز **على**
المفعول قد يعل وما بعدها يصح التعليل إذا الفعل
مطلقا واقع في الوجوه والزمان والمكان وأعلم
أن التعريف ينقضيان معا نحو مررت من قولك
مررت زيد فان التعدي ثابت لمعناه واللفظه في
محل المفعول إذ لم يقيد التعدي بالنفس إلا أن يجاب
بان المحرور فيه لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به وهو
مراد في حد اللازم وإن حذف لدلالة ذكره في حد
مقابلة **وفعل واحد قد تعدي بنفسه** ادخل ذلك على
تعدي في الموصفين غير مناسب لقوله تساوى
الاستعمالين فالصواب حذفها كما في كلام الرضي
الذي هو أصله فان قلت التعدي وغير نقضان وهما
الاذان لا يجتمعان والبرقعة فكيف اجتماع في الفعل
الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد **وجما**
اعلم

في الفعل الواحد وفي الاستعمالين وقد اشار الشارح
إلى ذلك بقوله **وقد تعدي بنفسه فيسمى متعديا**
وقد تعدي بالحرف فيسمى لازما حيث فرغ التسمية
على ما قبلها **وذلك** أي التسميتان **عند تساوي الاستعمالين**
أي في مطلق الكثرة بأن يكون كل منهما كثيرا وإن كانت
أحدهما أكثر نحو شكرت وشكرت له ونصحت له
ونصحت له فان استعمالها باللام أكثر منه بدونها
الكثرة أيضا كما يقضيه قول الجوهري إنها باللام أفصح
الذكر على أنها بدونه فيصح انضار الفصح البدنه
من موافقه تدافع القياس استعمال أكثر فالاعتراض
على الشارح ونقول عذره مما فيه تدافع ظاهرهم على
المناقشة في المثال ليست من دواب المحققين **والحقارة**
أي ذلك الفعل **متعدي** مع اللام وبدونها **لأن معناه**
مع اللام المعنى بدونها وهو إيقاع النصح على ما بعد لفظ
وإذا أخذ المعنى وجب أنه متعدي لكن لئلا يقال أن يقول
إذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يجب اتحاد
الوصف من التعدي أو اللزوم فليس كونه متعديا باللام
زائده بأولى من كونه لازما واللام مخدوفة توسعا
قد يتخرج هذا بان دعوى الحذف أولى من دعوى

الزيادة **والتعدي والازم بحسب المعنى** لما مر من ان
التعدي هو الذي يجاوز معناه الفاعل الى المفعول به
والازم هو الذي يكون معناه فاعلا على الفاعل فظهر
من هذا الدليل انه لا يلزم جواز ذلك في اللفظين المختلفين
في المادة الخفية واستفقت منه وادوضع احدهما
لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له ولو وضع الآخر
له من حيث مجاوزته اياه للمفعول **اي تعدي انت** دفع
بهذا التفسير لو تم ان تعدي بفتح الفاء والعين وكسر
الدال مصدر وتعدي بفتح التالفة على انه لا محذور
فيه لانه معنى ما به عليه بقوله **وفي بعض النسخ**
وتعديته في التالفة في الجرد خاصة الذي يظهر
ان خاصة مصدر كالعاقبة بمعنى خصوصاً منصوب
على انه مفعول مطلق محذوف تقديم اخذه خصوصاً
علما هو المقصود من جواز حذف عامل التوكيد
ولا يجوز ان يكون حالاً لانك تقول جاز في الرجال
او الزهدون خاصة **بشئين** ان قلت اقتصر ابن مالك
في الفية على حروف الجر ومصنف هذا المختصر عليها
مطلقاً وعلى الهمزة والتضعيف في التالفة في الجرد وغيرها
واده على ذلك نقله الى الاستفعل كما استطعت زيداً وعل

نحو سارته وفعل في باب المعالية فواجه ذلك
قلت اعتبر ابن مالك في تعدي الازم بقائه على صورته
والا فهو فعل آخر فاما معناه مستند الى فاعله الاول الا
تري انك اذا قلت فرحته واجلسه كان معناه
صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد و
زيد او الا فهو فعل آخر بمعنى آخر والثالث اعبر المواقفة
له في اصل معناه وحروفه الاصول اذا اقرب هذا علمت
ان حصر التعدي في الجرد التالفة في الشئين صحيح فالأقرب
على المصنف بالاصطلاح الثالث خلط فان قلت
فدفعي معنى الفاعل مستند الى فاعله في استفعل كما
سحسنت زيداً اي اجنسه حسناً قلت معناه
اجنسه اعتقدت ولا يلزم منه كونه كذلك لحوزان
يقول استحسنه وما هو بحس **اي ينقله الى باب النفع**
هذا التفسير لدفع ما ورد على عبارة المصنف من تناول
اعشوب **اي ينقله الى باب الافعال** دفع ما في التفسير
ورود نحو اتفعل وافعال **فان قوالك جلست لازم**
فلا قلت جلسته صار مقدياً الجازي على القياس
ما قرره في المثال الذي قبله وهو فرحت وعلى ما
عرفناه بالتعدي من انما تضمن للفعل معنى الضير

فبصر الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلاً لا يصلح في
 المعنى ومن أنما ان تجعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل
 التعدية متسبباً إلى الفعل ان يقول فان قولك جلس
 زيد لازم فلما إلى آخره **وتقدير** أي توصل معناه إلى المفعول
 به معنى وان كان ذلك المفعول به مفعولاً فيه وله اومعه
 كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه **المحذوف والمزيد فيه**
 نعمان للرباعية مفرد مثلاً في الثاني وكل في قوله الكل
وصف لمحذوف معاني الافعال إلى الاسماء أي توقعها
 على معاني الاسماء على انما مفعول به اوفيه وله اومعه
 فلا منافاة بين كونها مفعولاً به اوفيه مثلاً والمراد
 بالحذف كلامه المحرر اللفظي المار بالخارج فساقت
 التحقيق بيان ذلك في نحو مريت برند وداره فهذا
 اليوم ابقاء المرد على ريد على انه مفعول به وعلى داره
 و اليوم على انما مفعول به **مخوذهت برند وانطلقت**
به ان قلت كيف يصور في نحو هذين المثالين جوارها
 والانطلاق وابقاها على زيد بواسطة الباء وقد
 كان اصلها كان فزرت غير مرة ذهب زيد وانطلق
 فكل من المعنيين ثابت له قبله ومعه قلت المعنى
 الموضع بالباء على محذوفها في نحو هذين المثالين هو

التصيير ولا يمكن اتصاله معباً عنه بالذهاب والانطلاق
 الا بالياء فتأمل **فان ذهب وانطلق الزمان**
 فيه اجمال اذ لم يبين فاعله مع اللزوم ما هو فممكن
 ان يريد نحو ما قرره في جلسته وان يريد نحو ما قرره
 في فرجة زيد **ولا شيء من حروف المحرر معنى الفعل**
 الذي يعدي بها عن معناه الاخر اذ هي لا تخالف انما وضعت
 للمعاني لا لتغييرها كما في قولك جلست في الدار
 فان جلوس المتكلم وهو معنى جلست حرة في الدار
الالاء حال كونها في بعض المواضع وهو الموضع
 الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضو
 بالمحذوف بل تصيير المحرر فاعله فاعل التغيير معنى الفعل
 عن الموضع إلى التصيير والتضعيف **مخوذهت به**
 فان المراد من الالاء ان ذهبك لصوق به
 وان كان ذلك ممكن الارادة بل نصيبك اياه فاعل
 الذهاب قد غرت الباء معنى ذهب إلى التصيير
 بعضهم بعض المواضع الذي يكون فيه الباء معدي
 وهي التي معناها التصيير خروج عن معنى الكلام
 وبناء على ان التعدية معنية وسياق ما فيه
بمعنى كون الباء عنده بمعنى مع يخرج الفعل عن

موضع المسئلة وهو ما عرفت الباء معناه لان الفعل
 مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل عنه والباء تفيد
 صدوره عن المحرور فالذي يفيد معنى الفعل كما لا يخفى
 فان قلت كيف يصنع المرد في قوله تعالى ذهب الله
 بنورهم قلت قال الرضخاء الباء عنده في ذلك لا تأكد
 وبنيته انتهى ببيان عنده الفاعل والباء **واما في الهمزة**
والضعيف فلا بد من التغير يعني اذا كانت اللفظة
 والافعال من التغير كما في اسرى وسرى وبشر
 ومنه يسر الله عباده والسرى في وجوب النفي وان ضل
 كحصول الاثر وافعل وفعل للتأثير وهو ايجاد التأثير
 في الغير والايحاده هو التغير المذكور وصنعه
 لا يقتضي سوا الاشتراك افعل وفعل في التغير وهو
 اعم من ان يكون معه تكثير بتكرار افعاله وفقد
 صرح فيما سبق بان فعل التكثير في الفعل او في الفاعل
 او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فؤخذ
 منه اختصاص فعل عن فعل فانه لا يدل عليه لا
 لانه لا يستعمل في كثير بل لانه لما هو اعم منه ومن
 التكثير فمن ثم قال تعالى تبارك الذي تترك
 الفرقان على عبده وقال الحمد لله الذي انزل على عبده
 القرآن

الكتاب وقال تعالى انزلنا في ليلة مباركة
 هو انزاله ليلة القدر الى السماء الدنيا وهذا قول جميع
 من المحققين وقل انها سواء في عدم الدلالة على
 التكثير تشككنا نحو قوله تعالى وقال الذين كفروا لو انزل
 القرآن على جملة واحدة وقد نزل عليك في الكتاب الابه
 اشارة الى قوله واذا رايت الذين يخوضون الاله وقرحوا
 بان المنزل في الاين ملق تعالى فالمراد به الاباح ولا يحصل
 عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا بان يكون شيئا بعد
 شيء وقوله في الآية الاولى جملة واحدة باعتبار نزوله
 الى الارض فامل وقول بعض من كتب على هذا المحل انه يؤخذ
 من وضع الشارح هنا مع مساعدة سابقه استواء
 فعل وافعل في عدم الدلالة على التكثير وهم من غير شبهة
ولا حصر لتقديره متعلق بحصر وهو مضاف الى فاعله
اي حروف الجر والمواد به الجنس لا الجمع ومفعوله
فعلا واحدا وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين
 من الحروف اي واحدا او اكثر فانه اي فان اجتماع
 حروف كثيرة على فعل واحد ولا يؤخذ من هذه
 العبارة امتناع اجتماع حروف بل ولا تادثر
لا يجوز يستثنى من ذلك اذا كان مدحوظا لظروفا

فانه يجوز كقولك جلست في البلد في السوف وانكفت
 في رمضان في العشر الاخير منه بضم عليه الرضخ
ولا يندى كل فعل او يندى في مجزى **الرباب**
المتشعبة من الموصوف الوصفه كذا الاشارة الى
 ما تقدم في قوله ولا يغير شي من الحروف **قال**
بعض المحققين هو كما قال السديف بنج
 الأئمة وفاضل الأئمة الرضخ الاستبرادى مع تغير
 كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه ايما الهمزة
 بما يقتضيه اول كلامه من ان حروف الحو الي
 بعض يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معديان للفعل
 مع تغير معناه تارة وبدونه اخرى وهذا باطل
والخواتم لا يندى المفعول الذي تحت عنه
ويجوز له مقالا لا اذم وما تجاوز معناه الفاعل
 الى المفعول به من تغير الحرف **معناه** الوصفى الى معناه
 التصير كعناه مع الهمزة والتضعيف **لما مر** من هذا
 المحقق نفسه في نصيحته ونصحت له **من ان**
 او المتعد **بحسب المعنى** والحرف اذ لم يغير معنى
 الفعل الا اذم كان معناه بدونه هو معناه مع فهو
 لازما ايضا **لا يندى** فيكون الفعل مفديا بعد كونه
 لازما

لازما **من معنى التغير** الاضافة بانيه ولو قلب لاضافة
 لان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا المحقق
 ببعض المواضع ما تكون الياء فيه معدية وهو مردود
 فانقلبه عنه الشارح من قوله ولا حصر لتعدية حرف
 الحرف فعلا واحدا من التعدية بالحروف التعدية نحو
 مررت بزيد بالبارية مع ان الحروف فيه لم يغير
 معنى الفعل كما انه في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف
 مررت به انا اقول قد علمت مما قدمنا ان معنى
 التعدية هو ليس الاجاوزة معنى الفعل الى المفعول به
 وان هذا المعنى كما يخفون في صرحت زيدا ويجوز
 فمررت بزيد في الدار يوم الجمعة على ما مر وان
 هذه المجاوزة قد تحققت للفعل بواسطة الياء
 بعد ان كانت متقية بدونه وان تحققت لا
 تستلزم تغير المعنى وانما وجب تغيره في نحو ذهبت
 بزيد لان المراد ليس كون الذهاب لا صفا بزيد
 بل كون التكلم صرنا بذا ذهبا في الهمزة
 والتضعيف لانها من باب التأثير وما ادعاه
 من كون التعدية بمعنى وان التعدية تطلق
 على مجاوزة عمل الفعل الى الحال والظرف فالحال

نقف عليه لاحد نصا ولا استعمالا وقد وقع في شرح
المفصل ما يوضحه فان قلت كيف يمكن هذا الحق
وعنه ان يقول ان التقدي والزوم انما يوصف بهما
اللفظان بحسب اختلاف المعنى فلذلك كانت
لك متعديا لان معناه هو معنى نصحتك وان يقول في
نحو مررت بزبدان الباء لم تغير معنى الفعل وانه مع
متعد وهل هذا الانتقاص قلت المراد به الاختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من احد اللفظين مخالفا للمفهوم
وذلك يتحقق بكون احدهما ضمنا للآخر كما مررت
ومررت بزبدان يكون احدهما لازما والآخر متعديا
وممكن المفهومات متفقين بان كان احدهما
هو عن الآخر كما في نصحتك ونصحت لك
لم يكن ان احدهما لازما والآخر متعديا والمراد بتغير
معنى الفعل بتدليل معنى آخر لما في ذهبت ومضت
ورفعت بزبدان عصيته ذاهبا من البين ان اختلاف
الاستعمال تغيره فالاتفاق هو اصلا والله اعلم
نظر وجهه ان معنى الفعل بدون الحذف هو الحذف
مسند الى فاعله ومع الحذف هو الحدث مسند
الى فاعله متعلقا بحروجه فقد غير الحذف معناه فلا يصح

قوله ولا تغير الى اخره وجوابه ما مر من ان البعيد هو
بتدليل معنى بمعنى كالتقدم شرحه ولا يحصل ذلك
بغير الباء **من الثلاثي** هو ما بعده بيان لهذه
الافعال المذكورة **هذه الافعال** اشارة الى
الثلاثي وما بعده فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع
والاحمر من الامثلة الحاصلة من تصرف هذه الافعال
فما الافعال المشار بها التي لا تصرف فتحصل
الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده
اعم من الماضي وعنه فالمراد ان الافعال التي هي
الماضي وعنه تصرف بعضها الى بعض فيكون كل
منها صالحا كمالا ان يكون اصل الباقي والمراد بتصرفها
ايران هذه الماهيات الطائفة في انواعها المذكورة
تحتها كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزدف صرف
الى ما مضى قلت اكرم والمضارع قلت اكرم والماضي
قلت اكرم **احصل امثلة** بينه ان المسموع لانه
الامثلة التي تصرف حصولها منه **وبها** من اسم
الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا حاجة اليه مع
الكاف في المضارع معنى المتعدي على تقرير الشارح
في بيان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وعنه الحاصلة



من تصرف الفعل الثلاثي والرباعي المحرر والمزيد
فيه **لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل**
والحال هذه القليلة لاشتراكها بحسب
وجود ذاتها لأن ذات الزمن الذي تخفق والتقى
مقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو
موجود إنما هو بحسب الاختصاص بالماضي والاستقبال
فالامر بالعكس لأنه قبل وجود ينصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضاءه بالماضي وقبل
منسوب مخصوص على الظرفية توسعا في جعل
الزمان منطوقا الزمان آخر **بالنسبة إلى المضارع**
ولزم أصالته بالنسبة إلى الأمر على القول باقتطاع
من المضارع وكذا على القول بعدم اقتطاعه بقياس
المساواة بينه وبين المضارع في علة أصالته المذكورة
بالزيادة على الماضي الزيادة هي حرف المضارعة
وكونه زائدا على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير
الماضي المدحرجة وصل وأما في مضارعه فإنه
يعادل الهمزة **ولاشتراك في فترعة ما حصل بالزنا**
يشكل هذا بالفعود وقعد أن قلت باستفاف
قعد من الفعود **وصالة** أي الماضي الذي حصل هو أي
الماضي

المضارع الحاصل بالزيادة وبرز الضمير لأن الفعل
جرى على غير ما هو له وعائد الموصول في قوله **منه** **وأن**
نقط على حصل أي واشتق منه وكلاهما قضية
لأفانك فيها إذا أصالة ما هو موصوف بان غيره حصل
منه واشتق منه معلوم بالمدحمة وكان
الصواب أن يقول وأصالة لما حصل غيره بالزيادة
عليه **هذا** الإشارة إلى الفعل وما بعده والنحو
أنها إلى الفعل وحده وما بعده إلى قوله في الزمان
الماضي نوطه أد كل فعل وضع للدلالة على معنى موجد
بمنزلة الجنس هو كل مفعول على كثير من مختلفات
في الحقيقة وهي ما به الشيء هو باعتبار تحققه وجوده
في الخارج فظهر أن الجنس ما نختد ماهيات
متحققة في الخارج كما سحران بالجنس إلى الأنس
والفرس وغيرهما وأما الماهيات الاعتبارية التي
تواطأ عليها جمع من العقلاء وغيرهم في أذهانهم
ورضعوا بأزائها أسماء كاهيات العلوم واشتملت
عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينهما والفصيل
على المختص بهما مجاز والشارح غير بمنزلة عما
على إطلاق الجنس على ذلك كذا قيل وأنا أقول لاشتراك

ان اللفظ كيفية تعبر للنفس الضرورية والكيفية
قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية
بشاركة فيها اللفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى
المقترون زمان وخاصية وجودية اخرى بشاركة
فيها بعض ما شاركة في الاولى دون البعض الآخر
لدلالة على خصوص الزمان المعنى فالماهية
المركبة من الكيفيتين والخاصيتين الوجوديات
موجودة خارجية لوجود جزئيا لرافه والمشتك
الاعم من اجزائه اجنس والمتوسط اتصال
على قياس الجسم النامي المتحرك بالارادة نعم يصح
ما ذكر في النسب والاضافات التي هي عبارات
محضة لا تحقق لها في الخارج اصلا كالاثوة والبوة
على خلاف في ذلك ايضا **فلا يلزم تعريف**
الشيء بنفسه الصادر في التعريف بالنفس
فقط بالتعريف بانه النفس كما هنا واعلم ان
المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة وقصد
تفريقه من حيث انه موصوف بتلك وذكرت تلك
الصفة لشيء اخر في تعريفه مراد ايجامعها الاول
كان ما باب تعريف الشيء بنفسه قطعاً لان المقصود
بالفريق

بالتعريف جنس كما لو قلت الرجل الطويل هو الحيوان
ذو القامة الطويلة فاستبعاد بعضهم لوهم لزم
تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر اختلاف
الموصوفين بالماضي استبعاد لغز بعدا **اذ قصدت**
على المضارع المحذوم ولم ومثله المضارع في سيا
لو كقوله تعالى لو يطعكم **بقلب معناه** وهو على
الحصول في الحال او الاستقبال **الى الماضي** اي
الحصول فيما مضى **اذ لا يصنف على نعم ونفس**
لان معناه المدح والذم في الحال وليس وعسى
فان معناه النفي والمقاربة في الحال **وما اشبه ذلك**
كما في درساء رجلا عرو عن الاول اي عن الاعتراض
الاول او عن المعتض به الاول **اذ دلالة على**
المضي عارض اي امر عارض والافعال عارضة
والاعيان وياصل الموضوع الموضوع هنا هو الفاعل
وياصل الدلالة على الحصول في الحال والاستقبال
انها من الحوامد هذا الجواب فاضرا على تقدير
ان يراد بالمعرف الماضي المنصرف اي الحاصل بالتعريف
فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد اداء الشرط
واما الافعال الدالة على مجز المدح والذم في الحال

كحذاوسا وضع العقود كعت فاعلم من
 الكلام اذا لم يحصل من افعال اخر معناها
 اذا نشأ الثعب والعقود لا تكون بغير الماضى
 فامل فيجى فيها الجواب المذكور **وان ارد**
المطلق ان قلت المطلق هو كمال ان الحجب
 الدال على شايخ في حقه قال فتخرج المعارف والاشياء
 معرف بالامر فلا تكون مطلقا قلت مرادة بالاطلاق
 اللغوى اما ماهية الماضى لا شرطى **عن الزمان**
الماضى فيدل الماضى اشارة الى اقتران معناها
 بالزمان الحالى كقوله **وكذا** اي ومثل هذا الكلام
 المشتمل على الجوابين **الكلام في صيغ العقود** وافعال
 الثعب فان قلت يراد على هذا التعريف سواء ارد المطلق
 او المصنوع نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان
 لا يكون في زمان والا لكان للزمان الثاني اما غير الاول
 او غيره والكلام محال اما الاول فلانه يلزم منه كونه
 ايجاد الزمان واقفا في ذلك الزمان فعينه فيلزم
 ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلا تفضل
 الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذى هو
 غير الاول بعينه ماذكر فالما ان ينقطع الزمان

الابراد اما ان يتسلسل الى غير نهاية وهو محال قلت
 ان كان الزمان عدما كما عرفه ذلك من قال هو
 مقارنة متحد مجهول متحد معلوم فهو امر غائب
 فخلقته بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقدير كل
 زمن واقفا في زمن اخر غيره الى غير النهاية اذا الامور
 الاعتبارية لا استحالة في عدم تباينها وان كان وجودها
 كما عرفه به من قال مقدار حركة الفلك فخلقته بمعنى
 ايجاده وبجوار القسم الاول والاستحالة في كون ايجاد
 شئ مقارنا لذلك الشئ واقفا فيه اذا الاستحالة في ايجاد
 موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما
 المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند هذه
اما منى الفاعل او منى للمفعول لا يقال هذا التقسيم
 غير حاصل لانه يخرج منه نحو حرى الخمر صام صاره وام
 السيل يضم الحرة او مل يضم البنم وضرب امام المير
 والمرفوع في كل ليس فاعلا ولا مفعولا ان النحر
 مكان الجرح والنهار زمان الصوم والسيل فاعل
 اي مل لا محال والاما طرف للمفعول لا تافول
 الفاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكون حقيقة
 او تافولا وهما في الامثلة المذكورة تافول **اي الفعل**

الماضي أحوجه الوحد التفسير ان ايقام ما على عمومها
يقضي صدق الحد على كثير من الاسماء والحروف
والانفعال الغير الماضية **التي كان اوله مقوقا**
دخول كان مفسد للحد بصدقه على نحو ضرب مينا
للمفعول وعدم صدقه على ضرب مينا للفاعل
والهمزة غير مقدما فلا يكون اوله فلا يخرج المبدؤ
ها من الحد وهذا يخالف ما قدمه في قوله ولما
اوله الهمزة مثل الفعل الى اخوه ولو قال هنا وما
كان اول متحرك منه مكسور الصيغة المقابلة بين
القسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وحررت الولية
في الموضوعين على سن واحد **لزيادة التوضيح** فديفان
انما ذكره اشارة الى التقسيم المذكور **لان المراد**
التقسيم فديفان ان التقسيم يقتضي كون القسم اعم
من كل من القسمين وبيان القسام والاكاف قسم الشيء مساويا
وقسم الشيء قسما منه وكلاهما ممنوع ولازم لكونها
للتقسيم لان المتق للفاعل مساويا كان او متحركا
منه مفتوحا وما كان اوله مقوقا قسم مما كان اوله
متحرك منه مقوقا **اي ما كان على احدى هذين**
الوجهين ان قلت او موضوعه لاحد الشيئين

او الاشياء سواء كانت للشك او التقسيم فحد القدر
لا يميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت الوجهين
ظاهرا في كون المراد بها القسمين فلا تكون اول الشك فقال
اذ كان بها الشك او الظن او الجاهل **واما في اول**
متحرك منه سواء اوله او حشوه **وكون الفتح خفا**
هو عام العلة لفتح اول متحرك **كما في** اي الماضي لا يقيد
كونه مينا للفاعل المتأقاة لقوله سواء الى اخوه وما
التي في قوله كما في مصدره اي كناية **فالانه الاصل**
في الانعكاس لان الاغراب انما يحى لبيان المعاني
المعانية على الكلمة بصيغة واحدة ونعاف المعاني
في الافعال فوجب اختلاف صيغتها فان قلت مقتضى
ما ذكره ان الاعراب اصل في المضارع من الافعال
لجوابه فيه فيكون كقولك لانا كل السمك وشرب
اكثر قلت الاغراب في المضارع غير متعين لبيان
المعاني المعانية عليه لامكان الاستغناء عنه بظهور
لا وان بخلافه في الاسم **الا اذا عمل اخوه** اذا كانت
اخوه حرف علة وهو الالف والواو والياء وهو استثناء
من قوله على الفتح وفي كون الفعل المعقل اخوه مستثنى نظرا لان
وجود الالف فرع عن فتح ما انقلبه عنه فان قلت

هو مستثنى باعتبار الالف فاتها الان اخرو وهو ساكنة
 قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الاصل
 فلا يكون السكون في الالف بناء **او اتصاله** اي بالاجرو
او الصخر مخضروا ونحو عوار ومولى على الضم المقدر
 على الواو والياء المتصلين الفاصلة محذوفة لبقاء فتحة العين
 دلالة عليها **ولم يقض بدكس** الكلى ضمن نقيض معنى
 يكف فعدا بالياء لا على **لان قدر اربضاه**
 منها علم انه لا يشترط في المثال ان يكون من كلام
 من ينجح كلامه بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات
 حكم الكل فلا يكون الامر ذلك كما قرره الشارح
 في غير هذا الشرح **ان مثاله** المثال هنا هو الشخص
 ومنه مثل بين يدى الامير او قام مثال بين يديه ولانك
 ان الحرفي ينشخص فيه الكل لانه هو مع زيادة التخصيص
 هذا بناء على ما هو شائع من ان الكل في ضمن جزائه و
 النقصان الكل لا يقل الوجود الخارجى اذ الوجود
 فيه لا يقل الشوكه فلا يكون كلما بل جزئيا بل الموحى
 فيه شئ مطابق للكل بطلاق عليه انه جزئى له
 ولا يصاحبه محل غير هذا **اذ وانا** اسند الزيادة
 الحضير الجمع اما لان الواضع عنده جماعة كما هو قول

بعضهم

بعضهم واما لنزول المتكلمين به منزلة الواضع **على**
التأنيث اي تأنيث الفاعل ولو قال على تأنيثه كان
 اولى **كما في الاسم** اي كالتاء الزائدة في الاسم ونزل
 التاء الاحقة له منزلة الجزء منه فلذا قال في
 الاسم ولم يقل على الاسم **وخصوا المتحركة بالاسم**
والساكنة في الفعل دخول التاء على المفعول عليه
 كما هنا صحيح وان لا كذا دخولها على المفعول وكل
 من المفعولين اضافى اي بالاضافة الى الآخر لا مطلقا
 لدخول المتحركة والتا ساكنة في الحرف كمت ورت
 رمت ورت **بغاد لا يبينها** منصوب على انه مفعول
 مطلق مع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذي
 هو من الشرط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا
اذ الفعل الثقل المناسب ان يكون ثقلا وتتم الثقل
 ان الاسم خفيف والتاء المتحركة ثقلة والساكنة
 حفيفة فاعطى الثقل المحقق والخفيف للثقل
وزادوا الفاء اي في معنى المذكور **روا** او في جمعه
 كضروا ونظروا **علامة** منصوب على انه مفعول
 مطلق لانه معنى دلالة اوقفت لانه معنى دليل
 اى يدل فان قلت الالف والواو نفس الشيء والجمع

ع ٨٣ ت

اي دخول التاء
 على المفعول عليه

لا علامة كاقال قلت المراد بالفاعل في كلامه
الذات الفاعلة ولذا وصف بالاشتراك والجماعة والفاعل
والصانع علامة ودليل عليه **من تعريف نصر** من بيانية
لهذا المذكور فتصرف بمعنى مصرفات وفي كون الفعل المفعول
بعلامة تأنيث أو ضمير فاعل من مصرفات المجرى منها نظر
أذا الفعل بألف بحروفه وهبته ومفاه وان تغير الالف
على الذات الفاعلة فالنغير في الفاعل لانه المستعمل
فعل مفعول فسر فان قلت لا يصح كون فعل مقبلا على
مصرفات نصر فالصواب ان يفسر هذا في المتن بنصه لا
بصرفاته قلت يصح ذلك بنقد برمضاق أي مصرفات
فعل بقرينة السياق **أشعر** بفك الادغام فيه
وبما بعده من الامثلة بسكون المدغم فيها انما الفصل
به ضمير مرفوع متصل متحرك على السكون فان قلت
فما وجه فتح الراء الاولى بعد سكونها في الادغام وكون
العين بعد فتحها فقلت ان كان اصل اشعر
كأخرج كما هو أحد القولين السابقين فوجه
الرجوع الى الاصل عند غدر الادغام الذي كان سببا
في الخروج عنه وان كان اصله هو هبته الحاصلة
عند الادغام ففيه اشكال **اذا كانت** **ولا تكذب**

صورة الالف قدم النظرة على عامله لافادته الاختصاص
فان قلت لا يصح فصلها بها بصورة الالف على وقت
كونها حشوا أو طرفا كقرا قلت المراد المقصود هو اطراد
كتابها بصورة الالف وهو المراد من قوله تكت اذ غير
المطرد يصدر غالبا بقدر كما يقال اذا وقعت حشوا
أو طرفا فذكت بصورة الالف كما مر وقد كت بصورة
الواو والياء كمن رئيس **ويقال للالف** الواو والياء
لا المعطف على نكت لئلا يشارك في الاختصاص
في الطرف لما صرح به الشارح في مطوله ومختصره
في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
قد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه **فلبسته**
تشي القا ان قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشيء الى
نفسه وغيره وحاصل تقسيم الالف الى الالف والهمزة
بل من تقسيم الشيء الى قسمين متمايزين المقسم أحدهما
يسمى باسمه على طريق الاشتراك اللفظي
لان الامر فرع عليه قدم ان مذهب البصريين
ان الامر اصل ما حوذا ابتداء من المصدر **لاشتقاقها**
منه قد يعترض على هذا باسمي الفاعل والمفعول بمعنى
الماضي كانا ناصروا ونبا امس او مضربه امس لان

دعوى استقامتها من المضارع لوجوب موافقة المشتق
للمستقمنه في معناه **أعدى النوازل جمع زائده**
لا زائد دليل احده **اربع** وقد مررت المرادى صرح
بان الحرف يذكروا ويثبت **فوقايت الماضى** قد ورد
عليه ان الفرق بينهما غير حاصل بين الماضى والمبذور
بهمزة وصل ومضارعه المصدر هجره التكليم **لان**
موجز الزمان الياء تحمل الظرفية لان معناه متأخر
في الزمان الماضى والسببية اى لان الفعل موجب
تاخر الزمان الذي هو موجز مدلوله عن الماضى واحترز
عن التقديم بالربة فانه ثابت للمصدر **لانا نفى**
به الظرف قد يدفع بان ارادته لا تدفع عنه الاراد المذكور
لما هو شائع بينهم من المراد لا يدفع الابد **فالظرف التكليم**
وحده هذه العبارة توجب صدور مصدرها
وضع لك كرا او مخاطب او غائب على احرف المضارع
فالصواب ان يقال الظرف مثال للتكليم مع انفراجه وكذا
اذا كان معه عن يعنى ان عنده مصاحب او مشارك
له في مدلول الفعل المذمر بالنون او قدر انه مشارك
له في التكليم كافي **لكن هذا سهل** اذا الخطاب
فرية معنوية بمنزلة المخاطب عن عن غائب او وقع

نحو معنى موجز

اللسان

اللسان كما يقال في زمانا لم يسأل عن موت امه مناد
نفس بالنار الفوقية **ويوجد الفرق بالموار والوزن**
جواب سوال مقدر تقديره لم لم يجعلوا اجمع الغائب
بالنار الفوقية فوقايتيه وبين جمع المذكور الغائب
كما في المفرد والمثناة وتقدير الجواب ان الجمع للحقة
مع كل واحد من الذكور والاناث علامه بتميزه عن الآخر
بمخالفات المفردة والمثناة والمراد بها **اجزاء من طرف**
الماضى والمستقبل لكون الزمان لا يستقر اجزاء
ولا يجمع منها اجزاء فصامدا وفي هذا الكلام منقضية
اذ لا بد من اعتبار الجزء الحاضر مدلول الحال هو اصل
وعنه بطريق الانتظام اليه **المراد به** اى بالاستقبال
يعنى المستقبل لانا المعنى المصدر **بعد زمانك الذي**
انت فيه لو قال بعد الحال لكان احسن لان الزمان
الذي انت فيه جز حاضر من معنى الحال **لانه يستقبل**
اى لان الفعل الذي يستقبل الاستقبال الزمان الذي هو
مدلول له كما يقال في الفعل اللفظي **الماضى**
لمضى الزمان الذي هو مدلوله فلما سمي الفعل اللفظي
بالماضى لا تصاف زمانه بكونه معنى فكذلك فيما
ان يسمى الفعل اللفظي في المستقبل كسر الياء لكون زمانه

مستقبلا ذ الشئ الذي يسند اليه المضي هو الذي يسند
اليه الاستقبال **ان الزمان مستقبل** بالناء المتأخر القوية
مسند المخاطب والهاء عائدة على الزمان كان الزمان
قار عن نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب
الى الاذرون القار وقد قبل الاستقبال بالمتأخر المحيية
مسند الى ضمير الزمان والهاء عائدة على الفعل لان الزمان
يستقبل الفعل وهو فاسد لان المراد بالفعل ان كان
الحادث فهو مظهر في الزمان وانت يا شانه
وان كان اللفظ فلا يجامع الزمان المستقبل فازلت
هو المراد وما وجه به فساد هو الحارزة التي اشار اليها
بعد قلت الحارزة ضعف لا يمنع الصحة لا ضعف موجب
الفساد **اطلاق كل مشترك** اشتركا لفظا **على افراد**
هو انه مع القرينة يتعين ما دل عليه ويدونها
يكون محاور بينها **هذا** هو المستور في كتبهم **وكن**
يبين الفهم الى الحال دو الاستقبال **عند**
اطلاق اللفظ دون اللفظ به **من غير قرينة**
ثبوت عن كونه اسارا حقيقة **في الحال** فقط اذ لو
كان محالا لم يبادر اليه شئ منها بدون القرينة
ولو كان اسارا في الاستقبال فقط لكان هو الذي
يبين

يبادر اليه الفهم عند ذلك **وهم كسرون** اي
غير الحازين ولا يبطون التعريف على ذلك وفيه نظر
اذ الفتح هو الاصل عند كل احد والكسر عند
هؤلاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والمحركة
والله لو فتح في كسر من لا يفتح لو فتح في مضارع افعل
مع حذف همزة افعل من المضارع لم يبق عن حرف
المضارعة مع الازنة اصول لم يدر هو مضارع فعل
استعمل امر لا مضارع افعل محذوف منه همزة
بمخلاف سائر ابواب التاميم وهو فعل وفاعل
وفعل بالتضعيف فانه مع حرف المضارعة لا يكثر
مضارعه مضارع المحرر لا شكال مضارعه على
الحرف المزبد فصوله ويقال صوابه وقبل كسر يفتح الراء
وغيره لم يعلم انه مضارع اي مضارع المحرر وهو
كسر يفتح الراء او غيره وان لم يستعمل امر المزبد
فيه والاحسن امر مضارع المزبد وهو كسر فحذف
همزة من المضارع فقول بعضهم فيه نظرا لان
مضارع المحرر مضموم العين ومضارع المزبد
مكسورة والصواب التمثيل بالضرب وهم فاحش
فليتأمل **بجاءا** اعجازا امر سلا ويفهم منه

١٤٧
انه على الاول ليس مجازا اي مرسل وهو كذلك نعم
هو مجاز بالنقصان مثل واسال القرية فامل
والياء لغز الغدبة بان تكون للملازمة يكون
صورة الباقي الملازم لما سألني ان يقول بصورة
الباقي ملتصبا بها اذ الصورة هيئة اللفظ فيكون
من باب القلب لاي لاقتضائه ان الباقي محذوم
حقيقة وان صورة الباقي لا الباقي في نفسه والواقع
عكسه اى ان الباقي هو الباقي في نفسه وانه بصورة المحذوم
لانه المحذوم وهذا هو التركيب الذي ادعى انه مغلوب
عنه **لانه حال** عن الباقي هذا فوجه رابع غير
النوحيات الثلاثة السابقة ولا يخفى انتفاء
الخاتمة عن الكلام ومراعات هذا الوجه
وانما قلنا انه غيرها لاقتضاء قوله فيما سبق
لاصون الباقي ليست محذومة بل مثل المحذوم اذ محذوم
حال من صورة وكذا يقتضيه عطفه قوله او يقال
على نفي قوله توجيهه اذ يقال اما قوله محذوم
مفعول ياتي فالامر فيه اظهر **اولا انه وصف**
للفعل هذا جواب عن التذكير على الوجهين الاولين
من الثلاثة المذكورة اما على الاول فالنقد عليه
حال

هذا هو معنى
التركيب

١٤٨
حال كون الصورة مثل فعل محذوم فحذف مثل ثم اتم المضاف
اليه مقامه ثم الموصوف واقسم صفته مقامه
واما على الثاني فالنقد حاله كونها فعلا محذوما اى
معاملا معاملة واما الثالث من التوجيهات
محذوم مستعمل في معناه الحقيقي بدون تقدير الاضافة
صورة اليه في التقدير **فاما اشتقاق المضارع** اى
اشتقاق من المصدر واسطة المضارع كما مر في صدر
الكتاب **لان الماضي لا يومرية** اى لا يطلب به بخلاف
المضارع فانه عند اقترانه بالامر كما مر فصح
اشتقاقه منه المقتضى لنقل حروف الاصل ومغاي
الى الفرع **وان كان ما بعد حرف المضارعة**
يشترط ان يكون تاليا له تحقيفا وتقديرا ليخرج
نحو غدسا كنا اى سكونا الفظا وتقدرا ليخرج
نحو تقوم وتبيع وزود فتامل مزيدا في اوله همزة
وصل مكسورة ان قبل يتقص هذا نحو كل وخذمو
من تاكل وناخذ وتامر قبل لحي فيها همزة وصل
فاستقل اجتماعهما مع همزة الفعل وحذفت الثانية
تحقيقا والاولى استغناء عنها التي هي **اعدك**
اى معتدلة بين الصفة التي هي في غاية الخفة

١٤٩
فالتفصيل عن مراد من صيغته **لأنها توصل إلى النطق**
بالساكن يقتضي أن التوصل ههنا وصل اسم مصدر بمعنى
التوصل ومصدر بمعنى الوصول وقد يعملانها تسقط
وصلا دون ههنا القطع إلا أن إضافة شيء إلى
حال يقتضي وجوده عند وجودها وهذه ليست
كذلك **منه أي من الباقي والمضارع** في هذه العارة
حرازها وتصحيحها على ما فيها أن هي متعلقة باستقرار
حالات من المضارع **مضموم ما فتضمها** أي إذا كان
أصليا سواء كان موجودا كما نصرا ومضرا كما غوي
لأعارة صا كما شوا **وفتحوا ههنا كسر** ظاهرة
بوجه أنه جواب عما برده على قوله سابقا مكسورة فقط
دون قوله ههنا وصل فلو قال والنو ههنا كسر لم
من هذا الإلهام **في موضع الحال** نعم ثانياً لفعل
إذا اجتمع نا أن احتراز عن التوهم فإن التحفيف فيها
محذوف أحدها قليل كقراءة بعضهم وتزل الملائكة
بضم اللام وفتح الناء من الملائكة كقراءة بعضهم
نحي المؤمنين بسكون الميم **في أول مضارع** احتراز
من الماضي نحو تبع وتتابع فالونه لا يجوز كذلك بل
الحائز التحفيف بدغم أوها وإصلا وأيندا وأب
ههنا الوصل

١٥٠
ههنا الوصل ولم يكن الإدغام لرفضهم الابتداء
بالساكن هذا يخالف ما يحكي عن ابن مالك
وأبنه من أن طاهر كلا منهما أن هذا النوع مما يجوز
فيه الإدغام في غير وصل ويجوز أحدا ب ههنا وصل
فقالا في تجللا يجوز أن يقال انحل قال ابن هشام
لم يخالف الله ههنا وصل في أول المضارع وإنما
بدغم هذا النوع في دون الابتداء كما يقول **أنت تجيب**
أما قال أنت دفعا لنوهم أنت تجيب ماض وما بعده
أفعال ماضية **لأن دغم في عندها** أي في غير حرف
الصفير وإنما بدغم بعضها في بعض نحو فان سألته
وليس المراد أن شيئاً منها لا بدغم في عنده لفساد
ومخالفة النقل **وضعف الجمع** هكذا في النسخة التي
بيدك بالطاء المحلة المشددة في بعضها بالضاد
فلزم النكرار مع اضرب وعلى فورد بالواو
الثلاثة كثير وقيل وضعف **وكذلك منصرفاته**
ويصح عود الضمير على افتقار من الصلح وما عطف
عليه وهو أول من تضعع الشارح **والههنا**
سكون الواو ينف فيه حمزة تدرية لعلمه من إدراك
القاء إذ رابذاً المعجزة المشددة وهو اتفاقاً

اذ الطالب فعلى الاستدعاء **ما** الطلب **مراد**
له أي محبوب **فكان ذلك** أي طلب مراده مقتضا
لنا كيد أي أكد ما هو مراده فان قلت قوله
 لا استدعاء الطالب معناه لا مقتضاها الطلب
 فالناكد ينفي الطلب وهو كسر قوله فكان ذلك
 مقتضا لنا أكد فلا يصح قيل له بذلك قلت بل معنى
 الاستدعاء الاستدعاء أي استدعاءها وجود
 الطلب والاشتراك ان وجود معنى تقييده وجود معنى
 آخر يستلزم وجود المعنى الآخر قائل **الغير الموجد**
صفة كاشفة اذ المستقبل لا يكون حين هو مستقبل
 لا غير موجود فان قلت فوجه تضعيف هذا القول
 المشار لتضعيفه بغير قلت ورود الناكد في النفي
 والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه **لأن الحاصل في الرأيا**
لما لا يحتمل الناكد فيه نظر اذ يمكن الاخبار بانه
 على ان يقال ان يقول كان حاصلا في الماضي منصرفا بالما لفة والناكد
 ليس معنى التوكيد وصف والقوة لمعناه تقرير الحكم وثبته فذهن الخطاب
 المؤكدة بالما لفة والقوة فلا فرق بين الماضي وغيره **بالمستقبل الصرف** أي غير
 المشون بمعنى الطلب **لكنه** أي الفهم **غالب** منصوب
 على الظرف أي في الغالب **علم المطلوب** خبر كونه

لما لا يحتمل

3

ليس معنى التوكيد وصف
 المؤكدة بالما لفة والقوة
 ص

بالمستقبل الصرف في قوله وما اوفت في علم ترفع
ثري شمالا دعوى الاستقبال في ترفع والقلة
 في رما غير صحيحة فيها اما في الاولى فلان ترفع
 حال من قال اوفت وهو ما اضطرار معنى قال ان هشام
 في فصل رما من المعنى والحال في حالها أي منه
 لو قلت حصوله واما الثانية فلنصر ان هشام ايضا
 في ذلك بان رما فيه للتكثير بضمه الاختيار في
جميع الاعمال الايام اشارة الى ان المستثنى لا يكون
 الا بصفة المستثنى منه واقتضاه هنا في مانع
 من كونه من الفعل من قوله وبلغ الفعل وان صح معناه
 وليس من المقدر المذكور تفريعا لانه لا يكون
 الا في النفي بل المستثنى منه محذوفة لقرب
أي تفرد حاصله ان الاحتصاص له معناه
 انفراد متني من بين امثاله بحكم وهو هذا المعنى ثابت
 للثون الثقيلة دون فعل الاثنى وجماعة النساء
 والثاني عدم عموم معنى لشيئين فأكثر وهو
 هذا المعنى وصف للفعل المذكور لا للثون الثقيلة
 اذ هي عامة في الفعل المذكور وغيره فقابل ما قبلها
 فهم منه المعنى الثاني فحكم بخطاء عبارة المصنف

لاقتضائها على عدم عموم الثقبلة لافعال فقوله **لا**
يعم تفسير من هذا القابل للمعنى الاختصاص عند
 العموم وقوله **لان الثقبلة** تعليل محذوف تقديره لان
 يقول ما عديده فامل ذلك **بان كل ذلك من**
الشواذ الاشارة لما وقع في بعض القراءة واما ذكر
 قبله فقد صرح فيه بانه قياس مطرد فالجواب المذكور
 حرق لا كهي **فان قلت** فمخرج في الدار وقالوا **ادارنا**
 فاعلم بمخرج هو لفظ في الدار والمعنى لم يخرج فقلت في الدار
 بانبات الباء من في وقالوا ادارنا بانبات الواو من قالوا مع
 ان الاول حرف مد والثاني مدغم فاجاب بان الشرط في مجوز
 موجود ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط على قياس
 ما مر في ابي وفيه ما فيه فراجعه فان قلت اذ وجد
 الشرط فما الذي يقتضي تخلف المشروط وهو الجوار قلت
 نقل الكلمة باجتماع الكسرة والياء مع السكونين ايضا
 في نحو قالوا ادارنا والخاص ان الجواز مشروط بذلك
 يقتضي اتفاق الجواز عند استقامته لا وجوده عند وجوده
 لما تقرر فان تأثر الشرط في عدمه والله اعلم
والفعل مع وزن التاكيد بصير مبنيا هذا القول مشي عليه
 ابن الحاجب في كافيته وقره الرضوي عليه واما على قول ابن

مالك وغيره مزانه لا يبنى المضارع الا بمباشرة النون
 له فلا يجري فيه التعليل المذكور لفعل الضمير من الفعل
 والنون وهو مانع من البناء والله اعلم **على ما ذكره**
المصنف من ان حده ان يكون الاول حرف والثاني
 مدغما فقط لا على ما ذكره الشارح مزانه ذلك وان
 يكون الثاني موقوفا عليه او حرف تعريف دخلت همزة
 الاستفهام **لكن قد ذكرنا انه لا يجب ان يجوز**
 اي ان النقاء الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه
 لان وجود الشرط لا يلزمه وجود المشروط ولنا في
 هذا وفي قوله فيما مضى لم يخرج في الدار وقالوا ادارنا بحث
 وان الاثر من هذه الزاوية عدم النقاء الساكنين
 لعدم جوارزه الذي هو المشروط والاول اهم من الثاني
 اذ جواز الشيء بجماع عدمه فامل فانه ديق **ولكنه**
اخف اي من حذف الالف لان فيه اتفاقا لهما اخف
 وهو الضم الى الثقل وهو الكسر ومع حذف الواو والياء
 يتقل من الاثقل وهو الضم او الكسر الى الاخف وهو
 الضم **وهنا موضع قائل** استعمال هنا غير ظرف بل
 متدا مرفوع وخبره محذوف موضع تأمل ويجوز
 على بعد ان يكون ظرفا خبرا مقدما وتامل في شرو

التقبل بشعر باشتراط اتحاد الكلمة ومخبر الحقيقة
 فمما سبق بالتعليل بالتقاء الساكنين على غير حد شعر
 بعدم اشتراطه **الاذا فتح ما فيها** اذا منصوبه
 على الظرفية والاستثناء مفعول بياول تحذف بال
 بحث عما يثبت الواو والهمزة الا اذا **وادخل الالف**
تحذف النون اشارة الى ان حذف النون للحازم
 الذي هو النافية فلورود التاكيد فالرنا في مامر
 ميزان الفعل المؤكد بالنون مني لان مقتضاه ان عامل
 الاعراب انما دخل على الفعل مؤكدا والدليل على ما قاله
 ميزان النون المؤكدة انما دخلت بعد حذف
 نون الاعراب ان نون التوكيد لا تلحق الالف بل
 او شبهه ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول لاوكدا
 فباسم ما سبأ في مقامه عامل حزم **وفل النون وحل**
نون التوكيد وحذف نون الاعراب اي لان الفعل
 حيث دخول نون التوكيد عليه صار منثا تحذف
 نون الاعراب لتنفاد الاعراب **التي هي علامته** فلا
 يخالف هذا ما مر فامل **لانه لم يلحقه** اي بالنون
 التوكيد لم تلحق **فل دخول اما لما تقدم في اول**
البحث من انه يشبه بالقسم نحو ما تفعل في ان

مال التاكيد والله اعلم **حذف الضمة بعد الفتح**
لغة طائيه الغرض من ذكر هذه الفة مقابلة القول
 المصنف فمامر الاذا فتح ما فيها فعمل هذه الفة بقا
 ارض في ارضت للمخاطبة لمناسبة الضمة وفي
 نسخة **لمناسبة الضمة** والمراد على كلتيها المناسبة للواو
 الضمة لكونها احتكاكيا **وفتح النون في الجمع**
وكسر في المتني اي لكون ذلك فارقا في جميع الصور
 الا ان هذا الفرق ايضا لا يظهر اثره عند الاضافة
 والله قد يدعي انه لا يحتاج اليه في بعض الصور
 المذكورة في الشرح اذ الف التثنية فديقاب بارفصل
 في المتنايان وفي الجمع بار واحدة اذ الف مفعول تحذف
ضاب وضوبه هذا النوع والنوع الذي بعده دخلا
 في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما عند النحويين
 فالنوع الاول مشهور بامثلة المبالغة ومثله التحول
 والثاني يعبرون عنه بفعل بمعنى مفعول او فاعل وهما
 خارجان عن اسمي الفاعل والمفعول واما الصفة المشبهة
 والامر فيها اظهر **لفظا** منصوب على التمييز فان قلت
 مماذا قلت اما محول عن الفاعلية بالقائم والاصل
 لان القائم لفظه مفعول الفاعل واما بيمين عن المفرد

على المقدر والاصل لان القيام فيما ما مثل قيام
 الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذه الاحكام التقطية
من حيث هو هو وفي الصنعة الاولى ان يعود على الفاعل
 مضاف الفاعل وفي الثاني ان يعود على الجار والمجرور
 لكن الاولى باعتبار صفة اي من حيث ان الذات
 السمات بالخارج والمجرور موصوفة بكونها جارا
 او مجرورا وهذا عندى اظهر رادق واحتزبه
 من حيث هو مستند اليه المروى في المعنى فان ذلك
 هو المجرور فقط وهو مؤنث وثنى ومجموع **ان عنه**
فاعل مسئول عنه فاسم كان ضميرعا
 على اولئك المشار به السمع والبصر والقواد
 وعند غير صاحب الكشاف اسمها ضمير عائد المكلف
 وفاعل مسئول عن مثله وعنه فضله وانما قال
 ظاهرا لاحتمال ان يكون التقديم اخرج عن كونه فاعلا
 وصار الفاعل ضمير السؤال اي بفعل السؤال عند
امر كل اي حكم متعلق بكل **منطبق على جزئيات**
 اي منطبق موضوعه على جزئيات فاستناد الانطباع
 اليه مجاز **الجم المضمرة** مطلقا في اسم الفاعل والمفعول
 كان حرف مضموما او مفتوحا بنطاق **في اكثر فعلا**
 اوف

اي في فعل اسم الفاعل **وهو** اي فعله **المنى للفاعل**
 تفيد الكسب باكثره للاحتراز عن اقله فان ما قبل
 اخوه مفتوح كيند حرج **والفتح فهو مفعول** قال في
 الصحاح الفتح الرجل اي افلس فهو مفعول بفتح الفاء
 مثل احصن فهو محصن واشبه فهو مشبه **فهذه**
 الثلاثة ^{بالفتح} جاءت نوادر انتهى وقد يقال ان مفعول
 بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل
 لم ينطوي به في غير محصن ومن احصت المرأة زوجها
 في محصن **فهو عاشب** قال في الصحاح تقول يدعاب
 ولا يقال في ما ضمه الا عاشب الارض اذا البت العشب
 انتهى **واورس فهو وارس** قال في الصحاح الورس
 نبت اصفر يكون في اليمن تتخذ منه الغمر للوجه ومنه
 تقول اورس المكان واورس الرمث اي اصفر ورثه
 بعد الادراك فصار عليه مثل المال المصفر فهو
 وارس اي دورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
 والرمث بالكسر رمي من رمي الابل وهو من المحض
وابقع الغلام فهو باقع في ابقع الغلام اي ارفع
 فهو باقع ولا يقال موقع وهو من النوادر انتهى **مسألة**
 خبر عن قوله فان لفظه بناولية بالقاظ **والجار والمجرور**

شرط الاشطر والاول خارج عن الماهية والثاني
داخل فيها **فقد حان** جواب شرط مقدر وفقره
ومهايك من شئ فقد حان اي قد فرغنا من السلام ان
نشرع **فجعل** ذلك الشئ والمراد مع المزيد عليه وبهم
منه ان ضعف الشئ مثله كما يقول بعض الفقهاء
اذ معنى ضعفه جعلت له ضعفا او اضعافا او مثله
او امثالا لذلك اضعفته وضاعفته فتأمل
لانه ليس فيه متعب ظاهر هذا القليل
يقضي تشبيهه حال الناس فيه بالصمم فاستقر
لهذا الحال اسم الصمم واستدل بهم ثم استدل
الى الشهر الذي ظفرفه على سبيل الخور في الاسناد
مالغة فلا تكون التسمية بذلك المعنى الشدة الشهرة
وقوته حتى كانه لا يحصل فيه اختلاف ولا تخالخل
فكون من المعنى المقصود اثنائه واخر قوله لانه من
الاشهر الخور عن قوله سادح لكان اظهر **ولاشع**
فيه حركة قال جعل الحركة من المسموعات
وهي من الريات فطوفا فيه مخور والمراد الاشع
فيه صوت ناشئ عن حركة قال **فاست** الاولى بعد
نقل الفتحه متطابقا بعد الى الساكن قبلها من **اللا احوال**

هو

صاحبها هو وفهم الحال من المبدأ تنازع وظاهر
كلام الشارح في بحث الجملة الحالية في باب الفصل
والوصل من المختصر والمطول منعه وكذا مجتهدا
من خبر المبدأ **اسم مفعول** اعنوسعا واصله كما
يدل عليه ما سبذكره مطاوع فيه ثم حذف الجار
لوسعا واصل الوصف اليه بنفسه فارتفع الضمير
به واستند فصار اسم مفعول **من المطابقة** اي مقدر
قولك طابقت بين الشئين اي اوفقت المطابقة اي
الموافقة بينها لا قولك طابق الشئ الشئ اي وافقه
لان اسم المفعول هذا اوفقت الموافقة له مع شئ آخر
منفصل عنه ومضاعف الرباعي وفت فيه المطابقة
بين حروفه لا انا وفت له مع لفظا آخر ويدل على قلنا
قوله طابقت بين الشئين وقوله وقد طوون فيه لقاء
والامر الاولى الا ان قوله الفاء واللام اصله بين الفاء
واللام **طريق** قوله طابقت بين الشئين الا انه
حذف الظرف وهو بين واصل الفعل الى المضى
اليه توسعا فتأمل **وقد طوون فيه الفاء**
والامر الاولى الجارية على سنن قوله ويقال طابقت
بين الشئين ان يقول طوون فيه بين الفاء والامر

ويجوز في صدره أي المصاعف بدليل قوله بجملة
الصحيح والتقدير بالصحيح إشارة إلى أنه مرادف للسالم
إشارة إلى أنه يسمى الأصم أيضا فيه شيء لجواز أن
يكون قوله أيضا لأنه مسمى المصاعف **اجتماع التلذذ**
فدفع حصول أصل اجتماعها في مصاعف الرباعي
فضلا عن كونه مرتين إذا الاجتماع ليس هو وجودها
في الكلمة على أي وجه كان بل على وجه تاليفها من
غير فصل **مثلا** أي مثل المقالات وهو بدل الأصل
وهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر في قوله موضع
حرف إشارة إلى ما فرق به بعضهم بين الإبدال والتعويض
من أن البديل لا يكون إلا في موضع المدغم منه والعوض
يكون في غير المقوض منه كناية عنده وهجرة ابن ويا سفيان
قال ولا يقال في هذا ذلك إلا مع قلنه وفي قوله حرف
في الموضعين إشارة إلى ما فرق به هذا البعض بين
الإبدال والقلب من القلب يخص بحروف العلة والإبدال
يكون فيها وفي الحروف الصحيحة قال فالإبدال أهم
والقلب أخص والشارح بنع ابن الحاجب لقوله في
شافية الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره قال
الجاريد في قوله مع حرف ولم يقل جعل حرفا
أخر

في هذا الموضع

من حرف في غير موضعه نحو هجرة ابن واسم ونا عدة
وزنة ولا يسمى ذلك بدلا إلا يجوز أو قوله عنه حنونا
عوز المحذوف في مثلاب وأخ واست فأنك إذا
نسبت إلى تقول ابوي وأخوي واستي سرد لامها وجعلها
في مكانها تصدق حينئذ أنه جعل حرف مكان
حرف ولا يسمى أبدا إلا أن ليس جعل حرف غيره بل هو جعل
حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القدر خرج نحو
أخت ونبت عن التعريف فانا وإن قلنا التاء فيها
عن الحروف لكن بالحقيقة في مكانه فإن المراد يكون
في مكانه أن يكون القوق فاء أن كان لا صدقا كما في آخر
وعنا أن كان الأصل عنا كما في قال ولما أن كان لاما
كما في ما رز أباد الإعل على معنى المقصود أن كان الأصل كذلك
كما عالم بالهجرة وفي عالم بالالف ومعلوم أن تاء أخت ونبت
ليس كذلك فإن قيل هذا التعريف غير مانع لأنه أدخل فيه
مثل الظلم وأصله الظلم جعل الظاء مكان تاء الإفعال
لإرادة الإدغام ولا يسمى ذلك أبدا لما استغنى عن
الظاء ليس من حروف الإبدال فكان يجب عليه أن
يبدل شيئا آخر وهو أن يقول للإدغام فجاءه أن المصنف
لما بين حروف علم أن المراد بحرف في قوله جعل حرف

من حروف انصت يوم حد طاء زل مكان حرف غيره
 ليستقيم حيث ولا تحذروا انتهى **والحروف التي تجعل**
منها حرف موضع حرف آخر اعجولا شايعا لغز
 الادغام فان الشاذ النادر قد يكون في غير هذه والمراد
 به الادغام يكون في جميع حروف المعجم الالف كذا قال
 المراد في الجار بردي ان جميع الحروف غير حروف ضوى
 مشعر فهي من حروف الابدال تبدل لارادة الادغام
 والباء والوار والميم وان كان من حروف ضوى مشعر
 فهي من حروف الابدال انتهى واما الابدال الشايع لغز
 الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر ما قيل فيه
 اثنان ومثرون حرفا جمعا بالتسهيل بقوله كحد
 شكل من طو ثوب بحوته واقصر الشارح هنا تبعا
 لابن الحاجب والجار بردي وغيرهما على اربعة عشر
 حرفا يجمعها قوله **انصت يوم حد طاء زل** فانصت
 فعل من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية
 وجد مرفوع مبتد وطاء مجرور مضاف اليه وهو علم
 رخل وزل فعل ماض وفا علم ضمير مستتر عايد على
 جد وحمله زل والحمله منها في محل جر باضافة يوم
 اليها **وكل منها تبدل من عدة حروف** فالهزة تبدل

من سبعة

من سبعة الالف والتاء والوار والهاء والعين والحاء والغين
 كحوا وكسار وردها وماه ونا بحد وصر اى صرخ
 وراه اى رعبه والنون تبدل من ثلثة احرف
 اللام والميم والهزة نحو لغته اى لغل واسود فائن اى
 قائم وصغافى والصاد تبدل من السين صراط والتاء
 تبدل من ستة الطاء والدال والوار والتاء والصاد
 والسين فسقاط وناقه ترتوت اى در صوت من الدر
 به وثراث وثتين ولصت اى لص وسب والياء تبدل
 من ثمانية عشر حرفا الالف نحو ديشين والوار نحو غزيت
 والهزة نحو بير والهاء نحو ذهبت والسين نحو سادى
 والباء نحو الارانى والوار نحو فراط والنون نحو ناسى
 والصاد قصبت اظفارى والصاد نحو تقضى البازى
 واللام ملبت والميم انشبت اى ادغمت والعين نحو صفاد
 والدال نحو تصدبه والتاء نحو انصلت في الثالث
 والجيم نحو شيره اى شجرة والكاف نحو مكافى والوار
 تبدل من ثلثة احرف الالف نحو ضو يرب والياء نحو
 نحو مو قن والهزة نحو مو من والميم تبدل من اربعة احرف
 الواو نحو م والنون نحو البيام اى البيان والياء نحو ما زال
 وانما اى رانيا والحيم تبدل من الباء مخففة ومشددة

وانما

كقوله **ججج** والذال تبدل من اربعة احرف التاء
 في الاقوال ما يافوه دال او ذال او زاي او جيم نحو
 معوا والطاء المراد في المطا مكان ثم ط حول السرة
 والذال نحو ذكرك في ذكرك جمع ذكره والطاء تبدل
 من حرفين التاء في الاقوال بعد حروف الاطباق
 والذال نحو ط الحرف اعده والالف تبدل من
 اربعة احرف الباء نحو باع والواو نحو قال والهمزة
 نحو كاس والنون الخفيفة نحو لنسفن والهاء
 تبدل من خمسة احرف الهمزة نحو هيا والالف
 من نحو هنه والواو ياهناه والباء نحو هذه على وجه
 والتاء نحو طحة وقفا والزاي تبدل من حرفين
 السين نحو تزل والصاد نحو تردقا واللام تبدل
 حرفين نحو اصبال والصاد الطمع اذا قرر ذلك
 فقول الشارح من عدة حروف ينقص عمومة بالصاد
 المهمل كما امر **اصله املات** اشارة الى ان قوله
 بمعنى املت لا يقتضي انه اصله لجواز ان يكون
 اصله منفقى المعنى **مخروجه ديت اي ده ديت**
 الحزاي دحرجنه **وصهصيت اي صهصيت**
 اي قلت صه **فهن اليه شئوس** المشوش
 بالهمزة

١٦٦
 يا النحر يك النظر بوزن العيت تكير او تقضا **ومر**
خفي الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحرف
 في حروفه الاصله من امثلة المضاعف **ان ليسكن**
الحرف الاول اسكان الحرف الاول شرط للادغم
 لا شرط منه **لحلول القاصيل وهو الحركة** هذانبا
 على ان الحركة عقب الحرف لامعية **ليسكن عند**
ادغامه فيه اشارة الى ما قلنا من الاسكان شرط
 لا شرط **وهو من باب الافعال** كالاشتعار هو
 من مزيد الثلاثي ملحق بالمزيد من الرباعي كما افشور
 فوزنه في الاصل افعال ثم بعد الالحاق افعال
وما بقى من ابواب مزيد الثلاثي **فبعصه لم**
يجي منه المضاعف كثافي اقول وانفك
 واقفلا وفي قولها يجي اشارة الى جواز المجي من كل
 باب وان تخلف بعدم الوضع **اوضه فعل**
الاثنين وكذا قوله اوضه جماعة المذكور يحتمل
 ان يكون ما صامبا للجهول وان يكون امرا
 عليه اقصر الشارح **من المزيد فيه** مطلقا
 ما صيا ومضارعا او امرا **ومن المضارع** اي
 مضارعا الثلاثي المجرد وما ما صبه وامر

١٦٧
 فيها المذكوران في المتن وغير ذلك كما لما في المجهول
وصف البلاد اذا كثرت فيها تكثر الضار جمع صنب
 وفتحها دوية معروفة وفي الصحاح صنب البلاد
 واصف ايضا اذا كثرت مساكنه ولا يصح في صبا
 فتح الصاد على انه جمع صبا به اي سخابة تفتي
 الارض كاللحان لان قصدت بالف لا غير قال
 في الصحاح تقول اصيب يومنا وتأتيت البلد
 في عبارة الشرح بتاويل الفرية **كالخطاب**
 ادخال الكاف مع استيفاء انواع الضمير المذكور
 فيه شيء **وتونه** اي تون المتكلم فيه يجوز ان الضمير
 هو كلمة نال النون وحدها **مطلقا** في الماضي
 والامر وهو في تون جماعة الاناث **ما صبا**
كان او عن حال اعني كان ومحوها من فعل في قوله
 فيما مر في كل الصلابة الخ **بغير مدد** اي بغير
 مدد الى مددتين ولو اسقط الشارح الغائبين
 من التعداد لكان اظهر **وهذا جواب الشوط**
 اي اسم الشوط بالضم **والفتح** او الكسر لا وجه لما
 في الشرح من عطف الفتح بالوار والكسر بالواو
على اسكان الاول فذيقا بل لا يتوقف
 الا

١٦٨
 الا على احد حروفه الباقية ولا ينبغي ان يفتقر اول المتن لذلك
ولا يشعر بذلك اي بالوحدة الغائبة **فان كان**
 اسم الفاعل والمفعول **من الابواب المذكورة** في قوله
 فيما مر في نحو مدد قوله غاد غادا **ويجب** اي الادغام
 ولا حاجة الى التقيد بان يقال ما لم يصل به الضمير
 المرفوع البارز المتحرك اذ الضمير المذكور لا يتصل
 بالاسماء بخلاف الافعال **والا** اي وان لم يكن
 من الابواب المذكورة بل من الابواب التي جاء فيها
 التضعيف ولا سبيل الى الادغام كما في مدد فهو
 ممنوع **اي الادغام لما مر لما له من الاسماء**
والاجابات ما لبس المصنف ما الاولى تحمل الزيادة
 فقوله من الاقسام بيان لما الثانيه ويجعل ان تكون
 موصولا اسما فالثانية بذلك او نكرة بمعنى
 شيئا منصوبه على الحال ومن الاقسام بيان لانها
فكانه اي ماله من الاقسام **محرك نفس السامع**
 اي السامع لان له قساما واجباتا ثبت للمصنف
في طلبه اي طلب ماله من الاقسام المذكورة وظاهر
 طلب المفضل من حيث اجابته واسماه **فانه اثنين**
 من اصوله **سرا على** لخرج للقفيا **اي احدها خروفا**



بعض ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد اصوله
حرف علة وهو غير صدق التعريف ضرورة لان
الواحد جزء بما فوقه وتحقق الجزء لا يفر لتحقيق الكل
فصدقها لا يفر لصدقها بالضرورة وقد روي بان
ذات الواحد هو الجزء الا لا يفر محققه لتحقيق
ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف
الوحدة اي الانفراد وذلك غير جزئ لما فوقه ولا
لا يفر له بل مصادره لعدم صدقها على ذات
واحدة باعتبار واحد ومن ثم صرح اعيان مفهوم
العددية وفي غيره لا يقال الواحد ليس بعد
لانا نقول الصحيح انه عدد ولئن سلم مفهومه
معتبر بكونه لا يسمى عددا محض آخر خارج لا يتوقف
عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما تعتبر
فيه للدليل الدال على الاعتبار في المسمى سواء سمي
بالاسم الخاص به ام لا والاشارة ان الدليل
دل على اعتبار المفهومية في الشرط مثالا في الكرم
ان جئني سواء سمي شرطا ام لا ولا تنس في هذا
المقام ما انصوا عليه من ان الشرط قد يوجد بشرط
شيء او لا بشرط شيء والفرق بينهما غير يسير **حقيقة**

العلامة اعلمها بالحقيقة لغة او ما هيها
المتحققة في الخارج بحسب اللغة ايضا **وبذلك** اي
وبان الهزة ليست من حروف العلة الذي هو مد
الجمهور فالاشارة راجعة الى قوله خلافا **فان**
بدعنا ان تشير اليه اسم لا محذوف اي لا ياء
علينا في ان تشير اليه وليس قوله ان تشير اليه
متبادر علينا حين ليكون المراد ان الاشارة اليه
ليست واجبه علينا لوجهين احدهما وجوب
تكرار لاح وهو متفق بقوله وهو ان الجزء
لا تسمى حروف المد واللين التي تسمى حروف المد
والاحرف اللين **وهذه** حروف العلة المتحركة
في غير الالف هو الواو والياء فان قلت هذه اشياء
على ما قلت الى جميع حروف العلة وغير الالف
حرفان فكيف يحجر عنها بالغير مع عدم المطابقة
قلت الجمع في هذه باعتبار الافراد الشخصية
ممكنة التحقيق في افراد الواو وحدها فضا عن
افرادها وافراد الياء قائل والسرف قوله
في غير دون قوله غير الالف انما لا تفيد ان
الغير يكون تارة حروف علة فقط وتارة غير حروف

الغلة فقط واسقاطها يفيدانه لا يفيد الحرف
غيره فقط **لاننا نخرج** **ق** **ل** **من خشونة** اللين
 صفة تقتضي قول الغزالي داخل ويقال له الصلاة
 والخشونة صفة مدها عدم استواء الأجزاء
 في الوضع ويقابلها الملاينة وهما حقيقة من صفات
 الاجسام واستعمل الشارح الخشونة هنا
 مقابلة للين فالمراد بها الصلاة فقوله من خشونة
 تفيد اللين والمراد باللين بانساع المخرج تقتضي
 انها حروف لين وان تحركت فليل حصول
 اللين فيها بسبب السكون بانساع المخرج يعني
 ان سكوتها اوجب فيها لين الانساع مخرجها
 بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها لا يفسد
 سكوتها موحيا للين لان تضيق الصوت
 يقتضي لصلاية واما اذ كانت متحركة فلا
 لين لان الحركة توجب قوة وصلابة
 للحرف وان اتسع مخرجها فقوله لما فيها اي في حروف
 المعلة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولايتها
 في هذا الكلام مجاز ان احدها ان الواو مخرجه الشفة
 فلا عمل للسان فيه ساكن ولا متحركا والثاني

انهم نصوا على ان يخرج الالف اوسع الخارج مع
 انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا وقد يجاب عن
 الاول بان السالية صادقة بسلب الموضوع او
 المراد باللسان المحل تغليا وقد يجاب عن الثاني بان
 انحراف اللسان فيه مع من لينه **وزيادة حرف**
ل **ايضا** **وزيادة حرف** **ل** **ايضا** زيادة ايضا لا فائدة انه مع
 تسمية بما صاحبها يسمى بما قبلها وهذا في مقام
 من يقول فقط كما قال في القسم الاول **ونقل**
عن المصنف في تسميتها حروف اللين والمدعى تسميتها
 بكل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت
 متحركة او ساكنة فيلها حركة من جنسها او لا
 والناقل ونصبه وقال بعض الفضلاء في شرح
 الباء انما سميت لينه وحروف المد وحروف
 اللين وساق هذا الكلام بعينه وقال في آخره الا
 ان الالف اشده امتدادا واستطالة اذ كان اوسع
 مخرجها **اعجب** **ان كان احد حروف الاصول** اسم
 كان ضمير يعود على الالف واحد منصوب خبرها
 ومن القتل حال من حروف الاصول **بجمل** **الالف**
العين **الممكنة** برده على عموم ذاك الاشارة فانهم

صوحوا بانها منقلبة عن كسر واو ويا **لان حروف العلة**
فيه اما ان تكون متعديا اعلم ان ما بعد ما في نحو
 هذا التركيب وهو ان يكون مزيل بالكون وهو معنى
 وقد وقع خبرا عن حروف وهو اسم بين ومن المعارف
 انه يمنع ان يقع المعنى خبرا عن العين الا بتاويل كما في زيد
 عدل او رضى فيجب التاويل فنحو هذا التركيب اما في
 المتبدلان تقدر له مضافا محذوف اى لان حال حرف
 العلة اما كونه متعديا وهذا اوفق بمذهب البصريين
 ولما في الخبر بان يؤول المصدر مشتقاى لان حروف
 العلة اما كائن متعديا وهذا اوفق بمذهب الكوفيين
 وقريب من هذا ما ذكره في قوله تعالى وما هذا القرآن
 ان يقرئ من دون الله **اضافة لفظه** بدليل صحة
 وقوعه صفة للنكرة نحو هذا لفظ معقل الفاء **ف**
احتمال الحركات احتما حروفه الحركات بخلاف
 الاجوف فان عنه لا تختمل الحركة لان تحريكها مع فتح
 ما قبلها لوجب ثقلها فلذا انقلب الفاء والتاء
 فان لامه لا تختمل الحركة لما ذكر وان احتملتها مع الف
 التشبيه لان قبلها يوجب حذفه لا لتقاء الساكنين
 على غير حده فيحصل ليس بالمفرد **الواقع بين الياء وكسرها**
 نقل

نقل اذ الياء في تقدير كسرين فقد وقعت الواو بين
 كسرتين قبلها وكسرها بعدها والواقع بين شينين
 بضادانه مستثقل **كالضمة** الواقعة **بين الكسرتين**
 بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم اهل في الكلام رز
 فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قبل **مع عملا**
فعلها اعلم مع اعلال فعالها اى تغيير حروف العلة في
 واعلم ان مراد المصنف بقوله **يكون على فعله** تفيد
 المصدر الذي يحذف فاءه تفيد هو ان يكون ذلك
 المصدر **ما** اى من جنس المصدر الذي **حذف الواو**
من مضارعة بان يكون المضارع المعقل الفاء على فعل
 بكسر العين اذ المصدر لا يحذف فاءه الا اذا كان مضارعا
 بفعل المكسورة العين لا غيره كوجل يوجل وجلا ورجى
 يوشى وصاة لكن المصنف ترك التصريح بهذا التفيد
 واستغنى عنه بقوله الذي يكون على فعله بكسر الفاء
 لا فائدة معناه **لان مصدر الفعل الفاء اذا لم يكن مضارعا**
 اى الهيئة ليس على فعله **الا فيما المضارع منه على فعل**
بكسر العين بحكم الاستفهام والتثنية والوجهة اسم
مصدر قال السمين في اعرابه في قوله تعالى ولكل وجهة
 في وجهه فولان احدها وبغزى الميرد والقارسمى انها

اسم المكان الموجه اليه وعلى هذا يكون اثبات الواو
في اسيا اذ هي غير مصدر والثاني انها مصدر بمعنى
المازني وهو ظاهر وكلامه سبويه فانه قال بعد ذلك
حذف الواو من المصادر وقد اتفقوا على الواو وجهه
في الجهة وعلى هذا يكون اثبات الواو شاذ منها
على ذلك الاصل المذكور في عدة ونحوها والظاهر
ان الذي سوغ اثبات الواو وان كان مصدر وانها
مصدر جاء على حذف الزوائد اذ الفعل المسموع
من هذه المادة توجه واتجه ومصدرها والاتجاه
ولم يسمع في فعله وجبر مجر كوعد بعد وان كان الموجب
لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع بوضع
الواو بين ياء وكسر ولم يسمع مضارع فحمل مصدر
على فلذلك قلت ان وجهه مصدر على حذف
الزوائد لتوجهه واتجه انتهى اقول وهذا الاحتمال
الذي اختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر
اذا سم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله فتاك
كان عليه ذكر حذفها في الاسماء ايضا ليكون
قوله وتسلم في سائر نصارىفه سالما من
النقص **والنفي** كانه غابر بدينه وبين الحمد بان الحمد

نفا ما علم بثبوته والنفي اسم **ويمكن ان يدفع بانه**
بان يقال ان حذف الواو استمر ليدل على ان الفتح
اصلها الكسرة ولو اعيدت لزوال هذا الغرض
عطف على قوله في حذف الصواب ان يقول
على قوله محذوف اي **والواو تثبت** لو قدر ذلك
يقوله اي وتثبت الواو لتناسب الحلتان والمثناة
ولست هذه من لغة بني اسد من لغتهم كسر
حرف المضارعة حتى البيان اذ كان بعد هاء ياء
اخرى في المانع من ان الواو حمل فليت يا متحققا
فجاز عندهم كسر الياء التي هي حرف مضارعة
في الصحاح في رجل وفي المستقبل منه اربع لغات
يرجل يا جل ويجل بكسر الياء وكذلك فيما اشبهه
من المثال اذ كان لازما فن قال يا جل جعل الواو لقا
لفظة ما قبلها ويجل بكسر الياء هي لغة بني اسد
فانهم يقولون انا يا جل ونحن نجل وانت نجل كلها
بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم ومن قال
يجل بناء على هذه اللفظة ولكنه فتح كما فتحوها في
يعلم انتهى فانت تراه صريح في الكسر بانه لغة
بني اسد **فقدك** هو بالقاف ثم العين المهملة

ثم الباء النخبة ثم الدال المحلة المنصوبة هو عند
العرب ضم منصوب بفعل القسم محذوف و
اقسم عليك بقعدك أي بالقاعد عندك الذي
هو موضع حديثك وسرك **مثال** هذه
اللفظة تقع في بعض النسخ وهي بالباء المتناة القوية
واللام ثم الهزة ثم الباء الموحدة النخبة في الصحيح
والآداب الأمر تيبا استقام **تقدير** **الاستدراك**
ولذلك كتب ابن في هذا استك بالالف **والوقف**
عليها ولذلك كتب زيدا بالالف ابد لها في الوقف
من التنوين وفي جاء زيد ومررت بزيد يترك
الف لعدم التنوين فيها رفعا وجرا **الكسرة**
على المصنف تقدم انه اشار الى جوابه بالعناية الى
ينها فلا وجه لتكرار اليراد **لأن** **بعض** **جزء** **فان**
وهي ان الواو لا تحذف مع المفتوح العين ولا يصح
تفسير القاعدة بقولهم محذوف من فعل المكسور
العين اذ الحذف من المفتوح لا يجوز الحذف من المكسور
اعدا بقيد القصص على الكسر **فمن لم هذا** **فدنياك**
استفهم كلامهم اعادة العلم في الغالب بان الحذف
عليه الكسر والظن الغالب في عينه بانه مثله والظن
لان

١٧٨
في مثله كاف **في** **بها** **اعلم** انما ضمه مكسور
العين فالوجه يقرن بيسع **فان** **حكم** **بانه** **في الاصل**
يفعل بكسر العين فذيقا لحكم بذلك لاجل حذف
الواو الذي اعلم انه لا يكون غالبا الا مع الكسر
وكسر عين الماضي لا ينافيه لو ورد ذلك في الفعل
الفا كثيرا كورث برث وغير ذلك مما مر في اول
الكتاب وان كان شاذ اى خارجا عن القياس
دون الاستعمال **فعلم** ان المضارع فرع الماضي لما
مر غير مرة فاذا سمع المضارع الذي هو فرع عن وجود
الماضي ولم يسمع الماضي علم من وجود الفرع وجود
الاصل ومن سماع الفرع دون الاصل امانة الماضي
اي ترك استعماله مع كونه قد وقع وعطف قوله
ونرى استعمالها يبين ان المراد بقوله انها قولها **اذ** **ان**
ارضه اسفله والضمير للقرين **من** **سمانه** **اعلاه** **جر**
وهو مودع اي مذكور لا يحرك احد ولا يجتهد **واحد**
مصدق بفتح الميم والدال اي صدق فهو
مصدق ميم في الصحاح ويقال للرجل الشجاع والقوي
الجواد انه كذا ومصدق بالفتح اي صادق الجملة
وصادق الجري كانه ذو صدق بما يعبدك من ذلك

واصله ذرير في الصحاح وزن بذره مثل وسعه
يسعه وقد امت صدره انتهى ومقتضاه ان يمانية
مكسور العين **وقد جعل مودوع من ضرورة الشعر**
بحث اعل وجهه ان الضرورة هي الاجزاء والبقاء
مودوع في البيت لم اليه وزن ولا فافية لان متروكا
يفيد معناه فان كان الامر ذلك فجوابة ان الشعر
منظومة الضرورة وان تخلفت المائة ولو ورد هذا
البحث في ودوع لكان وجها لانه قرابة عمرو
بن الزبير وابنه هشام ابو حيرة وابنه ابي عيلة
قوله تعالى ما ورد على ربك وما قل **لكن ينبغي**
ان يفيد لفظ الكتاب على الاول الذي رايته في
النسخ كتابته بالاسود من غير ضبط لا حروف وذاك
وضع وهو من الشعر وهذا الكلام صريح في انه من المتن
احاط به لم تحذف هذا الكلام يدل على ثبوت
ما احاط به المتن كما يدل عليه ايضا قوله وهذا
في بعض النسخ وقوله حاشية الحق بالمتن لكن
انما رايته في النسخ بغير علامة المتن **في هذه الفقرة** التي
تقلب الواو والياء تاء واحترز به من اللغة لانه
في المتن التي لا تقلب الياء تاء فانه لا ينهد ذلك **فليت**
ولو

الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء **الواجب** في هذه
اللفظة لان الياء التي نقلت فيها تاء هي الاصلية دون المنقلبة
عن غيرها **كحاف المنقلبة عن الحرة** كما مر **ودر**
بمعنى تدري لان ظاهر هذا السخنة ان اصير يد غمان ويقلبان
عايد شئ واحد وهو الواو والياء فساد ظاهر فيحتاج صحتها
الى تأويل بما ذكره الشارح والاولى سالمة من هذا فيكون
اصح معنى **من غير عام** اي من غير تاء التاء الفوقية
بل تبقى التاء النخبة اصلية كانت او منقلبة عن واو
مدلة من التاء ما فصلت يعني ان فصلت اصله
انضمت اليه الواو تاء على اللفظة الاولى ثم ادال احد
حروف الضعيف ياء كفا في حسبت بالجزء اى حسبت
به **اعلم ان المضاعف المعقل القاء** يعني الواو **لا يجوز**
مضارعة الامفتوح العين فلا يكون ما ضمه الاكسورا
اما الضم اى ما انتفاؤه من المضارع المضاعف
المذكور **متفق في المثال الاولى** الذي هو ضم من المضاعف
والانتفاء من الاعم يستلزم الانتفاء من الاخص فان قيل
قد تقدم ان الواو لا تحذف من المثال اذا كان بعدها كونه
بوجه اعصار مشربا قلت هو وزن عارض وقع التحول
اليه من الضم في الماضي الكسر في المضارع للدلالة على

١٨١
صبرورة معناه كالسجدة والطبيعة فلنا مل فان قلت
ممكن ان يحمل قوله المثال الواو على المفتوح العين فلا يعار
وجه بوجه وان كان وزنا اصليا قلت فلا يكون انتقاء
الضم منه ممحوا لانتقاء من مطلق المضاعف
الواو كما هو المدغم فلنا مل وحديث انتقاء الضم زيادة
على ما في الجارزة ونصه ولما كان حذف الواو في مثله
اي مثل بعد واجبال بين المضاعف مع الفاء بحروده
يفتح العين لانه حينئذ يكون مصارعة مكسور العين
وكان الواجب حذف الواو فلم يدغم لغير خلاف القاعدة
ولو ادغم لفر الاختلال للاعلام انتهى **وعلمنا**
اعمال القياس بالاستقراء فان الاحكام الكلية انما تستفاد
من العلوم الجزئية **جمع الموت الغائب** انما قيد الغائب
لان ما عده من الموت المتكلم والمخاطب داخل فيها
قبلة **وليس بشئ** اذ لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر
اعم من الاصل والمفتوح اعم لا شعارة به باختصاصه
فلا يواطى عليها المذكورة **وبعض النسخ فيه**
هنا كلام آخر يطلب من كتبهم يعني بهم ان الحجاب
في شافيته ولما بان سنده الاخره ما نصه جواب
اعتراض آخر وهو ان يقال سنده وقلة وسوده

١٨٢
وقولته بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة
العين الى الفاء وحذفت العين لانتقاء الساكنين فقد
جاء فعل مقديا والجواب منع انه في الاصل مضموم العين
وذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجز
في الصحيح فعل بالضم مقديا فهو بالاصل يفتح العين ثم
اختلف العلماء في كيفية صبرورته الى ذلك فقال
بعضهم اصل سدت وبعث سوت وبعث يفتح
العين ثم لما علم ان العين تحذف لانتقاء الساكنين
عند فاء الفاء وهي لا يميز الواو عن الياء
حولوا الواو الى الفعل بالضم والياء الى الفعل بالكسر
ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفاء وحذفت لانتقاء
الساكنين فنقل سدت وهبت ورده المصنف
يعني ان الحجاب بقوله لا النقل اي ليس الضم فيه
لنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من نقل باب
الي باب بخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر اما
معنى فلا ختلاف معاني الابواب وشار الى ان الصحيح
ان الضم والكسر لبيان نبات الواو الياء ونقده ان
يقال فحركت الواو الياء فيها وانقلبتا الفاء وحذفتا
ثم الفاء في الواو وكسرت الياء دلالة عليها وانما

ارتبك الاولون المحذرون لما رأوا انهم لم يفرقوا في خفت
وهيت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان
بنات الواو لوجب الضم في خفت لبيان اليينة ونفهم
ان الدلالة على اليينة اهم بنات الواو والياء ولعل
الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولم يمكنهم الدلالة على
اليينة في قلت وعت اذ لو فتح فيها لما ذكر حركة العين
لم يتركوا ايضا لبيان بنات الواو والياء حذرا من فوات
المصود اجمع بخلاف خفت وهيت فان الكسرة
تدل انه مكسور العين العين فصاروا فيه بان اليينة
والمراد بنات الواو المفضل الواوى وبنات الياء المفضل
اليائى لبيان انه واوى او واوى انتهى **لانه اما وى**
او واوى اعاد المضارع **اعمالا** المبني للمفعول من جميع
اي من جميع فصار المضارع المذكور حركة **اصلة** هي حركة الهمزة
او متساوية لها اي الحركات لاجل الضمائر المتصلة
بالفعل المضارع **بما عدا** **العين** **المحدوفة** هذا ظاهر في المثال
الاول واما ما عدا فبالرجوع اليه لكونه اصل لجميع
فالفعل المتصل به الف الاثنين وهو فعل الواحد متصل
به الف الاثنين وكذا فعل المخاطب هو فعل الواحد
متصلا به باء المخاطبة فالعلة فيه هي العلة

فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة في جميع **خفن**
يفتح الفاء امر لجماعة الاذات نحو **دعت** محذوف الامر
لالتساكينة وهما **دعنا** محذوف الامر ايضا وان كانت
الياء هي حد الساكنين متحركة لاجل الالف هذا لان
هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لكون تارة التانيث
موضوعة على السكون **دون دعانا** اعيد قال دعنا مجازا
الامر لا دعانا يا عادة الامر عند ايا الحركة لانه لا يجوز
الاعتداد بها لما مر **ولا يجب ان يجوز في غير مستند الى**
ضمير الواحد اعزن مؤكدا بالنون **بدون**
اعاده الامر الفه الواو اذ النون حينئذ مشابهة لواء
الضمير في تصوف الفعل والامر لم تقدم مع المتصل
الذي هو الواو الضمير فكذا لانفاد مع مشابهة
نون التاكيد وهذا معنى قوله **لانه** اعاد الامر **لانفاد**
مع المتصل الذي هو الواو وكذا لانفاد الامر مع بار الضمير
كقوله الواحد اعزن بالكسر واعلم ان ههنا
فيما رأيت نسختين احدهما وهي التي تقدم لان شرحها
والا يجب ان يجوز في اعز اعزن على ان يجوز مثبت
لا منفى واعز في قوله اعز محذوف الواو والا يجب
ان لا يجوز في اعز اعز ومعناها وان لم يكن

الافعال

والاخرى

المراد بالمتمصل في قوله انما يشبه ضمير الفاعل المتمصل
الا لفقط بل مطلق الضمير الشامل لها والواو والياء
وجب اعاده الامر مع الضمير المتمصل مطلقا فيجب ان
لا يجوز في اعتراف مسند الجماعة الضمير اعزرت
بدون اعاده الامر لا اتصال والجماعة لكن
اعزرت بدون اعاده الامر جائز بل واجب لانه
لا تعاد عند المتمصل الذي هو الواو وكذا انما
بالكسر يجب ان لا يجوز لاتصال ياء الضمير به لكنه
جائز لانه لا تعاد الامر عند المتمصل الذي هو الياء
فقد بين ان كلام النسخين صحيح المعنى والله اعلم
يقال زاد الشيء ومعناه ازاد **وما زاد**
غيره جعله من دأ او ظاهر عبارته ان يعديه
الى واحد فقط وايطاف المعربين على ان ايماننا
من دأ هبنا مقولة بخالفه **حماد له على الحمرد**
الذي هو حاب اي قطع ولذا اي ولان الاعلال
في الفرع انما هو بالحل على الاصل **لم يعملوا محو عور**
واسود فقلت ما ضيق متقولاتي بالهزة من
عور وسود كما في قولك عوره الله اي اسوده
اعوره وسوده قال المرادى بعد عدة اعالال

يعود ويبعد مضارع ويبعد وكذا ما انصرف منه
محو عوره الله انتهى وفي الصحاح اساد الرجل واسود
بمعنى اعد ولد غلاما سيدا وكذا ان اولاد غلاما اسود
اللون انتهى ولا يصح ان يعده عور واسود صفتين
مشبهتين لان الاسم لا يقبل الاعلال اذ ارفق
المضارع في عدد حروفه وحركاته لا بشرط واحد
من اثبت اما موافقته له في وزنه دون زياده
كقائه ومفيم ومبين واما موافقته له في زيادته
دون وزنه كينما تخلف من البيع بالاعلال واما الموافقة
له فيهما نحو ابيض واسود واطول منه وابت
فيجب تصحيحه **كما لا يعمل الاصل** الذي هو اعمل
وافعال يشدد الامر فيها اما افعال فقال
الحار بردى وصح باب عوار واسوار لا تنالوا اعال
لتحركت القاء وحذفت همزة الوصل واحد الاقرب
منهما ويقال عاروسا فلم يدراهما افعال وفا على
واما الفعل فقال المرادى انما لم يعملوا هذا النوع لما لا يثبت
مثال بمثال وذلك ان ايسر لو علت عنه بالاعلال
المذكور فصل يا ضوف كان نظن انه فاعل من البصاصة
وهو نفومه البشة **اعار واسا** بفتح الهزة وتخفيف

١٨٧
الامر اصلاها امور اسود المتقدمان **وعارود** معاني
من عور وسود **اعارت عينه** اعوزت والظفرة الاستفهام
ام لم نغار اعلم نغور مصارع والالف مسدلة
منوزن التأكد **ونحو احيلت** بضم الياء وفتحها
حيلت الناقه واحيلت ايضا اذا وضعت عن قرب
ولدها احالا ليفرغ منه الذئب فلا يقربه ويجوز
تسكينها قال في الصحاح وقد حالت السحاب
واحيلت رحالة اذا كانت ترجى المطر **وانفيلت**
المرة اذا سفت ولها الفيل والفيل بالفتح اسم
الذي لا يخ وطيت صاحبه وهو ترضع **ونفيت**
اعلى في الصحاح وقد غامت السماء وغامت ونفيت
ونفيت ونفيت كله بمعنى ونفيم القوم اعاضا بهم
نعم والقسم العطش وحده انتهى فيجوز في الياء الضم
والفتح ايضا **واطبت** لم يذكره في الصحاح واغابته
واغابه غابه وطيبه ايضا واعل معنى اطبت صرت
ذا طيب لوجعلت الشوطيا غير خبيث **واحوال**
في الصحاح واحالت الداء واحلت اني عايتها حول
وكذلك الطعام غير محبب ومحول ومنه طل محول
واحال الرجل بالمكان واحول اي اقام به حولا وفيه
ايضا

١٨٨
ايضا وحول حول بين الحول وقد حولت عينه وحولت
ايضا بنشدب الامر واحولتها انا **واطول** وفي
الصحاح واطلت الشيء واطولت على القصاص التام
انتهى **لانه اسم المصدر كما مر** اي في صدر الشرح في الصحاح
من ان الاسم الحول لكن ملق الصحاح انه اسم مصدر الحول
بالتضعيف لعدم مجازاته لفعله في عدد الحروف
ولا يلزم منه كونه اسم مصدر لحال كما هنا مجازاته
له في ذلك ونظيره ما قالوه من ان تيانا اسم مصدر
لان تبت ومصدر تبت ليقال مصدر هو حورول
او فعول قياس مصدر فعل العين الا انهم لا يسمون
بقول هو مصدر له للمجازاة المذكورة وكونه قياسا
او لا خارج عن ذلك **ولم تنقل حركة الياء الثقيلة**
عن الواو في انقاد **حقى** اعلى **تقلب** الياء الفاتحة في الال
والفتح **ما في الالحاق في فامة لان ذلك** المصدر وهو انقاد
فمع الفعل في الاعلال ولا نقل فعله اي فعل انقاد وهو
انقاد فلا يجرى النقل فيه لانه تابع في فعله في نوع
اعلاله وجودا وعدما وفي نسخ ولا يعقل فعله اي
الاعلال بالنقل والقلب **وانقاد لانهم** تخصيصه
بذكر النور مشعرا بان استقام منعد وسيصح به

١٨٩
 في قوله واستمع الامر وتحققه ان استقام بمعنى نقول
 لازم وبمعنى طلب يقوم شيء مفرد وحمله على المعنى الثاني
ويصح ان لا يفعل - فسر الصحة بعدم الاعلال
 دفعا لتوهم انها عدم الاعلال كما هو معناها الحقيقة
مخالف هذه فانه لا يفعله هذه الجملة في الحقيقة هي
 الجواب للسؤال عدمه علة عدم الاعلال هذه لا عن علة
 اعلاها **واما الاول** ظاهره ان العيب ما بعدهما
 وفي ما تقدم ففعل نقل جواز الوجهين عن سببه ولم
 ان الجواب لا يتناول اسود وبيض واسودا وياضلا
 ما قبل العيب فهما السراحد الثلاثة **واسم الفاعل**
 قال بعض المحققين هذا الابدال جار فيما كان على فاعل
 وقاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جار بالبيان
 قال صوته لانه في جابر بالجيم والزاي وهي خشيعة
 تجعل في وسط السقف وايضا **تسمية الشيء بالشيء**
لاقتضى تخصيصه به حتى لا يلزم تعديها بما يخص
 بالمسمى فلا يصح التعديل بالكون على اربعة احرف لكونه
 عاما بل يجوز ان يسمى بذلك المسمى بذلك الاسم
 وان لا يسمى به كما الفاروق للزجاجة لا تستقر للمائع
 فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز فالاشي

١٩٠
 به **الثان** **الامر الفاعل من الناقص** هذه الزيادة
 القاعلة بالناقص والتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب
 حذفها واجزا لفظ الكتاب على ظاهره **وبغروان**
وبرميان مبنين للمفعول - خصصها بالتمثيل المذكور
 ان فتح ما قبل الواو والياء فيها مبنين لفاعل متصف
 ان هو في بغروان مضموم وفي بريان مكسور واما برصيان
 مضارع وهو كسرة العين في الماضي وصحوا في المضارع
 مطلقا **لا دى الى التباس** بالمفرد **ولو في صورة** واما عز وريا
 فالتياسرهما مطلقا واما عصيان ورجيان فعند الاضافة
 واما برصيان وبغروان وبرميان فعند دخول التباس
 وارصيا مقتطع من المضارع فوضعه **وان كانت ضمة**
وكسرة البفتان ان سقطت حركتا الامر المذكورتان
 الى ما قبلها بعد سلب حركته **لثقلها** اي ثقل
 لحركتي الامر المذكورتين **على الامر فتسقط الامر** اي فلاجل
 سقوط حركتي الامر وثقلها تسكن الامر فتخذف القاء
 الساكنين وهما الامر وروا الصمير فتحركتا الامر المذكورتان
 وان كانتا متحركتين بالذات اعني الضمة الاسماء باعتبار
 ما قبلها اثنتان **وهو في فعل الاثنين** اي والبقاء الساكنين
 في فعل الاثنين **تقدري** وقد مر منه اشارة الى هذا

سورة النحل والنمل

سورة النمل
 في قوله
 انما يتكلم
 من الامر

وقد عرفت في بحث وزن التأكيد السرف في المحذوف
لام الفعل دون ولو الضمير وياؤه هو ما مر
 في البحث المذكور من أن وزن التأكيد مع غير الضمير
 البارز يشبه الضمير المتصل في كونها كالجزء
 من الفعل لانصافها له لقطار معنى فلو كان
 المحذوف في يغزون راعزوا مثلاً وواو الضمير لم
 عند اتصال وزن التأكيد به ثبوت اللام فقتل اغزون
 ثبوت الامر مضمومه لان وزن التأكيد حينئذ يشبه
 بالالف الاثني المتصلة بالفعل فتثبت الامر مع
 الوزن كما ثبتت مع الالف نحو اغزوا لكن الامر
 يخرج اثر لانه انما يضاف اغزون محذوفاً فاما المعلوم
 مثله **حكم كل ما كافي لا مة مكسوراً**
 الثابت فصار آية من النسخ مكسوراً بال نصب وزنه
 حذف الموصول الذي اسم كان ويقا صله والاصل
 كل ما كان قبل لامه مكسوراً ومعناه كل فعل كان
 الحرف الذي قبل لامه مكسوراً وسوء الحذف
 اشتغال تكرار الموصول ويمكن ترجمه النص أيضاً
 بأن فيلا اخرجت عن الظرف بل عن معنى الزمان
 والمكان ووقعت عن الحرف المنسوب بالاحرف يكون مفعول

ولما يلزم في المضارع من يعرب ومضموم الواو هذا
 امر مرفوض هذه علامة مقدمة على معالوها وهو قوله
 لم يقبلوا الواو الاولى الفاء وما يقع في بعض النسخ من
 قوله ولم يقبلوا الواو خطأ **لما سنده في هذا**
 في آخره من قوله افعلل افعال لا تقلب الامر الاولى
 لان الاحرف مقلبة لا محالة فلو انقلبت ايضاً لوقع
 في النقل المحرّوب عنه لاسيما في المضارع بدليل
 اربعون عوى واكون هذا مفعول المشارع قال
 هنا سنده بالوزن **والاصل امر وروى** والظاهر
 انه من العريان فهو يأتي وتقدير الشارح له وروى بعيد
 ووجهه انه مأخوذ من العوى أي الحال في الصحاح
 انا عرو منه أي حال **وزلات لان هذه حروف**
ممنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف
 من الافعال المتعقلة الاخر في حالة الامر كما تحذف
 الحركة من الصحيح في الامر ايضاً **بسبب علمها**
على الفعل كما في المصدر نحو صياحهم على صلحهم **وعلى**
المفرد كما في المجموع كديار وهبل حالاً في ذروة **واما الاشكال**
في اعلال نحو غوازي في اعلاله بال حذف ولما اعلاله
 بالقلب لغوازي فلا اشكال فيه ووجه الاشكال

انه ان قدر وجود التنوين سابقا على حذف اللام
ليكون حذفها العلة ياتي كونه عوضا وانما هو فيه
غير منصرف وان قدر مستوفاه ليكون عوضا
انما في كون الحذف لان ما قاسا **وليس علينا**
الا ان نقول الاصل غوارى بالتنوين تقدير
الاصل منونا ياتي عدم صرفه الا ان يوجه بان
علم الواضع بحذف حركة الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين المعنوت مفاعله التي هو عليه منع الصرف
سوى لحذف التنوين ومن ثم لم يلحقه حالة الضب
لوجوب ثبات الياء **لالتقاء الساكنين** وحركتها
فيه وعليه فالتنوين للصرف لا العوض وفي سبب
حذف الياء مذاهب اختلفوا ان حركتها حذفت
تخفيفا وحي بالتنوين له عوضا عنها فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختصارا
وتأنيها كون الياء حرفا ثقلا اخر اسم مستقل
لكونه منتهى ضيق الجوع فحذفت ثم جئ بالتنوين
عوضا عنها وظاهر كلامهم اختياره وانه المشهور
عندهم وانتهى الى ما حذفت حركتها النقص ساكنة
مع التنوين المقدر في غير المنصرف بدليل الرجوع اليه

في الضرورة فحذفت وعوض عنها التنوين وزد بان
حذفها للملاقات ساكن متوهم الوجود مما لا
يظهر له **ولا بحث لنا** معاشر التصرفيين **من الله**
منصرف **وعينه** لان ذلك من اجابات الحاجة
الساكنين عن احوال الكلم امر او نداء **ويجوز في الوجود**
اذا كانت اولها **ولا تحذف** اما اذا كانت الواو هي الثانية
فيهما فلا يجب فيها **وان لا تكون** **بلا** كما اذا حذفت
فوقه فتقول **فهي وان يكون في كلمة واحدة** ليس معطوفا
على ان لا يكون **بلا** كما هو ظاهر لفساد المعنى لا هو فاعل
ليجب مقدرا ان الجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا
ما بعده **نحو اليوم** هو افعل تفضيل لغا في قولهم
يوم يوم كما في قولهم ليل الليل فصد الياء اخذ في
الليلة واليومية والسرفيد ان افعل التفضيل تشبيها
بالاسماء الجامدة فلا يدخله الضرب **ولا تكون** **الاعلاء**
والسوفيه ان الاعلاء كالمثال لا تغير عن مورد لها
وان لا تكون **الياء اذا كانت اولها** **بلا** الا في خبر
كانت واسمها مستقر ما يد الى الياء وبلا لا خبر يكون واكثر
به عن معزى فان اصله معزى ابدلت الاخره تشبيها
بواو ادل اذ لم يكون **الواو** **بلا** احذر ربه عن الواو في نحو

عزى وجوزى مصغرى غزور وجوز هذا امر مضمون
عليه واراد على قوله ومن الباء في معنى تشبيهها بخ
منه وجنى مقتضاه ان القلب في معنى وجنى اصله
لا يطرف الحمل وبعد ذلك اوجه اجتماع الودين
عند ضميتين متواليتين وذلك غاية النقل
فلا فرق فيما بين ان يكونا مصدرين او جمعيات
وجاءت حالا فالزائدة بالتاء في الاصلة اي التي
للفاعل واحترز به عن فعله الفرع اي المبني للمفعول
فانه امر اخو لشيئتوك فيه مع مرعى ومغزى مغزى
ومغزى على ان الغزاة على القلب فهما بذلك شبهة
بما هو معنى مفعول اي الزنة كما في قوله تقلى ان
رحمة الله قريب من المحسنين يحمل ان يكون مثالا
لما هو معنى مفعول اذ معناه مفرقة من المحسنين
اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر بصيغة اسم المفعول
وان يكون لنا الاسباب ما هو معنى مفعول وهو الاقرب
او انه محمول على فعله اي ان نحو مغزى حمل على فاعله وهو لما في
المبنى للمفعول نحو مغزى يضم اوله وكسر ثانيه في قلب الود
باء بخلاف عدو فانه فعله وهو المبني للمفعول لكون
مفعول بمعنى فاعله يقلب الواو فيه باء وان قلبت الفاء
فك

فكل حمل على فعله ونسبه على اختلاف فعليهما بقوله
فانه لانه قد يفصل عنه لا على سبيل الكلية في كلام
الفعل بل على سبيل الجزئية فهما احرازان من نحو
يرعى واحواى بحواى انما هو في كلام الفعل فقط
احرازان عن عبثه كما ستقوم ومن لام الاسم كدعو
في نحو فاعل واقفال يقع هذا في نسخ بالفاء
وهو مطابق للمثالين الاين في كلامه وفي بعضها
بالادغام والتشديد بالمثالين طرأ نظر اليهما قبل اتمام
الرفع في النقل المهرورب عنه وهو اجتماع المثالين
لكن قد يقال النقل الاذن وفوقه اسهل من النقل
المهرورب عنه اذ الباء خفي من الواو لا سيما في المضارع
فانه يلزم فيه الوقوع في النقل المذكور وزيادة الكسر
على اواخر الفعل لوجوب كسر ما قبلها الاخر
فيه وكانهم اعمدوا في اخرج نحو هذه الصون وتخصيص
هذه الكلية مما عداها على ايراد هذا البحث ولو قلبت الواو
رابعة الى اخره في الفعل الامر وهذا مقام خاص
فيكون تخصيصا للعموم الورد فيه بالورد والوقفه
لام نقل لانها وان كانت منقلبه عن الباء فان قلت
ان الحيوان ما اخوذ من الحياء ولا منه واوقلت صرحا

بان الواو منقلبه فيه عن ياء واصله حيات
لان الالف المنقلبة عن الياء قال الجاربردي كتبوا
 كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل ياء نحو
 المغزى يغزى تنبها على انها قلب ياء فصاعدا
 عند الشيعة او على انه مما يمال الا فيما قبلها ياء نحو
 صديقا فانه يكتب الف كراهة اجتماع الياءين الالف
 نحو يحيى **لما** و في علمائه فانه يكتب ياء فباينهما
 علمين وبينهما فعلا او صفة ولم يعكسوا الاستعمال
 الصفة والفعل وكون الالف اخف من الياء واما الالف
 الثالثة فان كانت عزيا كروحى لبيت ياء والاشت
 الفاعل ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع
 بالالف لانه القياس وانفي الغلط على الكلمات انتهى
 فتقوله الالف يجوز في معناه اذا كانا علمين لافعال او
على وزن استفوى بالالف ماصيا الياء الفاقطة
 من استفعلوا لان فراه بعد ذلك ليسحق على وزن
 ليسقين لايصح الا بالفاء **لانه يوهم ان المحذوف**
الامر منشأ الوهم قوله حذف الياء لالتقاء الساكنين
 لان الياء الاولى قلب الف لان ظاهرا ان الياء الاولى
 غير الياء المحذوف عنها ياء المحذوف لالتقاء الساكنين ولا

فان

لقال لانها لا تقبل الفاء وحذف الامر في المحذوف **وامر**

نهد لبيان التشبيه بلا ادوار اما هو في مطلق الحذف
 لكثرة الاستعمال لم يجد في المصدر الذي هو الاستعمال
 ولا في الامر المؤكد بالنون وهو استحيب بيا واحدة
 هي الامر لوجود كثرة الاستعمال فيهما واذ ثبت
 ان حذف الامر لعللة وان المحذوف لكثرة الاستعمال
 هو العز فلا حاجة الى دعوى قلب الياء التي هي العز لفا
 لان حذفها لكثرة الاستعمال لعللة فلو فائدة في
 فنكلف عمله واسا ر هذا الى رد قول سيبويه لان الياء
 الاولى قلب الفاء ولزم من مجموع ما ذكرناه ان
 التشبيه بين لا ارد وبين استحي لبس من عين المحذوف
 لاختلافهما **والامر لانكون الاباء** لم يستثن لفظة
 وار هنا كما استثنى بديت على ما مر لان لفظة ووليت
 من هذا النوع بل من مطلق ما فاه ولامه واولها
 استثناء منه **كلمة عذاب** اى كلمة معناها عذاب
 يقال ولب لفلان من الله اى عذاب له من الله ويقال
 منه فويج اى كلمة معناها كاي فالف ويح لفلان او
 رحمة له **والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام**
 هذا بالنظر الى كون احرف العلة ثلاثة وكون الحرف

بالكون كقوله
 استحيب بيا واحدة
 ان استحيب بيا واحدة

الذي يقع فيه أحدها بسطاً أعفأ أو عينا أو لاما لان
 احرف العلة الثلاثة قد تكون فاء وهذه ثلاثة وقد تكون
 عينا وهذه ثلاثة أخرى وقد تكون لاما وهذه ثلاثة
 أخرى والمجموع تسعة أصناف ثم بالنظر الى اجتماع الحرف
 الثلاثة التي تقع فيها احرف العلة الثلاثة ينشأ الى
 سبعة عشر صفا حاصلا من ضرب ثلاثة احوال
 الآخر فقد بين ان لا وهم في كلام الشارح وان توهمة
وهم وهما ووي الضمير على الحرفين المسميين
 بالواو والياء وقوله فان الهزرة الأخيرة دليل على
 ان واو ويا اسماء الحرفين وليس اياها وفي بعض
 النسخ وهما ووي ي يعود الضمير على واو ويا بتقدير
 محذوف عما وصلها كذا والاولى هي الوجهة
مخالف حروف العلة اي المتحرك ما قبلها وما
 الساكن ما قبلها فتقلب الحركات الثلاث كد لوضي
بمعنى ان يضاريف الفعل المحموز إشارة الى ان
 الإضافية في قول المتن فعله بيانه **فان لفظ المحموز**
 على ان لفظه فيدخلون عن التضعيف وحروف
 العلة مراد للتخفيف من لفظ المحموز **والاولى ان يقال**
 وجه اولويه شمول التنبيه لانواع المحموز من المضاعف
 والمفرد

المفرد وغيرهما وقصور عبارة المصنف على غيرهما على
 ما بينته بقوله فان لفظ المحموز الى اخره **ان مضاعفا**
فمضاعف تقديره ان كان المحموز مضاعفا فحكمه
 حكم المضاعف غير المحموز **محموزا** إشارة الى نحو
 قوله تعالى **ومر هلك** بالصلاة فاما ما يقع في بعض
 النسخ فامر فالا وجه له **لان الابتداء بحرف شديد**
مطلوب هذا يقع في اكثر النسخ وفي كثيره لا ابتداء
 بحرف شديد قط وهو فاسد **الآثرى الى زائد**
عند الوصل اي عند التوصل الى الابتداء بالساكن
 وليس المراد بالوصل الدخول ضد الابتداء لانها لا تزداد
 حينئذ **واما حذف الهزرة** اي هزرة الوصل وهو الهزرة
 الاولى **من حذف** والوصل اخذ وهو جواب اعتراض
 وارد على قوله اذا وقعت غير اول وما الهزرة الثانية
 اخذ فلا جرد التخفيف فيها لانها غير اول ولا لامية
 قوله فان هزرة الوصل حذفها لانها عند فقد الاحتياج
 اليها وقوله **لكونها عقب حال** غير جملة بمعنى بالجملة
 غير الجملة قوله فكله واحدة وفيه بحث من وجهين
 اولهما ان قوله في كلمة لا يتعين كونه حال لحيوان ان يعلق
 بقوله النيبا يكون طرفا لغوا بل هذا الوجه وهو الظاهر

٢٠٨
وعليه فلا سوغ لتلك الواو ثانياً سألنا الله حال
لكن صاحب هذا المذهب الذي أشار إليه الشارح
وهو عبد الفاعر إنما صرح بأن ترك الواو من الجملة حاله
كثيراً إذ أوفقت عقيبها حال مضرد كالبيت المذكور والجار
والمحذور وإن لم يكن عمله كما عبر الشارح لكنه إنما
اشتراط ذلك في كثرة الترتيب لا في جواز كافي
كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الأول
بأن فكلية خرج مخرج الشرط وكونه حالاً أو في ذلك
فأما **ولم تسكن** الثانية أي لم تحركت وسواء
تحرك ما قبلها أيضاً أو سكن **فله أحكام أخرى**
أن المتحركة بعد ساكن يبدل إن وقعت موضع
كسرة نحو قطير فوافق قول فيه قرأ والاصل قرأ
ويصح أن وقعت موضع العين نحو سأل بالادغام
وبعد متحركة يبدل إن وقعت لاماً مطلقاً فتحا
أوضحاً أو كسراً وكذا يبدل ياء إن وقعت عيناً لا م
مفتوحة بعد كسرة ثم إن لم يكسر الياء أصله أم
أوفتحه نحو أيمه جمع لما أصله أمة أو ضمة نحو
مضارع أيمه أو جعلته بين أصله أن وتبدلوا
أن وقعت أيضاً غير لام مضومة بعد ضمة نحو أيمه أيضاً
أصله

٢٠٩
أصله أم أوفتحه نحو أوب جمع أب وهو الموعى أصله
أب أو كسرة نحو أوم أيضاً أصله أم وفتت مفتوحة
بعد فتحة نحو أوم جمع أصله أدم أو ضمة نحو أوم نصف
أدم أصله أدم والله أعلم **لا يلبس بهذا الكتاب**
وإنما ذكرناها نحن لأن التبيين عليها واجب للنفس تشوقاً
إليها فإذا لم يذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات
ذلك **بل نقل حركة الميم إليها** فديحاج عن النظر المذكور
بأن الأصل المذكور في المتن عارضة في أمة الادغام
والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مضمرات
الادغام خرجت الهزنان عن الأصل المذكور فإن قلت
النقل فيه غير متعين فحصول الادغام لجواز الادغام بخلاف
الحركة ثم يقع اعلان الهزنة الثانية بقلبها الفاعل على القاء
ولا محذور في التقاء الساكنين على هذا الوجه كما مر
إذا كان الادغام مقدماً على الاعلال فلو ادغمنا بدون
نقل لزوم التقاء الساكنين على حده فتأمل ثم رأيت
لأن هشام الانصاري في توضيحه قريباً مما ذكرناه
فإن في فضل الابدال ألف من أختها والياء بعد نقل
أقوال في أصل أمة ما نصه ويلزم أو لا تقدم الاعلال
على الادغام والمعروف بالعكس يدل على ابدال الهزنة أمة

بآ لا العاقبة **في مقابلة هذا** يقع في بعض النسخ قاله
بدل فان وهي واضحة **فليوردى الذي** التمثيل بقوله
نعالا رديا التوفى بعد لان قوله بعد وكذا في المنقبة ووا
بفتحي ان الامثلة فيله مما انقلب فيه **وازر** يوزن
ضرب وهو امرأة ابن ذكوان في قوله نعالا كززع اخرج شطرا
قازره **وقيل هذا اجوف واوى** **وقيل ياني** اى
وكلاهما بمعنى سال بالهزة واما قوله في الصحاح السوي
اسانخا ما تحت السرة من البطن فغير مناسب للمقام
والاول مقتضى ما في الكشاف **لانه ليس تابع** لان فيه
حذف وهو ثابت في بعض النسخ **كما في** **التي** التشبيه في
القلب فقط لاجنه وفعلة المذكورة **التي هي عين فعله**
اى فعل يرى اى عين راي الذي هو فعل يرى **جاء في المضارع**
في المضارع مطلقا اى سواء كان مبدرا بآ الغيبة
او غيرها من احرف المضارعة مستند الى الواحد المذكور
او غيره **وضع الزمان او مكان** شامل للخوبوم ومكان
باعتبار وقع الفعل فيه مخرج للخوبومك ومكانك
حسن **مطلقا** فخرج صمت يوما وحلبت امامك
فان يوم وامام فيهما وصفا باعتبار وقوع الفعل فيهما
يصيد وفوقهما بعد عاملا بخلاف مضرب الزمان

الوزن

الضرب او مكانه فانه وضع لذلك سواء اوقع بعدها
عاملا ولا **فاصبح العين مكررا على الاوشار ان يترشح**
في الموصل العين كسر العين جمع عينا العزيمة العين من
يقصر الوحش وركورا بصم الرء والاوشار جمع وشو
وهو المكان المرتفع اى فاصبحت العين مقيمات على الامكنة
المرتفعة مخافة ان يقع في مكان الرجل فلا يخلص
في نصا تنق بعض المناخرين لعله يشير به الى
الجاز برد في شرح الشافية فانه ذكره فيه **قال ابن الحاجب**
لم يقل ولو قال بالواو تبينها على ان ما قدمه من ان المراد
هذا المكان المحض نفسا لكان مرادنا الحاجب **وكما**
ينبغي ان ينبه على ان اللمظة ايضا شاذ لعله ترك ذلك
اشارة الى ان مقعلة الاولى ليس من اسم المكان
وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل ومفعله
هذا المكان اعيان لا مكان فعل واذا اسم المكان
لا لالة علمانه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعله
هذا الكثرة ما فيه **شبه الالة التي يعمل بها** طاهرة انها
ليست باله حقيقة وهو مخائف لما قدمه من قوله
لما بر فيه ولما سياتى من قوله والاخوانها الات فياويل
قوله هنا التي يعمل بها بان المراد التي يعمل بها وليست مكانا

٤٠٥
للعمل **انخدعها انما امكنه** ظاهره في غير مطهره لان
المطهره ان كان المراد بها ان يطهر فيه فصحيح وان كان
المراد به ان فيه ماء ينطهر به بالاعتناء منه فلا يصح
كونه اسم الاله ولا مكان **فاشار اليها** لوجه لا يدخل
الفاء في جواب لما ذكرنا قوله **ليست من اسم الاله**
يجت عنها فيه نظر الان يكون على حدق الموصوف
اعلى القبح عنها او تكون الاله معروفا بالجنسية
فهي المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما
في ولقد امر على التسم يسنى وكوفال بحت عنه
ليعود الضمير على اسم لكان اوجه ان البحث عما هو
اسم عن اسم الاله لانها نعت لاسم الاله بالكتبة
الناتجة من المضاف اليه والاله المبحوث عنها
اعلى اسمها هو **الاسم الموضوع لاله باعتبار ان العمل**
حاصلها موضوع لاله مخصوصة وهي الاله
المعروفة بالعمل المعرف والحاصل ان اعتبار العمل
بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج
في غيره **ولكنها جعلت اسما** لهذه الالوية المتخل
والمعرف هذا القليل المنسوب الى سببويه هو
الصحيح الموافق لقول الشارح في تفسير المذهب انه
اللام

٤٠٦
الاناء الذي يجعل فيه الذهب **والمسقط**
انه الذي جعل فيه السعوط والمدق ما يدق به المتخل
انه ما يتخل به فوير في الاوليات بقية في الاخيرين
بقوله به فقوله او لا بل هي اسماء موضوعات لاله **مخصوصة**
مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سببويه على ان
المتخل حاصل فيه وكلام سببويه لا ينافي
قائل **من مرات الفعل** لما كانت مرات الفعل
تعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة اخرى بحسب **المخصوصة**
اللاحقة للحقيقة كانت الهيئة داخله في مرات
الفعل وقوله لا باعتبار خصوصية نوع زياده بيان
وكون الهيئة داخل على الحق من الفعل عند نظر لانك
اذ قلت هو حسن الحاسة فالمراد هو حسن النوع
من الحواس غير موزون في الجاوس كونه مرة او غيرها
والحق هي الفعل الواحد **وقال المصنف** لو اسقط
الواو من قال كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف
ما قدمه الشارح لان الشارح فسر الفعلة بالنوع والص
فسر النوع بالحالة المذكورة **يعني ذلك عارده في الركوب**
هو مقول المصنف وقاعل يعنى التكلم بهذا القول
وقوله ذلك اعلى الركوب الحسن وفهم كون ذلك



عادته من صفة فعله لامت الجملة الاسمية ونما مقول
المصنف قوله وهو حسن الجلالة وقوله يعني ان
ذلك من كلام الشارح وفاعل يعني ضمير المصنف
وقوله ان ذلك اعلى النوع من الفعل لما كان موجوداً
منه اعلى الفعل صار ذلك من الفعل حالة له
اعلى الفاعل اذ الحالة عرض فاعم بحمله والقيام بالشي
اعم من ان يكون قارافه كالبياض اوصادراً
منه كاهنا ولما كان المتأدراً لا وهام من القيام
هو المعنى الاول يدلن صفة ما ذكره ولما
ثبت ان النوع من الفعل حالة فاعله صح تقدير النوع
بالحالة عليها الفاعل حسن الله تعالى
احوائنا واصالح فساد قلوبنا ورد الى احوال عقبانا
وصلح الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم
نسليما كثيرا قد وقع الفراع من تشويد حاشية
العامة القاذي على شرح تصريف العزى
عليهم الرحمة الجميع وذلك في شهر
ربيع الاول سنة قد مضت منه
سنة ايام على بدافقر العباد وحوالهم
عبد محمد علي زاده ورقة الحسني زاده